

عــان : الحميس ٨ شوال سنة ١٣٩١ ه. الموافق ٢٥ تشرين ثاني سنة ١٩٧١ م . العـــدد ٣٣٣٣

## الفهيس

صفحة		
14.1	قانون العمل	انون مؤقت رقم ( ۲۷ ) لسنة ۱۹۷۱
1381	قانون التخطيط	انون مؤقت رقم ( ٦٨ ) لسنة ١٩٧١
1404	قانون استصلاح الاراضي الحرجية	نافون مؤقت رقم (٦٩) لسنة ١٩٧١
141.	قانون المراعي	نانون مؤقت رقم (٧٠) لسنة ١٩٧١
3771	قانون الحراج وحفظ التربة	نانون مؤقت رقم (۷۱) لسنة ۱۹۷۱
1774	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٠	قانون مؤقت رقم ( ۷۲ ) لسنة ۱۹۷۱
1949	قانون معدل لقانون ضريبة اللخل	قانونٍ مؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١
1989	قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية	قانون مؤقت رقم ( ۷۶ ) لسنة ۱۹۱۱
1901	قانون معدل لقانون العمل	قانون مؤقت رقم ( ۷۰ ) لسنة ۱۹۷۱

للمة القوات المسلحة الأردنية

هكذا منه بلاميل



بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) •ن الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بثاريخ ٢١/١/ ٧١ نصادق \_ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور \_ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤةت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع

قانون مؤقت ِرقم (٦٧)لسنة ١٩٧١

## قانون العمل

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤمّت ( قانون العمل لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام او قرار او تعليمات صادرة بمقتضاه المعاني المخصصة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الملكة الأردنية الهاشمية .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

الــــدائــره دائرة العمل في الوزارة .

مدير دائرة العمل

كل محل لمهنة او مشروع صناعي او تجاري او حر يستخدم خمسة عمال فأكثر خلال ستة اشهر او اكثر من السنة .

كل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عاملا او عمالا لقاء اجر مهما كان نوع الاستخدام وسواء أكان الاجر نقدا ام اشياء عينية ام حصة من الارباح ام غير ذلك من مدلولات الاجر .

كُلُ شخص - كما حدد في هذا القانون - يعمل لقاء اجر لدى اي صاحب عمل وتحت ادارته واشرافه بموجب عقد عمل فردي او مشترك او عام وتشمل ايضاً كل عامل يبحث عن عمل بأجر .

كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافاً اليه جسيج العلاوات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتي : –

١ ــ العمولة التي تعطى للمندوبين الجوالين والممثلين التجاريين .

٢ \_ النسب المئوية التي تدفع للعمال التجاريين عن ثمن ما يبيعونه والعلاوات الِّي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ \_ كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاءاءانته او كفاءته او لقاء اعبائه العائلية او ١٠ شابه ذلك اذا كانت المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية او الجماعية او الانظمة الداخلية للعمل.

> وتشمل الحرفة او الصنعة . المهنسسة

كل شخص اتم التاسعة ولم يتم الثانية عشرة من عمره

كل شخص اتم السنة الثانية عشرة ولم يتم السابعة عشرة من عمره

فترة زمنية مدنها اربع وعشرون ساعة

فترة زمنية مدسها سبعة ايام . الاسبـــوع

لغايات هذا القانون :

الشهر والسنة : يعتبر الشهر ثلاثون يوماً والسنة ٣٦٥ يوماً الا اذا نص على خلاف ذلك .

جميع اجهزة وأدوات المصانع التي تولد الطاقة او تحولها او تنقلها او تدار

الطاقة الكهربائية او الاليكترونية او اي نوع آخر من انواع الطاقة يتولد الطاقـــة:

او ينشأ بصورة ميكانيكية .

اي شخص مسؤول عن ادارة المؤسسة او مفوض بذلك من صاحب العمل .

عقد العمل الفردي او المشترك او الحماعي .

اللجنة الادارية للنقابة المؤلفة بموجب احكام هذا القانون

موظف الدائرة الموكول اليه سلطة التفتيش بمقتضى احكام هذا القانون .

## المادة ٣ ــ تسري احكام هذا القانون على :

اصحاب العمل والعمال .

وعلى المعامل والشركات والمؤسسات بمختلف انواعها التجارية والصناعية والحيرية .

على فروع الشركات الاجنبية العاملة في المملكة ومثلها على عمال الدولة والمؤسسات العامة غير الموظفين تبعاً للشروط والاوضاع التي يصدر بها نظام خاص من مجلس الوزراء .

المادة ٤ – للوزير حق المراقبة والاشراف على جميع مؤسسات ومنظمات العمل المشمولة بأحكام هذا القانون وله أن يصدر القرارات والتعليمات اللازمة لضمان تطبيق احكام هذا القانون اواي نظام صادر بمقتضاه .

#### المادة-١٢ ـ يناط بمكاتب الاستخدام الواجبات التالية :

- أ \_ جمع طلبات الاستخدام وطلبات اليد العاملة في كل مهنة من المهن وتسجيلها وتصنيفها وتنسيقها .
  - ب ــ تسهيل أيجاد اعمال للعاطلين وبذل المــاعي لتحقيق هذه الغاية .
- ج ــ الحصول على البيانات المتعلقة بالشواغر من أصحاب العمل والمؤهلات المطاوبة لاملاً-يا .
- د ــ توجيه العمال العاطلين عن العمل على نحو يتفتى وحاجة المملكة الاقتصادية والعمرانيــة
   ويتلائم مع أحوالها الحاصة وتبعا لطلب الايدي العاملة والعمل على تسهيل انتقال العمال
   من مهنة الى أخرى او من منطقة الى غيرها .
- هـ تنظيم احصاءات تبين عدد العاطلين عن العمل في كل منطقة وفي كل مهنة و ذلك في فترات
   دورية يعمنها الوزير .
  - و ــ ملء الشواغر العمالية في المؤسسات .
- المادة ١٣ ــ يشكل الوزير لجحانا استشارية لمعاونة مكاتب الاستخدام يشترك فيها ممثلون عن الجمهات المختصة • وعن أصحاب العمل والعمال بالتساوي .
  - المادة ١٤ ــ تمارس هذه اللجان الاختصاصات التالية :
  - أ \_ اقتراح سياسة الاستخدام في المملكة .
  - ب ـــ التوجيه المهني بما يتلاثم واحتياجات سوق العمل المحلي .
  - ج ــ اقتراح الانظمة الَّتي تكفل تكافؤ فرص النَّرشيح للاستخدام .
- د \_ اقتراح الانظمة التي تكفل افادة المماكة والمؤسسات العامة من خدمات مكاتب الاستخدام
   عند الترشيح لمختلف الوظائف .
- ه ــ اقتراح نظام یکفل اختبار العمال ــ مهنتهم او صنعتهم ــ المسجلة بمکاتب الاستخدام
   وتحدید درجاتهم الفنیة فیها .
- و ــ اقتراح نظام يكفل قيد وترشيح العمال في الاماكن البعيدة عن مكاتب الاستخدام .
  - ز ــ اقتراح تنظيم هجرة العمال من منطقة الى اخرى حسب حاجة العمل .
- ح اقتراح النظم الكفيلة بتقديم الارشاد المهني والتدريب الفني اللازمين لتأهيل العمال العاطلين للحصول على الاعمال المناسبة لهم .
  - ط ــ اقتراح تنظيم ورعاية هجرة العمال للخارج .
- المادة ١٥ على كل مؤسسة ان تزود مكتب الاستخدام الذي يقع ضمن محل عملها بيانات كل أربعة أشهر –بالامور التالية :
  - أ \_ بيانات بعدد العمال حسب مهنتهم وفئاتهم وأعمارهم وجنسياتهم .
- ب ـ بيانات بالاعمال التي شغرت او أحدثت وما شغل منها وأسباب عدم اشغال الباقي وسع ايضاح انواعها وأجر كل منها .

#### مدير دائرة العمل

- المادة a أ يعين مجملس الوزراء بتنسيب الوزير المدير وتشمل صلاحياته جميع انحاء المملكة وينشر قرار تعيينه في الجريدة الرسمية .
- ب ــ يقوم المدير بالاشراف على تنفيذ احكام هذا القانون ويكون مستشاراً للوزارة في جميع
   المسائل المتعلقة بتحسين وضع العمال وحفظ حقوقهم وصيانة العلاقات الطيبة بينهم وبين
   اصحاب الاعمال .
- - المادة ٦ ــ تنفيلاً للغايات المقصودة من هذا القانون : ـــ
- ١ يعين الوزير باعلان ينشر في الجريدة الرسمية مساعدين للمدير ومفتشين حسب الحاجة .
- ۲ المدير في اية منطقة يعمل فيها اكثر من مفتش توزيع العمل بينهم وان يسمى الرئيس
   الذي رتطون به .
- المادة ٧ يقع باطلاكل شرط في العقد او كل اتفاق يعقد بين صاحب العمل والعامل قبل العمل اوخلال مدته اذا كان مخالفاً لاحكام هذا القانون او للانظمة والقرارات الصادرة بموجبه وكذلك كل مصالحة او ابراء من الحقوق التي يرتبها هذا القانون اذا تمت خلال مدة العقد او خلال شهر من تاريخ انتهائها .
- المادة ٨ ـــ تسرياحكام هذا القانون على اي حق من الحقوق المكتسبة التي حصل عليها العامل بموجب أحكام أي قانون آخراو اي عقد او نظام داخلي للعمل او اي اتفاق او قرار اذا كانت انفع للعامل ممايرتبه هذا القانون .
  - المادة ٩ ــ يستثني من تطبيق احكام هذا القانون : ـــ
  - اً ــ خدم المنازل وبستائيو وطهاة البيوت الخاصون ومن هم في حكمهم
- ب الاشخاص الذين يستخدمون في الاعمال الزراعية التقليدية ما عدا الدين يعملون على الآلات
   او في اعمال الري الدائم .
  - ج ــ افراد اسرة صاحب العمل الذي يعولهم .
    - د ــ •وظفو الدولة والبلديات .

## الباب الاول

في التوظيف والتدرج والتدريب والتأهيل، وعمل الاجانب الفصل الاول

## في التوظيف ومكاتب الاستخدام

- المادة ــــ ١- تسري أحكام هذا الفصل على كل عامل عاطل عن العمل او باحث عنه .
- - ب ــ بحظر فتح مكاتب استخدام خاصة .

هدا منه لأمهل

من زيادة او نقطئ المادة ٢٣ ــ يقوم الوزير بالاتفاق مع الوزارات والحهات المختصة بانشاء وتنظيم الحيئات والمعاهد اللازمة المناورة المادة المادة المادة المادة المادة العاجز ويتم أحص التوفير خدمات التأهيل المهني ويكون قبول العاجزين فيها بطلب يبين فيه حالة العاجز ويتم أحص الطالب لتحديد مدى عجزه ممعرفة لجان يشكلها الوزير لهذا الغرض ويكون قرارها نهائياً .

المادة ٢٤ ــ على اصحاب الاعمال المشمولين بأحكام هذا القانون قبول من ترشحه مكاتب الاستخدام من الله الذين تم تأهيلهم في حدود ما يقرره الوزير .

المادة ٢٥ ــ تطبق احكام هذا الفصل على المؤسسات .

#### الفصل الثالث

## في تنظيم عمل الاجانب

المادة ٢٥ – العمل حتى للمواطن الاردني ولايختى لغير الاردنيين ممارسة اي عمل في المملكة الا في حالات الحاجة الى الحبرة غير المتوفرة والكفاءة النادرة وبعد الحصول على اذن من الوزارة شريطة ان يكون طالب العمل مرخصاً له بالاقامة في المملكة وبشرط المعاملة بالمثل مع الدولة التي ينتمي اليها الاجنبي وفي حدود تلك المعاملة وعلى ان لايتعارض ذلك مع اي اتفاقيات دولية النزمت باالدولة النبيا الاجنبي وفي حدود تلك المعاملة وعلى ان لايتعارض ذلك مع اي اتفاقيات دولية النزمت باالدولة

المادة ٢٦ ــ تمنح الاولوية في الاستخدام للخبراء والفنيين العرب على غيرهم شريطة المعاملة بالمثل . المادة ٢٧ ــ يسمح للعامل الاجنبي المستخدم في المماكة ــ عند نفاذ احكام هذا القانون ــ اتمام مدة تعاقده

ولايسمح له بالاستمرار في عمله بعد انتهائها – مالم يستوف الشروط المذكورة في هذا الفصل. الماحة ٢٨ – على الرغم من الاحكام الواردة في هذا الفصل للوزير ان يسمح للعمال الاجانب بالعمل في المملكة دون اشتراط المعاملة بالمثل اذا تبين ان استخدامهم تتطلبه مصلحة المملكة او يعود بالنفع على الدخل القومي ( بعد الاستثناس برأى وزير الاقتصاد الوطني ) مع مراعاة الحماية الكافية للايدي العاملة الفنية الاردنية .

المادة ٢٩ ــ يصدر الوزير قرارا يبين فيه الشروط العامة لمنح أذون العمل والبيانات التي يجب ان تتضمنها كما تحدد فيه حالات الاعفاء من شروط الحصول على ترخيص العمل :

## الباب الثاني

في العقود الواردة على العمل الفصل الاول عقد العمل الفردي

المادة ٣٠ ــ عقد العمل هو كل اتفاق يتعهد العامل بمقتضاه أن يعمل لدى مؤسسة أوصاحب عمل وتحت اشرافه وأدارته ـــ ولو كان بعيدا عن نظارته ـــ لقاء أجر مهما كان نوعه .

المادة ٣١ ـ يكون العقد : –

أ القمعنة .

ب\_ لملة غير معينة

واذا كان لمدة معينة ينبغي اثباتها في العقد خطياً ما لم يكن تعيين المدة ناشئًا عن طبيعة العمل او كان العمل من الاعمال الموسمية او في المشاريع التي ليست لها صفة الاستمرار او ما هو في حكمها .

ج ــ بيانا عن حالة العمل وما يتصل به من فرص الاستخدام وما يتوقع له من زيادة او نقصنًا في عدد الوظائف والاعمال . تدون هذه البيانات على نموذج تعده الوزارة .

د ـ. ملء الشواغر في المؤسسات يتم عن طريق مكاتب الاستخدام .

## الفصل الثاني فيالتدرج والتدريب والتأهيل

المادة ١٦ ــ يعتبر عاملا متدرجا كل من يتعاقد مع موسسة بقصد تعلم مهنة ما .

المادة ١٧ ــ يشترط في عقد التدرج أن يكون مكتوبا وتحدد فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتابعة والاجر بصورة متدرجة في كل مرحلة من مراحل التعليم على ان لا يقل في المرحلة الاخيرة عن تعرفة الحد الادنى للاجور المحددة لفئة العمال في المهنة التي يتدرج فيها .

المادة ١٨ – أ ـ يشكل الوزير لجنة من مندوب عن الوزارة وآخر عن كل منظمة او نقابة اصحاب الاعمال الونقابات العمال وتختص هذه اللجنة باقتراح تحديد المهن الخاضعة للتدرج ومدة كل مهنة ونسب الاجور في كل مرحلة من مراحله والبرامج التدريسية النظرية والعملية ، ونظام الاختبار والشهادة التي تعطى في هذا الشأن والبيانات التي تدون بها على أن يراعى سن العامل المتدرج ونوع العمل وطريقة التعليم .

ب ــ ترفع اللجنة تواصيها للوزير ليصدر قراره بشأنها .

المادة ١٩ ــ أ ــ للمؤسسة أن تفسخ عقد العامل المتدرج اذا ثبتلديها عدم أهليته أو استعداده لتعلم المهنة بصورة مرضية .

ب ــ يحق للعامل المتدرج أن ينهي عمله شريطة ان يخطر الطرف الآخر بدلك قبل ثلاثة أيام على الأقبل .

المادة ٢٠ ــ لولي أمر أي حدث أو مراهق أن يبرم عنه عقد التدريب .

المادة ٢١ ــ أ ــ يقتضي أن يكون صاحب المؤسسة أو مديرها المسموح له بقبول متدربين قد أتم الحادية والعشرين من عمره على الاقل وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

ب ــ لا يجوز لاصحاب الاعمال غير المتزوجين ان يدربوا لديهم فتيات قاصرات .

المادة ٢٧ ــ يقصد بعبارة «التأهيل المهي » لغايات هذا الفصل الحدمات المهنية والفنية والبدنية التي تقدم العاجز الذي نقصت قدرته عن أداء عمل مناسب ليتمكن من استعادة قدرته على مباشرة عمله الأصلي او اداء أي عمل آخر مناسب لحالته والاستعرار فيه :

- المادة ٣٢ ــ تنفيذاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر العامل المستخدم ـــ لمدة غير معينة ـــ مستمرا الى ان ينهي صاحب العمل استخدامه بموجب احكام هذا القانون اما في الحالات التي يستخدم فيها العامل ـــ لمدة معينة ـــ فيعتبر مستمراً في عمله خلال تلك المدة بغض النظر عن الايام التي لا عمل له فيها
- المادة ٢٢ ــ أ ــ اذا كان العقد ــ لمدة معينة ــ سواء حددت فيه ام كانت ناتجة عن طبيعة العمل ــ واذا استمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته دون الاتفاق صراحة على التمديد ينقلب العقد حكماً الى عقد لمدة غير معينة وذلك منذ بداية الاستخدام .
- ب ــ اذا مدد او جدد اي عقد لمدة معينة اكثر من مرة انقلب حكماً من تاريخ التمديد او التجديد الثاني الى عقد لمدة غير معينة اعتباراً منذ بدء الاستخدام .
- المادة ٣٤ ــ أ ــ يعتبر العامل ( بالقطعة ) الذي يستخدم بانتظام لدى صاحب عمل واحد او للقيام بساسلة من الاعمال ( بالقطعة ) بأنه عامل مستخدم لمدة غير معينة .
- ب ــ تنتفي صنمة العامل عن كل عامل ( قطعة ) يشتغل في وقت واحد لحساب اكثر من صاحب
- المادة ٣٥ ــ أ ــ اذا دخل في العقد فريق ثالث ( مفوض عن صاحب العمل ) فيكون الاخير مازما بالعقد ويعتبر اي فريق مفوضاً اذا ظهر او تصرف صاحب العمل بما يدل على ان ذلائالفريق
- ب اذا دخل في العقد متعهد فرعي ينفذ العمل او جزءًا منه بالنيابة عن المتعهد الاصلي اولصالحه يكون المتعهد الاصلي والمتعهد الفرعي مسؤولين بالتضامن عن تنفيذ الالتزاءات التي يفرضها هذا القانون وعلى المتعهد الفرعي ان يساوي في المعاملة بين عماله وعمال صاحب العمل
- المادة ٣٦ ــ أ ـــ يظل العقد نافذًا بغض النظر عن اي تغيير قانوني يطرأ على حالة صاحب العمل او مشروعه اما بسبب نقله او بيعه او انتقاله بطريق الارث ، او تحويله الى شخص آخر او شركةاخرى او دمجه بمشروع آخر .
- ب ــ يظل صاحب العمل السابق واللاحق مسؤولين بالتضاءن عن حقوق العمال كماان جميع العقود المبرمة حتى يوم التغيير ــ بما تتضمنه من التزاهات ــ تبقى قائمة بين صاحب العمل السابق وعمال صاحب العمل اللاحق .
- ج لايترتب على صاحب العمل السابق اي التزام ناشيُّ عن العقود بعد تاريخ حدوث التغيير .
- المادة ٣٧ للعامل اثبات حقوقه الناشئة عن العقد بجميع طرق الاثبات باستثناء المطالبة بأجور ساعات العمل الاضافية الِّي لايجوز اثباتها بالبينة الشخصية .
- المادة ٣٨ أ تحدد مدة التجربة في العقد ويحظر تعيين العامل تحت التجربة اكثر من مرة لدى صاحب اي
  - ب تعتبر مدة التجربة من الحدمات الفعلية للعامل اذا تم تثبيته في عمله واستمراره فيه .

- المادة ٣٩ ــ أ ــ لايجوز لصاحب العمل ان ينقل احد عماله من فئة ذوي الاجرة الشهرية الى فئة اخرى ممن يتقاضون اجرة اسبوعية او يومية او حسب مقدار الانتاج الابموافقة العامل الخطية .
- ب \_ لايحق لصاحب العمل ان يطلب من العامل القيام بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن العمل المتفق عليه الا في الحالات الماجئة ولمدة محدودة .
- ج \_ لايجوز لصاحب العمل نقل العامل الى بلد آخر غير الذي تم التعاقدعلىالعمل فيه اذا لم تتطلب طبيعة العمل مثل هذا النقل.
- المادة ٤٠ ــ تتحمل المؤسسة التي تستخدم أكثر من خمسة وعشرين عاملا (عند بدء التعاقد) مصاريف انتقال العمال من الجهات التي استقدمتهم منها الى مكان العمل كما تلتزم بمصروفات عودة العال اليها خلال سبعة أيام من تاريخ انتهاء العمل او العقد للاسباب المبينة في هذا القانون الا اذا رفض العامل العودة خلال المدة المذكورة او ترك العمل قبل انتهاء مدة العقد لسبب غير مشروع واذا لم تقم المؤسسة بترحيل العامل خلال المدة المذكورة او لم تف بمصروفات ترحياه وجب على السلطات الاداريـة ترحيل العامل على نفقة الدولة ولحا استرداد ما دفعته وفق قانون تحصيل الاموال
- المادة ٤١ ــ لا يفسخ العقد بوفاة صاحب العمل الا اذا كان شخصه قد اعتبر أساسا في قيام العقد ، وينتهي العقد بوفاة العامل او بعجزه عن تأدية عمله .
- المادة ٤٢ ـ يحق لصاحب العمل-دون بيان الاسباب ــ انهاء العقد خلال الاشهر الثلاثة الاولى اذا كــــان تحت التجربة دون اشعار او مكافأة ، واذا أعاد صاحب العمل عاملا كان مستخدما لديه تحت التجربة خلال شهر من تاريخ انهاء العمل فان خدمته حينئذ تعتبر متواصلة .
- اشعار الطرف الآخر كتابة بمدة شهر او بعد دفع بدل الاشعار من صاحب العمل هذا بالنسبة لعمال المشاهرة وخمسة عشر يوما او دفع بدل الاشعار بالنسبة للعمال الدين يشتغاون بالساعـة او اليوم او الاسبوع او بالقطعة ، ويحق للعامل الذي وجه اليه الاشعار ان يتغيب عن عمله ساعة يوميا بقصد البحث عن عمل خلال مدته .
- المادة ١-٤٤ يجب على صاحب العمل ان يوَّدي للعامل الذي استمر في عمله مدة لا تقل عن ستة أشهر متواصلة مكافأة كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة وذلك في جميع الحالات التالية بالإضافة الى أية مكافأة بموجب المادة (٤٣) :
  - أ \_ اذا انهي استخدام عامل لاي سبب لم يرد ذكره في المادة (٤٦) .
- ب ــ اذا انهي صاحب العمل استخدام عامل بسبب المرض وفقا للاسس المقررة في هذا القانون حيث لا يتوجب التعويض عليه بموجب أحكام الباب الحامس من هذا القانون.
  - ج ــ اذا ترك العامل عمله لاي سبب من الاسباب الواردة في المادة (٤٨) .
- د ــ حينما تترك عاملة عملها بسبب الزواج او انجاب الطفل الاول شريطة ان تترك العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الاولى او خلال ثلاثة أشهر من قبل الوضع او بعده في الحالة الثانية .

- ه ــ عندما يدعى العامل للالتحاق بالخدمة العسكرية الوطنية .
- و ـــ اذا صدر بحق العامل حكم او أمر بسجنه او اعتقاله لمدة تزيد على شهر بجريمـــة غير أخلاقية فيجوز لصاحب العمل الهاء العقد .
- ز ــ تعتبر القواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متواصلة وذلك حين حساب المكافأة .
- ٢ ــ أ ــ تحسب المكافأة المستحتمة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة عن المدة السابقة لتاريخ
   ١٩٧٠/١٠/١٠ كما يلي:
- ١ أجر شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى وراتب نصف شهر عن
   كل سنة تلى ذلك اذا كان العامل يتقاضى اجوره مشاهرة .
- ٢ أجر أربعة أسابيع عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى وأجر اسبوعين
   عن كل سنة تلي ذلك اذا لم يكن يتقاضى أجره مشاهرة .
- ب ــ تحسب المكافأة المستحقة بموجب الفقرة (١) منهذه المادة عن المدة اللاحقة لتاريخ ١٨/٠١/ كما يلي:
- ١ أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى وأجر شهر
   عن كل سنة تلى ذلك اذا كان العامل يتقاضى أجره مشاهرة .
- ٢ أجر أسبوءين عن كل سنة من السنوات الثلاث الاولى وأجر أربعة أسابيع
   عن كل سنة تلى ذلك اذا لم يكن يتقاضى أجره مشاهرة .
- ٣ يستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل شريطة ان يكون قد امضى لدى صاحب العمل مدة ستة أشهر على الاقل .
- ٤ يحسب بدل الاشعار ومكافأة الهاء الحدمة على أساس آخر أجر تقاضاه العامل خلال استخدامه مع سائر مشتملاته وعناصره المبينة في هذا القانون . أما عامل القطعة او العمولة فتحسب مكافآته على أساس متوسط ما تقاضاه من أجور مقابل انتاجه وذلك خلال السنة الاخيرة من استخدامه .
- عسب المدد الفاصلة التي تقع بين عمل وآخر بسبب يعزى الى صاحب العمل (ولا تزيد على الشهر) كخدمة متواصلة لاغراض حساب المكافأة .
- ٦ تعتبر مكافأة الهاء الحدمة وبدل الاشعار ديناً ممتازا على النحو المقرر في قانون الاجراء . المادة فق عبر العمل الهاء العقد لمدة معينة قبل انقضائه الا اذا ثبت ان العامل قد ارتكب ذئبا خطيرا في العمل على النحو الوارد في المادة التالية وفي غير هذه الحالة يحق للعامل الذي انتهى عقده المطالبة بكامل الاجر عن المدة الباقية .
- الماذة ٤٦ لصاحب العمل انهاء العقد ــــلدة معينة او لمدة غير معينة ـــ قبل انتهاء أجله دون اشعار او دفع بدل اشعار ، واعفائه من دفع المكافآت المقررة في هذا الفصل اذا ارتكب العامل ذئباً على النحو التالي :
- أ اذا كان قد عرض عن قصد حياته او حياة غيره من العمال للخطر أثناء العمل او تسبب (عن قصد) بالحاقة اضرار مادية بالغة بمنتوجات صاحب العمل او بضائعه او آلاته او أمواله وعلى صاحب العمل في هذه الحالة ابلاغ المفتش خلال أربع وعشرين ساعة من علمه بو قوعه :

- ب اذا تسبب بالحاق اضرار مادية بمتوجات صاحب العمل او بضائعه او آلاته اوامواله
   نتيجة اهماله او تقصيره او غفلته شريطة ان يكون قد سبق لفت نظره خضور شاهدين
   او اكثر .
- ج اذا تمادى العامل بافتراف افعال تخالف اوامر وتعليمات العمل المعانة وسبق ان انذر مرتين
   على الافل وتعمد مخالفة الاحتياطات الفنية الواجبة لوقاية العمال من الاخطار شريطة ان
   تكون قد الصقت تعليمات بشأنها في محل ظاهر من اماكن العمل وان يكون صاحب العمل
   او وكلاؤه قد سبق ان انذروا العامل كتابة بوجوب التقيد بهذه التعايمات.
  - د اذا افشى العامل اسرار صاحب العمل التجارية او الصناعية او الفنية او المالية .
- هـ اذا لم يقم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية التي برتبها العقد او تقاعس بشكل ظاهر عن اداء
   واجباته الاساسية رغم الذاره خطياً .
- و ـــ اذا وجد اثناء العمل في حالة سكر او متأثراً بمادة عندرة تعاطاها دون ضرورة طبية وسبق ان انذر خطياً .
  - ز 🗕 اذا حكم على العامل مهائياً يجناية او جنحة ماسة بالشرف .
- ح اذا اعتدى العامل بالضرب على صاحب العمل او على احد وكلائه المفوضين اثناء العمل او بسببه او اتى اعمالا تعتبر اهانة لصاحب العمل او مدير المؤسسة كالشتم والتحتمير شريطة ان يعطى العامل فرصة للدفاع عن نفسه .
- ط ــ اذ انتحل العامل شخصية غيره او قدم شهادات او توصيات مزورة ادت الى قبول طلب استخدامه .
- ى ــ ١ ــ اذا تغيب العامل دون سبب مشروع خمسة عشر يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة ٢ ــ اذا تغيب العامل دون سبب مشروع اكثر من سبعة ايام متتالية .
- على ان يسبق الفصل في هاتين الحالتين انذار كتابي بواسطة البريد المسجل او بالاعلان باحدى الصحف المحلية اليومية بعد غياب عشرة ايام في الحالة الاولى وثلاثة ايام في الحالة الثانية . ويعتبر مجرد ارسال الانذارالمسجل على عنوان العامل او الاعلان بالصحف بينة كافية على وقوع التبليغ .
- المادة ٤٧ لايحتى للعامل الذي يرتبط بعقد ( معين المدة ) ان ينفك عن عمله قبل انقضاء المدة مالم يحصل على موافقة صاحب العمل ومخلاف ذلك لصاحب العمل ان يطالبه بكامل الأجر عن المدة الباقية او بالعطل والضرر المعينين من قبل اللجنة المؤلفة بمقتضى الباب السابع من هذا القانون واذا استخدم صاحب عمل آخر العامل المذكور رغم اشعاره خطياً فانه يكون مسؤولا مدنياً بالتضامن مع العامل المام صاحب العمل الاول .
  - المادة ٤٨ ــ يحتى للعامل ترك عمله دون اشعار مع استحقاقه مكافأة انهاء الحدمة في الحالات التالية :
- . أ \_ اذا اقدم صاحبالعمل او ممثله على غش او خدع العامل في شروط العقد الاساسية .
- ب ـــ اذا اعتدىصاحب العمل و حد وكلائه على العامل بالضرب او التحقير ما لم يكن ذلك مقابلة لاعتداء غير محقى .

بأنها حالات يستحتى عنها العامل مكافأة انتهاء الحدمة. الا اذا كان قد اكتسب حقوقاً سابقـة بموجب عقد استخدام ، او اتفاق او قرار او نظام . وكانت هذه الحقوق في مجموعها افضل ن المزايا المقررة بموجب هذا القانون .

المزايا المقررة بموجب هذا القانون .

المادة ٥٥ ـ أ \_ يعتبر اصحاب العمل مسؤولين بالتضامن فيما بينهم عن اية مخالفة لاحكام هذا الفصل ، كما يكون المتنازل لهم عن هذه الحقوق او بعضها متضامنين مع صاحب العمل في الوفاء بجميع

المادة ٥٤ ـــ ايفاء للغايات المقصودة بهذا الفصل لاتعتبر حالات الاستخدام التي سبقت تاريخ ١٦ نيسان ١٩٥٥

الالتزامات التي تفرضها الاحكام المشار اليها . ب ــ يسقط حتى العامل بالمطالبة بالمكافآت والتعويضات المقررة في هذا الفصل بعد مرور سنة واحدة من اليوم التالي ــلاستحقاقها ــ بدون عذر شرعي .

ج \_ تثبت المطالبة بكتاب مسجل .

#### الفصل الثاني عقد العمل الجماعي

- المادة ٥٦ كل اتفاق خطي تنظم بموجبه شروط العمل وأوضاعه يعقد بين نقابة او اكثر او انحاد نقابات او اكثر من نقابات العمال او الممثلين المفوضين عن العمال من جهة ، وبين نقابة او اكثر او اتحاد او اتحادات اصحاب الاعمال او مؤسسة او صاحب عمل واحد او أكثر من اصحاب العمل من جهة ثانية .
- المادة ٥٧ مع مراعاة أحكام هذا القانون يجب ان يتضمن العقد الجماعي أحكاما واضحة تتعلق بتعيين الحد الاحزات والعطل والاعباد و وتنظيم الندريب والندرج والاحراءات الي تتبع في فض منازعات العمل وفي تعديل العقد وما يستحقه العامل من مكافأة انتهاء الحدمة والحدمات الاجتماعية العمالية وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال واستقرارهم وأمنهم وصحتهم وسلامتهم .
- المادة ٥٨ ــ يقع تحت طائلة البطلان ــالعقد الجماعي ــخطيا ما لم يكن موافق عليه مناللجنة الادارية لنقابة او نقابات العمال او اصحاب العمل المعنية او اتحاداتها وفقاً لاخكام هذا القانون ولانظمتها الخاصة.
- المادة ٥٩ ــ ينظم العقد الجماعي على ثلاث نسخ على الاقل محتفظ كل فريق بنسخة منها وتودع نسخة للوزارة. المادة ٢٠ ــ لا يكون العقد الجماعي ملزما الا بعد تسجيله في الوزارة .
- المادة ٦١ يجوز لغير المتعاقدين في النقابات او اتحاداتها او اصحاب العمـــل الانضمام الى العقد الجماعي (بعد تسجيله) باتفاق بين طالبي الانضمام دون حاجة الى موافقة المتعاقدين الاصليين ويسم بطلب خطي يقدم الى الوزارة موقع من الفريقين ومستند الى موافقة الهيئة العامة لنقابة الفريق الطالب.
- المادة ٢٧ ــ تسري أحكام العقد الحماعي على :

  أ ــ نقابات العمال واتحاداتها والمؤسسات واصحاب العمل او النقابات والاتحادات المثلة لما الله المعال المقابات الوسات المعادات الي العقد او ينضمون اليه بعد ابرامه وكللك النقابات او الاتحادات الي العقد او النقابات المتعاقدة ومن محل عمل اصحاب الاحمال المتعاقدين .

- ج ــ اذا ارتكب صاحب العمل او احد وكلائه او المدير المسؤولجريمة المحلاقية بحق العامل · او احد افراد اسرته
- د \_ اذا تعرض العامل لخطر فادح بسبب عدم انخاذ صاحب العمل \_ رغم اخطاره \_ الاحتياطات
   اللازلمة لوقاية العمال حسب الاصول الفنية او حسب تعليمات الوزارة .
- ه ــ اذا اتى صاحب العمل اي فعل من الافعال المبينة في الفقرة ( ح ) من المادة ٤٦ السابقة .
- المادة ٤٩ ـــ العامل الذي يرتبط بعقد (غير معين المدة ) بعد اشعار صاحب العمل ان يستقيل ، ويستحق ثلث مكافأة انهاء الحدمة اذا كانت مدة خدمته لدىصاحب العمل تزيد على خمس سنوات وتقلءن عشر سنوات وثلثيها اذا بلغت عشرة سنوات ولم تبلغ خمس عشرة سنة كما يستحق المكافأة كالمئة اذا استقال بعد خمس عشره سنة فأكثر وتطبق هذه الاحكام على المؤسسات التي تستخدم خمسة عمال فأكثر .

### المادة ٥٠ ــ يستحق العامل مكافأة تامة في الحالات التالية :

- أ ـ عندما ينهي صاحب العمل استخدامه بسبب المرض وفقاً للاسس المقررة في هذا القانون.
   ب ـ حينما تترك عاملة عملها بسبب الزواج او انجاب الطفل الاول شريطة ان تترك العمل خلال ستة اشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الاولى او خلال ثلاثة اشهر قبل الوضع او بعده في الحالة الثانية .
  - ج ـ حينما يدعى العامل للالتحاق بالحدمة العسكرية الوطنية .
- د ــ اذا صدر بحق العامل حكم او امر بسجنه او اعتقاله لمدة تزيد على شهر لجريمة غير اخلاقية فيجوز لصاحب العمل انهاء العقد .
- المادة ١١هـــعلى صاحب العمل ان يعد سجلا خاصاً يدون فيه اسم كل عامل وكنيته وتاريخ استخدامهو مقدار اجوره مع توابعها واصابات العمل وامراض المهنة وسائر الوقائع الاخرى التي ترى الوزارة لزوم تدوينها .
- المادة ٥٢ على صاحب العمل ان يعطي العامل مجاناً عند انتهاء استخدامه ( بناء على طلبه ) شهادة خدمة يبين فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التجاقه وأنهاء الحدمة ومقدار الاجر ومتمماته الاخرى ونوع الامتيازات ( ان وجدت ) . كما يلزم صاحب العمل برد ما اودعه العامل لديه مــن اوراق . او شهادات او ادوات خاصة .
- المادة ٥٣ ــ المعامل الخاضع لنظام توفير اوصندوق ادخار او تقاعد او اى اتفاق من هذا النوع ــ في حالة النهاء استخدامه ــ الحصول على كافة الاستحقاقات الممنوحه له بموجب شروط النظـــام او الاتفاق المشار اليهما وذلك بالاضافة الى مكافأة انتهاء الحدمة المقررة الا اذا نصت الشروط الملاكورة على خلاف ذلك شريطة الا تتضمن اى نص يحرم العادل من استرداد ما استوفي منه لحساب تلك الصناديق .

هكذا منه إلومول

المادة ٧٠ ــ لكل من طرفي العقد ولكل عامل او صاحب عمليــ بري عليه. ان يطاب تنفيذ أ مكامه او التعويف عن عدم التنفيذ ان كان له مقتضى .

المادة ٧١ - تحدد: بقرار من الوزير الشروط والحالات الحاصة بتسجيل العقود والانضمام اليها واستخراج صور عنها وطرق فض المنازعات الجارية حولها وغير ذلك من الامور التنظيمية المتعلقة بسن تنفذها .

#### الفصل الثالث

#### الانظمة الداخلية للعمل

المادة ٧٧ ـ على صاحب العمل (حسبما عرف في هذا القانون) الذي يستخدم عشرة عمال فأكثر النيضع \_\_\_\_ نظاماً داخلياً ــ للعمل وعليه ايداع نسخة منه للوزارة ، لتصديقه وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويدخل في حساب عدد العمال جميع المستخدمين لدى اي فرع من فروع المؤسسة او الشركة ضمن حدود المملكة شريطة ان يكونوا من العمال الدائميين .

المادة ٧٣ ــ لايصبح النظام الداخلي للعمل او اي تعديل له نافذا الا بعد تصديقه من المدير اذا لم يطلب ادخال تعديلات على مواده خلال شهر من ايداعه ولايجوز اجراء اي تعديل على النظام الداخلي بعدتصديقه الاعدافة حديدة .

المادة ٧٤ ــ اذا لم تودع نسخة النظام الداخلي للمدير في المدة المعينة يحق له ان يضع نظاماً يلزم اصحاب العمل بتنفيذه .

المادة ٧٥ ــ يشترط ان لا تنقص الانظمة الداخلية للعمل الحقوق المقررة للعمال بمقتضى هذا القانون .

المادة ٧٦ – تتضمن الانظمة الداخلية للعمل الامور والتدابير التالية :-

أ \_ شروط العمل والاستنخدام .

ب ــ الامور والتدابير الادارية والفنية والانضباطية اللازمة لحسن سير العمل والاجراءات
 المتعلقة بصحة وسلامة العمال وبالحدمات الاجتماعية العمالية الاساسية المتاحة لهم (كالسكن والمواصلات والتغذية والتثقيف والترفيه وغيرها).

ج \_ تحديد اوقات الدوام وتوزيع ساعات العمل العادية \_ وحالات التشغيل الاضائي \_ والعطل والاعياد والاجازات .

د ــ تحديد فترات الراحة والدوام .

ه ــ تحديد فئات العمال ووظائفهم واختصاصاتهم وكيفية دفع اجورهم وعلاواتهم واسس ترقياتهم .

و \_ النصوص المتعلقة باصابات العمل وامراض المهنة .

ز ـــ شروط التدرب والتدرج

ح ــ انهاء العقد ــ شروطه ــ اوضاعه ــ مؤيداته ــ الحقوق المترتبة عليه .

ب ــ العمال المنضمين لنقابة تكون طرفا في العقد الجماعي او لنقابة تكون قد انضمت اليه بعد اد امه.

ويظل العمال الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة خاضعين لاحكام العقد الجماعي طوال مدة نفاذه ولو انسحبوا من عضوية نقاباتهم قبل انتهاء هذه المدة .

المادة ٦٣ ــ اذا أبرمت موسسة صناعية او تجارية عقدا جماعيا مع نقابة اعتبر العقد ساريا على جميع عمال المؤسسة ولو لم يكونوا اعضاء في النقابة شريطة ان لا يقل عدد العمال المنتمين للنقابة عن نصف عدد عمال المؤسسة عند ابرامه .

#### المادة ٦٤ ـ يقع باطلا:

أ \_ كل شرط في العقد الجماعي بخالف أحكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة
 عقتضاه ما لم يكن أكثر فائدة للعمال.

ب ــ كل شرط محالف للعقد الحماعي يرد في العقود الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بالعقد الحماعي ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال .

ج — كل شرط في العقد الحماعي يخل بالامن او الاضرار بمصاحة البلاد الاقتصادية او يكون مخالفا للقانون او النظام العام.

المادة ٦٥ ــ ينظم العقد الحماعي لمدة معينة او للمدة اللازمة لاتمام مشروع معين على الا تزيد في كلتا الحالتين على ثلاث سنوات ، فاذا استمر العمل بالعقد بعد انقضاء المدة اعتبر مجددا تلقائيا سنة بعد اخرى ، و هكذا ما لم ينص في العقد على مدة اقل .

الماذة ٦٦ – مع مراعاة احكام العقد بنتهي العقد الحماعي بانتهاء مدته الاصلية او المجددة اذا قام احد الطرفين بابلاغ الطرف الآخر او الوزارة قبل نهاية الملدة بثلاثة أشهر على الاقل وكانت مدة العقب او مدة تجديده تزيد على ستة أشهر ، وقبل نهايته بخمسة عشر يوما على الاقل اذا كانت مدته او مدة تجديده تقل عن ذلك واذا تعدد أحد طرفي العقد فلا يترتب على انقضائه بالنسبة لاحدهم انقضاؤه بالنسبة للباقين .

المادة ١٠٧ – يوشر على هامش السجل الحاص في الوزارة ما قد يطرأ على العقد الحماعي من انضمام او تجديد او انهاء او اي تعديل آخر.

المادة ٢٨ – للوزير ان يقرر شمول أي عقد جماعي او بعض شروطه علىجميع اصحاب العمل والعمال في مهنة او حرفة واحدة او فئة منها او في منطقة معينة سواء كانوا منتسين الى نقابة ام غير منتسبين ضمن المشروط التالية:

أ – تقديم طلب خطي لتعميمه من أحد فرقاء العقد او ممن يحق له الانضمام اليه .

ب ــ مضي ستة أشهر على الاقل على تاريخ تسجيل العقد .

ج - أن يكون هذا العقد موقعا من أصحاب العمل مباشرة أو بواسطة نقاباتهم التي تنتسب اليها
 أكترية العمال في المهنة أو الحرفة أو الفئة منها أو المنطقة المراد تعميم العقد فيها الزاميا



ب - للوزير أن يحدد بقرار الحالات والاعمال التي يتحتم لاسباب فنها أو لطروف الشغيل
 المستمر العمل فيها دون فترة استراحة .

المادة ٨٥ ــ مع مراعاة المواد السابقة تنظم ساعات العمل وفترات الاستراحة بنعيث لايزيد محموعها على احدى عشرة ساعة في اليوم .

المادة ٨٦ ــ على صاحب العمل او من يمثله ان يعلق في محل ظاهر من اماكنالعمل جدولا بتوزيع ساعات!!م.ل لمختلف فئات العمال وان يودع صورة من هذا الجدول للوزارة .

المادة ٨٧ ــ أ ــ لا تسري أحكام المواد (المتعلقة بتحديد ساعات العمل وفترات الراحة) المنصوص عابها في هذا الفصل في حالة الحوادث الطارئة او الكوارث الطبيعية او في حالة العمل الملت او المستعجل الواجب القيام به لاصلاح الآلات والاجهزة والمباني او في حالة الظروف الملجئة او لمواجهة ضغط غير عادي في ظروف العمل.

ويشترط في هذه الحالات ان يرسل مدير المؤسسة اشعارا بذلك الى المدير خلال مدة لا تتعدى ثلاثة ايام يبين فيه الحالة الطارثة والمدة اللازمة لاتمام العمل .

> ب ــ يستحتى العمال تعويضا عن الساعات الاضافية والعطل التي حرموا منها . جـــ يصدر الوزير نظاماً يحدد فيه شروط وحالات العمل الاضافي .

المادة ٨٨ على صاحب العمل ان يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا اضافيا يعادل أجره الذي يستحقه عن الفترة الاضافية مضافاً اليه (٢٥٪) خمسة وعشرين في المائة منه على الاقل عن ساعات العمل الاضافية النهارية و (٥٠٠٪) خمسين في المئة عن ساعات العمل الاضافية الايلية شريطة ان تبدأ ساعات العمل الليلي من الساعة السادسة والنصف مساء وتنتهي في الحامسة والنصف صاحاً.

المادة ٨٩ ــ لا تسري أحكام هذا الفصل على الوكلاء المفوضين من صاحب العمل ولا على العمال المشتغلين في أعمال تتطلب السرية والمسافرين بحكم واجبات عملهم .

### الفعمل الثاني في العطل والاعياد والاجازات

المادة . ٩ ــ على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عمال فأكثر ان يمنح عماله (على اختلاف فئاتهم) راحة اسبوعية لا تنقص عن اربعة وعشرين ساعة متتالية وله ان يعينها وان يوزعها بين عماله بالتناوب حسب مقتضيات العمل .

المادة ٩١ ــ كل عامل اشتغل في موسسة ستة أيام متواصلة يستحق اجرا عن يوم العطلة معادلا لمتوسط اجره اليومي خلالها . اليومي خلالها . اما اذا اشتغل مدة اربع ايام أو أكثر من الاسبوع فيستحق نسبة من أجره اليومي عن يوم العطاة

معادلة لمتوسط ما تقاضاه من اجر خلالها اذا كان الانقطاع ناشئا عن سبب لا يد له فيه .

ط ــ حرية الانتساب الى النقابات واحكام التفرغ النقابي .

ع ـ طرق مراجعة العمال وتقديم المطالب واصول المفاوضة الجماعية وتشكيل اللجان الاستشارية المشتركة.

اله ــ اية تدابير تنظيمية وادارية ضرورية لحسن سير العمل ولاقامة العلاقات الطيبة بين اصحاب العمل والعمال . .

المادة ٧٧ ــ يعلق النظام الداخلي بعد تصديقه في مكان ظاهر من امكنة العمل بحيث يسهل على العمال الاطلاع على .

المادة ٧٨ على اي صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر ان يضع نظاءًا للعجزاءات والمكافآت ملحقاً , بالنظام الداخلي للعمل .

المادة ٧٩ ــ تخصص المبالغ المقتطعة من اجور العمال بمقتضى المادة السابقة ( بقرار من الوزير ) لرفع مستوى العمال .

المادة ٨٠ ــ تعد الدائرة لوائح نموذجية للانظمة الداخلية لاسترشاد اصحاب العمل بها واخرى للجزاءات والمكافآت .

> الباب الثالث في تنظيم العمل الفصل الاول في تحديد ساعات العمل

المادة ٨١ – أ – يعين الحد الاعلى لساعات العمل في اليوم ( لغير المراهقين والاحداث ) بثماني ساعات . ب – يمكن زيادته ساعة لبعض فثات العمال في المهن التي تتخلل العمل فيها فمترات فراغ فاشئة عن طبيعته .

ج - يجوز تنزيل الحد الاعلى الى سبع ساعات في الاعمال الشاقة المرهقة .

المادة ٨٢ – مع مراعاة احكام المادة السابقة تحدد ساعات العمل وفئات العمال والمهن والاعمال المشار اليها في المادة السابقة بقرار من الوزير .

المادة ٨٣ ــ يجوز ان يتخذ الاسبوع وحدة قياسية عوضاً عن اليوم لحساب الحد الاعلى اساعات العمل علىات لاتتجاوز ساعات العمل الاسبوعي ٤٨ ساعة .

المادة ٨٤ – أ – بجب إن تتخال ساعات العمل اليومي فترة او اكثر للراحة وتناول الطعام لاتقل في مجموعها عن ساعة كاملة ويراعى في تحديد هذه الفترة ان لايشتغل العامل اكثر من خمس ساعات متتالية ،

- المادة ١٠٢-أ يجري حساب البدل النقدي للاجازات بالنسبة الى آخر أجر تقافاه العامل عند الريدخ انفكاكه عن العمل .
- ب تعتبر أيام العطل والاعياد الواقعة فسمن الاجازات السنوية من الاجازة انسها ولا نِعسق العامل تقاضي أي أجر اضافي عنها .
- المادة ١٠٢ لصاحب العمل حرمان العامل من أجر الاجازة أو استرداده اذا ثبت عداء خلافا الدى صاحب عمل آخر .
- المادة ١٠٤ــ يستفيد العامل من أحكام العقد او النظام الداخلي للعمل في المؤسسة او من اي نص أو اتفاق آخر اذا كانت أكثر نفعا مما يرتبه هذا القانون .
- المادة ١٠٥ ــ يستحتى العامل في المؤسسة اذا اصيب بمرض نابت ( بتقرير طببي صادر عن الطبيب الذي تعتمده المؤسسة من غير الامراض المتسببة عن المهنة او عن اصابات العمل) اجازة مرضية ١٠٠] (١٥) يوما بأجر كامل خلال سنة .
- المادة ١٠٦- أ \_ على كل موسسة (زاد عمالها على مئة عامل) في مكان واحد او في دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلو مترا ان تعها. لطبيب برعاية صحة عمالها وان تعان الموسسة ذلك على عمالها .
- ب ــ اذا زاد عدد العمال على (٥٠٠) عامل في المكان أعلاه وجب على الموسسة توفير الادوية اللازمة للعلاج مجانا وتأمين معالجة العامل في مستشفى .
- المادة ١٠٧ـــ تعطى الاجازة المرضية بتقرير الطبيب واذا تنذر على العامل الحصول على تقرير من طبيب المؤسسة وجب تصديقه على التقارير الاخرى .
- المادة ١٠٨ ــ لا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة اي عامل او توجيه اشعار اليـــه اذا كان مجازا او متغيبا في عطلة مقررة .

الفصل الثالث

في الاجور

القسم الاول

في تحديد الاجور

- المادة ١٠٩ ــ مع مراعاة احكام المادة التالية ، يعين حد ادنى للاجور في اعمال الصناعة والتجارة والمهن الحرة لكادة ١٠٩ ــ مع مراعاة من فئات العمال . ولايجوز ان يعطى العامل في اي فرع من فروع المهن ــ ماعدا المهن الزراعية التقليدية ــ اجور تقل عن الحد الادنى ويراعى في ذلك ان يكفي الاجر الحاجسات الاساسية للعامل .

- المادة ٩٢ ــ أ ــ للعامل التغيب عن العمل مدة ثلاثة ايام بأجر كامل ولمرة واحدة بمناسبة الزواج على ال تعسم هذه الايام من اجازته السنوية.
- ب ـــ للعامل (في حالة موت أحد الابوين او الابناء او الزوج) ان يتغيب عن العمل مدة يوم بأجر كامل .
- ج ــ للعامل التغيب اكثر من مرة في السنة للاسباب الواردة في الفقرة السابقة عند الاقتضاء على ان تحسم الايام الزائدة التي تغيبها من اجازته السنوية .
- المادة ٩٣ ـــ للعامل في المؤسسات التي يزيد عدد عمالها على الخمسين (ولمرة واحدة) اجازة بنصف الاجر مدتها ثلاثة اسابيع لاداء فريضة الحج .
- المادة ٩٤ ـــأ ـــ للعامل في اي مؤسسة ان يتمتع بعطلة محسوبة الاجر عن أيام الاعيادـــالّتي يحددها الوزيرـــ بشرط ان لا تزيد على عشرة ايام في السنة.
- ب ــ لصاحب العمل تشغيل العامل في هذه الايام بأجر مضاعف اذا اقتضت ظروف العمل ذلك
- ج \_ يجوز تشغيل العمال في المحال العامة التي خددها الوزير أيام الاعباد على أن يعطل العامل أماما أخرى عوضا عنها.
- المادة ه ٩ ــ أ ــ يمنح عامل المؤسسة اجازة سنوية مدتها اربعة عشر يوما بأجر كامل وتستحق بعد ان يكون قد عمل فيها ما لا يقل عن (٢٤٠) يوما.
- ب ــ يستحق العامل ــ في المؤسسة ــ اجازة مدتها خمسة عشر يوماً محسوبة الاجر اذا اشترك في دورة ثقافية عمالية .
- جـــ اذا اضطر صحب العمل الى وقف العمل لسبب لا يمكن ان يعزى اليه وليس في وسعه دفعه
   يتحمل نصف اجر العامل مدة لا تزيد علىعشرة ايام خلال السنة اأواحدة.
- المادة ٩٦ ــ لصاحب العمل ان يختار مواعيد الاجازات حسب ظروف العمل وله منحها بالتناوب لتأمين سه ه .
- المادة ٩٧ كل عامل لا يستفيد من اجازته في موعدها المحدد او المعدل لا يستحق أجرها ويشترط اشعاره بوجوب استعمالها قبل اسبوع على الاقل من بدئها.
- المادة ٩٨ ــ اذا حالت ضرورات العمل دون تمكن العامل من استعمال اجازته فتضم الى الاجازة السنويسة للسنة اللاحقة او يدفع اجرها المستحق .
- المادة ٩٩ ــ لا يجوز جمع الاجازات لاكثر من سنتين وعلى صاحب العمل تأدية أجرها قبل مضي هذه المدة .
- المادة ١٠٠ ــ يجوز تجزلة الاجازة (وفقا لظروف العمل) اذا زادت على ستة أيام متصلة وتأجيلها اذا زادت مدتها على ستة أيام الى السنة التالية .
  - المادة ١٠١ للعامل الحق في تقاضي أجر الاجازة المستحقة عند تركه العمل .

المادة١١١ – يشكل الوزير بلحنة يشار اليها فيما بعد ( باللجنة ) لتقديم التواصي لتحديدالاجور على النحوالتالي:

فمندوب عن النقابة العامة الاكثر تمثيلا .

عن النقابة العامة الأكثر تمثيلا .

فئة من فئات العمال ولها ان توصى باضافة زيادات اوعلاوات للاجور .

المعيشة ان يدعو جميع اللجان الى اجتماع عام لتدارس نسب الأجور :

المادة ١١٦ ــ تدفع الاجور بالنقد المتداول ويجوز دفع قسم منها عينا في بعض الصناعات او المهن حسب

المادة ١١٧ – على صاحب العمل ان يؤدى الى العمال ( الذين نزيد اعمارهم على اثني عشر عاماً (اجورهم ومكافآ تهم وما يستحقونه بموجب احكام هذا القانون ويكون الاداء مبرئاً لذمته .

المادة ١١٨ – تصرف الاجور في احد ايام العمل وفي مكانه او قريباً منه مع مراعاة ما يلي : –

أ ـــ العمال المعينون بأجر شهري تؤدى اجورهم مرة في الشهر .

ب ــ اذا كان الاجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على اسبوعين وجب ان يؤدى للعامل كل اسبوع دفعة على الحساب تتناسب مع ما انجزه وباقي الاجر يؤدى خلال الاسبوع

ج ... في الاحوال الاخرى تؤدى للعمال اجورهم يوميًّا او اسبوعيًّا على الله نجوز ان تؤدى لحم مرة كل اسبوعين او كل شهر عند الاقتضاء بموافقتهم .

المادة١١٩ ــ اذا انتهت خدمة العامل ادي له الاجر المستحق فوراً الا اذا ترك العسل من تلقاء نفء عندهايؤ دى الاجر خلال سبعة ايام من تاريخ تركه .

المادة ١٢٠ ــ يحدد الوزير بقرار وسائل ضمان الاجور ووسائل اثباً با

المادة١٢١ ــ أ \_ مع مراعاة احكام المواد التالية لانجوز لصاحب العمل ان يقتطع من اجر العامل اكبر من ١٠٪ وفاء لدين استلفه .

ب ـــ لايترتب على هذه القروض اية فوائد .

يوميًا بأكثر من خمسَمئة فلس شهرياً الا لنفقة او ثمن مأكل او ملبس له او لمن يعوله على ان لايتجاوز ربع المعدل الشهري .

ب ــ رواتب التقاعد واعانات صندوق التوفير وسائر المبالغ الاخرى الي تدفع للعمال في الي خدمتهم او بسببهما غير قابلة للحجز على انواعه الا تسديداً لنفقة او لمهر على اذ تراعى

المادة١٢٣ ــ تكون ديون العمال على اصحاب العمل الناشئة عن اجورهم المستحقة عن الاشهر الستة الاخيرة ديونآ ممتازة امتيازا عامآ مثل سائر الدائنين ويمنح الامتياز نفسه للديون الناشئة عن مكافأةانتهاء الحلمة المنصوص عليها في هذا القانون .

وبالرغم مما ورد في قانون التجارة تكون الديون المذكورة ممتازة على الطابق في حاليي التصنمية والافلاس على ان يدفع مبلغ يعادل اجر شهر لكل عامل بصورة آلية .

في الخدمات الاجتماعية العمالية

المادة ١٢٤ – على المؤسسات التي تستخدم مئة عامل فأكثر في مكان (يعينه الوزير) بعيد عن العمران القيام

أ \_ توفير المسكن الملائم لعمالها مجانا وتقديم الطعام المناسب لهم بأسعار الكلفة على ان تحدد مواصفات المساكن وأثمان الطعام بقرار من الوزير

ب ــ تأمين وسائط النقل اللازمة لايصالهم من مكان عملهم الى أقرب منطقة تتوفر فيها وسائط

المادة ١٢٥\_أ \_ على المؤسسات الَّتي تستخدم مائة عامل فأكثر ان تعمل على تخصيص أ.)كن لتناول الطعام وتسخينه غند الاقتضاء وان تسعى لتوفير الحدمات السكنية والثقافية والرياضية والترفيهية لعمالها وان تشجع قيام مشاريع الاسعاف والتكافل والتعاون المتبادل لدى عمالها ، على ان يتم كل ذلك تبعا للشروط والاوضاع التي يحددها الوزير .

ب ــ البالغ الثامنة عشرة من عمره والذي يعمل كامل ساعات الدوام لدى صاحب العمل . والنساء اذا تساوت اجورهن واعمالهن بأجور واعمال الرجال . اما العمال المتدرجون الذين لم يسبق لهم التمرن في المهنة فتحدد معدلات اجورهم وشروطها وتدرجها بقرار

أ ـــ المدير ـــ رئيساً .

ب ــ مندوب عن وزارة الاقتصاد ( ويسميه وزير الاقتصاد ) ج ــ مندوب عن اصحاب العمل تختاره اتحاداتهم ( وفي حالة عدموجودها ) عضواً

د ــ مندوب عن العمال تختاره اتحاداتهم ( وفي حالة عدم وجودها )فمندوب عضواً

المادة ١١٢ ــ أ \_ تعقد الاجنة اجتماعاً على الاقل كل ستة اشهر لتقديم التواصي بالحد الادنى للاجور لكل

ب ــ تتخذ المجنة تواصيها بعد دراسة كاليف واعباء المعيشة وسماع رأي ممثلي اصحاب العمل

ج ــ تصدر اللجنة توصياتها بأكثرية الاراء وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه

المادة١١٣ ــ ترفع تواصي اللجنة الى الوزير وله ان يتخذ القرار المقتضى بشأنها .

المادة ١١٤ – يترتب على صاحب العمل ووكليه وعلى المتعهد الفرعي الذين يثبت آنهم اعطوا اجور تقل عن الحا الادنى المقرر العقوبة المبينة في هذا القانون بالاضافة لحق العامل بالمطالمبة بفرق الاجر المقرر .

المادة ١١٥ – للوزير ( في الحالات الاستثنائية ) كالازمات الاقتصادية او هبوط اسعار النقد او ارتفاع تكالي

التالي شريطة انجاز ما كلف به .

المادة ١٣٤ على صاحب العمل او المؤسسة في حالة تشغيل مراهق أو أكثر التقيد بما يلي :

أ ... أن يعلن في محل العمل نسخة من الاحكام الخاصة بتشغيل المراهةين

ب ــ ان ينظم كشفا بأسماء المراهقين وسنهم وتاريخ استخدامهم .

ج – ان يبلغ المدير قبل التشغيل أسماء الاشخاص الذين يقباون تشغيل المراهقين او الذين يعهد اليهم بمراقبة العمل .

## التمسم الثاني

المادة ١٣٥ ــ لا يجوز السماح لاية عاملة في مؤسسة صناعية العمل ليلا خلال الفترة إين الساعة السادسة والنصف مساء والحامسة والنصف صباحاً . الا في الاحوال والاعمال والاوقات التي يحددها الوزير .

المادة ١٣٦ ــ لا يجوز تشغيل العاملة في الاعمال الضارة صحيًّا وأخلاقيًّا وفي الاعمال الشاقة او غيرها تبعا لما

المادة ١٣٧ ــ يحق للنساء العاملات ان يحصلن على اجازة أمومة مدتها ثلاثة أسابيع تسبق الوضع وثلاثة أسابيع اخرى بعد، شريطة ان تقدم شهادة من طبيب يختص بتعيين تاريخ الوضع المتوقع .

المادة ١٣٨ ــ يشترط في الحصول على اجازة الامومة ان تكون المرأة قد عملت لدى صاحب العمل مدة لا تقل عن (١٨٠) يوما متصلة خلال الاثني عشر شهراً السابقة مباشرة للتاريخ المتوقع للولادة .

المادة ١٣٩ ــ تستحق العاملة اجازة الامومة على النحو التالي :

أ 🗕 كامل الاجر عن مدة الاجازة اذا كان قد مضى على استخدامها أكثر من ثلاث سنوات . ب – كامل الاجر عن الـ (٢١) يوما السابقة للوضع ونصف الاجر عنالـ (٢١) يوما التالية له

اذا كان قد مضى عليها في الحدمة اكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات .

ج ــ نصف الأجر عن كامل مدة الاجازة اذا لم تكن قد أنمت سنة كاملة في الخدمة. المادة ١٤٠ ــ يحق للعاملة بعد الوضع الحصول على اجازة استشفاء لاتزيد على شهر بدون اجر إذا نشأت عن

الولادة مضاعفات صحية تستدعي ذلك .

المادة ١٤١ — لايتعارض حق العاملة باجازة الامومة مع حقها في الحصول على الاجازة السنوية .

المادة ١٤٢ — لايجوز الهاء عقد العاملة اثناء اجازتي الامومة والاستشفاء او توجيه الاشعار اليها .

المادة ١٤٣٣ ــ اذا ثبت ان العاملة المجازة قد عملت لدى صاحب عمل آخر اثناء اجازة الامومة يسقط حقها

ولصاحب العمل في هذه الحالة ان ينهي عقدها ويسقط حقها في المكافأة .

المادة ١٤٤٤ ــ يحق للعاملة خلال سنة من تاريخ الولادة الحصول على فترة راحة خلال ساعات العمل فضلا عن مدة الراحة (المقررة في هذا القانون) ، بقصد ارضاع طفلها شريطة ان لاتزيد هذه الفترة علىساعة كاملة تحسب من ساعات العمل الفعلية .

ب – تعمل المؤسسات والشركات المساهمة على تشجيع عمالها في توظيف قسم من وفرهم او مدخراتهم للمساهمة في رأس المال ولهذه الغاية يمنح العمال تسهيلات خاصة لتسديد قيمة

المادة ١٢٦ ـ ترعى الدولة سياسة عامة الاسكان العمالي تستهدف قيام أصحاب الاعمال والمؤسسات والنقابات بتشييد مشاريع ووحدات سكنية لعمالها يتم الانتفاع بها عن طريق الانجار المنتهى بالتمالك وتحدد بنظام شروط الاسكان العمالي والاعفاءات التي تمنحها الدولة لاصحاب العمل والاشتراطات النمنية والمائية اللازمة . لاستفادة العمال منها وأية تفاصيل أخرى .

في تشغيل الاحداث والمراهقين

القسم الاول

في تشغيل الاحداث والمراهقين

المادة ١٢٧\_أ ــ يحظر تشغيل او تدريب او استخدام من لم يتم التاسعة من عمره بأية صورة كانت . ب ــ باستثناء ما نص عليه في هذا الفصل ــ يمنع تشغيل الاحداث بنين كانوا أو بنات .

المادة ١٢٨\_ أ \_ يمنع تشغيل المراهقين من الفتيـــات والفتيان الذين لم يتموا الحامسة عشرة من العمر في الموسات الصناعية فيما بين الساعة السادسة والنصف مساء والساعة الحامسة والنصف صباحا كما يمنع تشغيلهم مدة تزيد على ست ساعات في اليوم .

ولا يجوز ابقاوهم في مكان العمل أكثر من سبع ساعات متصلة .

ب - يجب ان تتخل ساعات العمل فترة أو اكثر للراحة وتناول الطعام لا تقل عن في مجموعها عن ساعة في اليوم وتحدد هذه الفترة او الفترات بحيث لا يشغل المراهقون اكثر من اربع

المادة ١٢٩\_ يحدد الوزير الصناعات الَّتي لا يجوز تشغيل المراهقين الذين لم يتموا الحامسة عشر فيها .

المادة ١٣٠ــمع مراعاة أحكام هذا الفصل يشترط في تشغيل المراهقين توفر ما يلي :

ابراز شهادة طبية تثبت المقدرة الجسمية على القيام بالعمل.

ب – موافقة وليه على استخدامه .

المادة ١٣١ــ تقع على عاتق صاحب العمل مسوُّونية التثبت من سن الحدث او المرهق قبل استخدامه وذلك بموجب شهادة ولادة رسمية

المادة ١٣٢- يجوز في المؤسسات التي تقبل أعمال التدرج او التدريب المهيي استخدام الاحداث والمراهقين شريطة أن يبين في منهاجها نوع المهنة وساعات العمل وشروطه وبموافقة الوزير

المادة ١٣٣ ـ لا يحق لصاحب العمل ذكرا كان ام أنثى عازبا أم هاجرا مطلقا أم أرملاان يسكن عنده عاملا حدثًا أو مراهقًا كما لا يحق للاشخاص المحكومين بالسجن بجناية او جنحة أخلاقيــة أن يستخدموا الاحداث او المراهقين.

المادة ٢٥٣٥ ــ يجوز في حالات استثنائية مؤقتة عدم التقيد بأحكام المادة السابقة مع مراعاة الشروط التالية : ـــ

- أ ابلاغ الوزارة خلال ( ٢٤ )ساعة لبيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لاتمام العمل وعدد العمال اللازمين لانجازد .
- ب دفع تعويض للعمال عن ساعات العمل الاضافية يعادل اجرهم عن الفترة الاصاية مضافاً
  اليه خمسون بالمائة على الاقل اذا وقع العمل قبل غروبالشمس ومثةني المائة ( ١٠٠٪ )اذا
  وقع بعد غروبها او في ايام الراحة الاسبوعية او ايام العطل والاجازات .
- المادة ١٥٤ على صاحب العمـــل ان يعلق في امكنة العمل بشكل ظاهر جـــدولا بتوزيع ساعات العمــــل وفترات الراحة ويبلغه للمدير كما يجب ابلاغه عن اي تعديل يطرأ عليه .
- المادة ١٥٥ على صاحب العمل او المدير المسؤول ان يضع ويعلن لائحة خاصة بتدابير السلامة والوقاية ونقاً للقرار الذي يصدره الوزير .
  - المادة ٢٥٠ ١ على صاحب العمل او مدير المنجم او المحجر المفوض القيام بالامور التالية :
    - أ ــ اصدار التعليمات اليومية الخاصة بالسلامة العمالية .
  - ب ــ منع وجود العمال في منطقة الانفجار الا بعد مضي فترة للتأكد من زوال الخطر .
    - ٢ على صاحب العمل او مدير المنجم مراعاة ما يلي :
- أ عدم السماح باستعمال اية وسيلة للانارة غير مصابيح الامان الرتفعة في الاماكن التي تتراكم فيها غازات قابلة للالتهاب او الانفجار .
  - ب تقديم الملابس والادوات الحاصة بالوقاية .
  - تنظيم التهوية والتكييف المنجم .
  - د فحص حالة المنجم يومياً قبل بدء العمل وتوجيه الارشادات للسمؤولين لتنفيذها .
    - هـ الكشف على المنجم مرة في الاسبوع على الاقل واعداد تقرير بذلك ...
- المادة ١٥٧ على كل مؤسسة للمناجم او المحاجر تستخدم مائة عامل فأكثر ان تعد وسائل الانقاذ والاسعاف والتمريض واقامة مراكز انقاذ امامية قريبة من مكان العمل ومجهزة بادوات الانقاذ وان يكو ن المركز متصلا هاتفياً بلاخل المكان .
- ويعين الوزير وسائل الانقاذ والاسعاف وشروطها ونطاق عملها وغير ذاك ،ن النفاصلالاخرى. اللازمة .
  - المادة١٥٨ يجب توجيه عناية خاصة لمياه الشرب وتغطيتها لحفظها من التاوث وتطهير الاوعية صحياً .
- المادة ١٥٩ تشري احكام هذا الفصل على المؤسسات كما تطبق سائر الاحكام العامة الاخرى القررة في القانون على عمال المناجم والمحاجر اذا كانت انفع لهم .

المادة ١٤٥ ــ على صاحب العمل الذي يستخدم عاملات ان يعلن في اماكن العمل خلاصة عز نظام استخداه فن .

المادة ١٤٦٣ ــ على كل مؤسسة ان توفر العاملات مقاعد اثناء فترات الراحة واذا زاد عدد العاملات الامهات على مكان واحد تؤمن دار الحضانة يخدد الوزير شروط انشائها ووناامها وما نتحداه العاملة مقابل انتفاعها .

## المادة١٤٧ – يلاحق جزائياً خلافاً لاحكام هذا الفسل :

- أ الوالدين والاوصياء الذين يستخدمون او يسمحون او يتغاضون على استخدام اولادهم او بناتهم الاحداث او المراهقين الموضوعين تحت وصايتهم .
- ب -- اصحاب الاعمال او وكلائهم او ممثليهم او مدراء المؤسسات او مديري العمل او روّسائه في المعامل والشركات او المؤسسات اذا استخدموا الاحداث والمراهقين والنساء .

### القصل السادس

## في تشغيل العمال في المناجم والمحاجر .

المادة١٤٨ – يقصد بصناعات المناجم والمحاجر ١٠ يلي : –

- سائر عمليات البحث والتقصي عن المواد المعدنية بما في ذلك الاحجار الكريمة واستخراجها
   او تصنيمها سواء كانت المعادن صلبة ام سائلة .
- ب- العمليات الخاصة باستخراج او تركيز او تصنيع رواسب المواد المعدنية الوجودة على وجه
   الارض او في باطنها وعمليات المقالع والمحاجر التي يحددها الوزير .
- ج ــ ما يلحق من العمليات المشار اليها في البندين (أ) و ( ب ) من اعمال البناء والاجهزة .
- المادة ١٤٩ على صاحب العمل قبل السماح باستخدام اي عامل في العمليات الملكورة اعلاه التأكد من لياقته الصحية بموجب تقرير طبي واذا كان العامل من الذين يشتغاون في باطن الارض وجب اجراء الكشف الطبي عليه مرة على الاقل كل عام للتثبت من لياقته .
- المادة ١٥٠ لايحق لاي كان دخول اماكن العمل ان لم يكن من الموظفين المكلفين بفحص المناجم او المحاجر او الاشخاص المخولين بدلك قانوناً ويحظر على العامل دخول اماكن العملوماحقاتها في غير. مواعيد العمل الا باذن من مسؤول .
- المادة ١٥١ ـــ على صاحب العمل مسك سجل تفقد للعمال قبل دخولهم الى اماكن العمل وعند خروجهم منها
- المادة ١٥٢ لايجوز ابقاء عمال المناجم والمحاجر في اماكن العمل فوق سطح الارض وفي باطنها اكثر من ثماني ساعات في اليوم بما في ذلك الوقت الذي يستغرقه العامل للوصول من سطح الارض الى مكان العمل في باطنها ووقت العودة الى سطح الارض ويجبان تتخلل ساعات العمل فترة او اكثر لتناول الطعام او الراحة لاتقل في مجموعهاعن ساعة واحدة .

## المادة ١٦٥– يقوم المفتشون تنفيذا لمهام عملهم بما يلي :

- أ زيارة المؤسسات والمعامل والشركات وسائر الاماكن التي يشتغل فيها العمال في أي وقت.
   من أوقات العمل ليلا او نهارا .
- ب ــ الاطلاع على جميع المستندات والسجلات او اية وثائق اخرى معينة للتأكد من صحـــة مطابقتها للمتطلبات القانونية وللمفتش ان يتزود بنسخ عنها .
- ج ــ استجواب أصحاب العمل والعمال (على حده أو بخضور الشهود) عن اي أمر له علاقة بشئون التفتيش .
  - د تقديم التقارير الوافية لروسائهم بنتائج عملهم (وفق التعليمات الصادرة اليهم).
- ه تقديم التقارير لروسائهم (وفق التعليمات الصادرة اليهم ) حول المخالفات المرتكبة خلافا
   لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- و جمع المعلومات والاحصاءات عن عدد العمال واصنافهم وفئاتهم وحاجاتهم التدريبية
   وفئات أجورهم أو أية أمور أخرى تتعلق بشروط الاستخدام او العلاقات المهنية .
- المادة ١٦٦—على أصحاب العمل ووكلاً بهم والمدراء المسؤولين او من ينوب عنهم تسهيل مهمـــة المفتشين وتقديم معلومات كاملة صحيحة فيما يتعلق بمهمتهم .
  - المادة ١٦٧ على سائر السلطات المختصة تقديم المساعدة اللازمة للمفتشين تمكينا لقيامهم بمهام وظائفهم .
- المادة ١٦٨ على المفتشين ان يحيطوا (بالسرية التامة) اية شكوى ترد اليهم بشأن مخالفة الاحكام والقوانين وألا يشعر العمال أو صاحب العمل بأن التفتيش جرى تنفيذا لشكوى .
- المادة ١٦٩ ــ ايفاء بالغايات المقصودة بالمادة (١٥٩) من هذا القانون يعتبر الضبط الذي ينظمه المفتش صحيحاً ما لم يثبت العكس.
- المادة ١٧٠-أ يحدد الوزير التدابير الآيله لحسن سير خط تفتيش العمل نهارا او ليلاً وخارج أوقمات اللموام كما ينسب لمجلس الوزراء تحديد مكافآت موظفي دائرة العمل والمفتشين العاملين بعد أوقات اللموام على ان لا يقل عن 1 الراتب الاساسي .
- ب للوزير ان ينيط بأي موظف في دائرة العمل ١٠ يراه من الصلاحيات الممنوحة المفتشين
   بمقتضى أحكام هذا القانون

## الباب الرابع

## في تفتيش العمــــل

المادة ١٦٠–يختص المفتش بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانونوالانظمةوالقراراتالمنفذة لهوالاموار الناشئة عنه.

- المادة ١٦١–على المفتشين تحت طائلة المسؤولية ان يقوموا بمهام وظائفهم بأمانة واخلاص ويحظر عليهم افشاء أسرار أي مهنة أو أي اختراع صناعي يكونون قد اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم حتى بعد تركهم العمل .
- المادة ١٦٢–أ يعتبر مفتشو العمل (في حدود وظائفهم) من أفراد الضابطة العدلية بالمعنى المقصود في قانون أصول المحاكمات الحزائية .
  - ب ــ يتولى مفتشو العمل تقديم الشكاوي وملاحقتها والمرافعة فيها .

المادة ١٦٣–تزود الوزارة المفتشين بهوية خاصة تثبت صفتهم الوظيفية تسهيلا لقيامهم بمهام عملهم .

المادة ١٦٤–تتناول مهام وصلاحيات المفتشين الامور التالية :

- أ \_ مرقبة تنفيذ أحكام تشاريع العمل وارشاد اصحاب العمل والعمال الى ذلك .
  - ب ـــ التوسط بين أصحاب العمل والعمال لحل منازعات العمل .
- ج ـــ التأكد من تطبيق الالترامات المترتبة بالقانون او بشروط العقد وعدم تشغيل الاحــــداث والمراهقين والنساء والاجانب .
- د ــ التعاون مع نقابات أصحاب العمل والعمال لاقامة وتوطيد العلاقات الانسانية الحيرة بين طرفي الانتاج وتنبي أحدث أساليب التنمية الصناعية .
- مراقبة منح الاجازات السنوية والافادة من الاجازة المرضية ومراعاة أيام العطل الاسبوعية والاعياد والتقيد بشروط دفع الاجر العادي والاضافي وعدد ساعات العمل والراحــة والشروط الحاصة بانضباط العمل.
  - و مراقبة ما اذا كانت العقود المنتهية قد سويت تسوية سليمـة وتامة .
- ز التأكد نما اذا كانت الالتزامات القانونية المتعلقة بأدور الصحة والسلامة العمالية مطبقة تطبيقا صحيحاً.
  - ح مراقبة تطبيق أحكام الانظمة الداخلية للعمل في المؤسسات والمعامل والشركات .
    - طـ ـ مراقبة تنفيد شروط العقود التي ترتب للعامل حقوقا ألمضل .
- ي مراقبة تطبيق التدابير والاوامر الإدارية او الامور المترتبة نتيجة العرف والتعامل في المهنة .
  - ك ــ التحقق من ان اسباب فصل العمال تجري وفق احكام القانون . . .

### الباب الخامس

#### في اصابات العمل وامراض المهنة

## الفصل الأول في اصابات العمل

#### المادة ١٧١ ــ تعريفات :--

يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من القانون المعاني المخصصة لها ادناه: وتعني كلمة (مفوض) : مفوض تعويض العمال المعين بمقتضى هذا الفصل. وتعني عبارة (عائلة العامل المتوفي) :

١ – الارملة او الارامل اذا كان يعتمد في اعالتهم على العامل المتوفي اعتماداً كلياً .

٢ – الابناء القاصرين والبنات القاصرات

عيرهم من ذريته من الله كور القاصرين والاناث القاصرات اذا كانوا يعتمدون في اعالتهم
 على المتوفي حين وفاته.

والده ووالدته اذا كانا يعتمدان في اعالتهما عليه اعتماداً كلياً ، او كان اغلب اعتمادهما
 في اعالتهما عليه حين وفاته .

وتطلق عبارة ( العجز الحزثي ) على العجز الذى ينقص مقدرة العامل عن الكسب في اي عمل كان مستخدماً فيه حين وقوع الحادث الذي نشأ عنه العجز كما تعني كل ضرر جسماني يحدد في الذيل الاول لهذا الفصل عجزاً جزئياً دائمياً .

وتطلق عبارة (العجز الكلي) على العجز الذي يجعل العامل غير قادر على القيام بجميع الاعمال التي كان باستطاعته القيام بها حين وقوع الحادث الذي نشأ عنه العجز ويعتبر عجزاً كليا الفقدان التام الدائم للبصر ، او الاضرار الجسمانية المعينة في الذيل الاول لهذا الفصل حينما يبلغ مجموع النسبة المثوية لفقدان المقدرة على الكسب ماثة في الماثة ويراد بعبارة (طبيب الصحة الحائز على المؤهلات ( اي طبيب موظف في وزارة الصحة او البلديات اوامانة العاصمة .

### المادة ١٧٢ـــمفوض تعويض العمــال:

يكون المدير أو مساعده في حالة غيابه مفوضا لتعويض العمال في المملكة وللوزير تفويض احد موظفي الوزارة لتعويض العمال في منطقة معينة .

#### المادة ١٧٣ ــ مسؤوليات صاحب العمل عن النفقات الطبية :

اذا أصيب عامل بضرر جسماني بسبب حادث نشأ عن استخدامه او أثناء القيام به يكون صاحب العمل مسوُّولا عن دفع النفقات الطبية والصيدلية ومصاريف الاقامة في المستشفى التي انفقت للعلاج ونفقات نقل العامل المصاب الى المستشفى او لعيادة الطبيب .

## المادة ١٧٤ـــ مسؤولية صاحب العمل عن التعويض :

- ١ اذا أصيب عامل بضرر جسماني بسبب حادث نشأ عن استخداء او أثناء القيام به . يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع تعويض وفقا لاحكام هذا الفصل ويشترط في ذلك ان لا يكون صاحب العمل مــوولاً عن :
- أ ــ اي ضرر جسماني لا يترتب عليه سوى عجز موثقت لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .
- ب ــ أي ضرر جسماني لا يودي الى الوفاة ، نجم عن حادث يعزى مباشرة الى ان العامل حين حدوثه كان تحت تأثير مسكر أو مخدر ج
- ج ــ أي ضرر جسماني نشأ عنحادث يعزى مباشرة لاهمال العامل عن قصد استعمال ادوات السلامة او الوقاية التي زود بها بقصد استعمالها او كانت قد صارت اليه اوامر باستعمالها الا في حالة الوفاة .
- ٢ اذا اصيب عامل مستخدم (بفتح الدال) في اي عمل محدد في الديل الثاني لهذا الفصل بوصفه
   مرضا مهنيا تعتبر اصابته ضررا جسمانيا ناشاً عن حادث حسب المدى المقصود من هذه
   المادة ويعتبر المرض أنه نشأ عن استخدامه ، ما لم يبرهن صاحب العمل على خلاف ذلك .
- ٣ لا تسمع اية دعوى يرفعها عامل أمام محكمة مدنية يطالب فيها بتدويش عن ضرر جسماني
   اذا كان هذا العامل قد قدم الى المفرض او الى صاحب العمل طلبا بالتدويض وتم دنسم
   التعويض اليه وفقا لاحكام هذا الفصل .
- ب اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز موقت يستحق العامل أجره عن يوم اصابته بالضرر الجسماني واذا تجاوزت مدة العجز الثلاثة أيام يحق له الحصول على تعويض يومي يساوي نصف معدل أجرهاليومي و يحسب التعويض اعتبارا من اليوم التالي لاصابته وذلك عن كل يوم من أيام عجزه الثابت بتقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية الاواثية الى ان يتم شفاوه .
- ج اذا نشأ عن الضرر عجز دائم كلي ، يستحق العامل تعويضا يساوي اجره عن الف وه ثتي يوم من أيام العمل على ان لا يتجاوز مبلغ التعويض السبحماية دينار اردني وان لا يقل عن خمسماية دينار أردني .
- د اذا نشأ عن الضرر الجسماني عجز دائم ولكنه جزئي ، يدفع صاحب العمل التعويض وفقا
   انسبة مثوية من مبلغ التعويض المقدر لحالة العجز الكلي حسيما أصاب العامل من العجز
   في قدرته على الكسب .
- هـ اذا نتج عن الحادث ذاته أكثر من ضرر جسماني واحد للعامل ، يستحق التعويض على كل ضرر من هذه الاضرار وفق الاسس السابقة على ان لا يتجاوز مجموع المباخ الواجب دفعه مقدار التعويض الذي يدفع في حالة العجز الدائم الكلي .

المادة ١٧١– توزيع التعويض :

يوزع التعويض المستحق في حالة وفاة العامل بيرَ. أفراد عائلته ، حسب النسب المحددة في الذيل الثالث لمذا الفصل .

المادة ١٧٧ ــ حظر تحويل التعويض او رهنه او الحجز عجليه : `

لا يجوز بأية حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون او الحجز عليه أو احالته الى أي شخص خلاف العامل او من يعولهم وفقا لاحكام هذا القانون كما لا يجوز الادعاء بتقاص التعويض المذكور .

#### المادة ١٧٨ ــ الاشعارات والادعاءات :

- أ لايقبل المفوض اي ادعاء بالتعويض عن اي حادث ما لم يقدم اليه خلال سنة من تاريخ وقوعه او من تاريخ وفاة العامل وللمفوض قبول اي ادعاء بالتعويض خلال خمس سنوات اخرى ويفصل فيه بالرغم من عدم الادعاء في الوقت المحدد اذا اقتنع بأن التخلف عن تقديم الادعاء كان ناشئاً عن معذرة مشروعة .
- ، وفي حالة الاصابة بمرض تنطبق عليه احكام الفقرة (٢) من المادة ( ١٧٤ ) السابقة فيعتبر رانه قد نشأ في اول يوم من الايام التي تغيب فيها العامل غيابا مستمرا عن عمله نتيجة لهذا المرض
- ب ـ يجب ان يذكر في كل ادعاء اسم الشخص المصاب وعنوانه وان يبين فيه سبب الضرر الحسماني والتاريخ الذي وقع فيه الحادث وان يبلغ الى صاحب العمل او الى اي من اصحاب العمل او الى اي شخص مسؤول لدى صاحب العمل عن ادارة اي فرع من فروع الحرفة او المهنة التي كان العامل المصاب مستخدماً فيها .
- ج يبلغ الادعاء بمقتضى هذه المادة اما بتسليمه الى محل اقامة الشخص الواجب تبليغه اليه اوالى اي مكتب من مكاتبه او محل عمله او بارساله بالبريد المسجل الى عنوان اي منهما .

## المادة ١٧٩ ــ صلاحية تكليف أصحاب الاعمال بتقديم بيانات تتعلق بالحوادث المميته :

- اذا علم المفوض من اي مصدر بان عاملا قد توفي من جرامحادث بسبب العمل او اثناء القيام به عليه ارسال اشعار بالبريد المسجل الى صاحب العمل يكلفه فيه بتقديم بيانا حسب النموذج الحاص يوضح فيه الظروف التي احاطت بوفاة العامل خلال ثلاثين يوها من تاريخ تبليغه وما اذا كان ملزماً بدفع تعويض عن الوفاة او غير مازم بدفعه وفقاً لوجهة نظه من الفاة عند مازم بدفعه وفقاً لوجهة
- ب اذا سلم صاحب العمل بمضمون الاشعار انه ملزم بدفع تعویض وجب علیه ان یدفعه
   خلال ثلاثین یوماً من تاریخ تبلیغه الاشعار
- . ﴿ ﴿ ﴿ اذا لْمُرْسَلَمْ رَصَاحَبِ الْعَمَلِ بَمُصْمُونَ الْاشْعَارِ وَجَبِ عَلَيْهِ أَنْ يُوضَعَ في بيانه خلال اللهُونِ يوماً الاسباب التي تدعوه الى التنصل من هذا الالتزام .
- د ــ اذا تنصل صاحب العمل من الالتزام بالتعويض يجوز للمفوض بعد اجراء التحريات التي و مع يستصوب اجراؤها ان يخبر العامل او اي من افرادعا ثلته ان كان ميتاً ان له الحق في رفع ادعاء بالتعويض او ان يبلغه اية معلومات اخرى ...

المادة ١٨٠ ــ يستحق العامل التعويض عن اصابات العمل اذا اصيب بضرر جسماني في احدى الحالات التالية:

أ ـــ من جراء اغفال صاحب العمل صيانة اي ممر او ابنية اوآلات اواجهزة ذات علاقة بمهنته او حرفته او تستعمل في حرفته او مهنته صيانة جيدة لاخطر منها او من جراء اغفال اي

شخص ( في خدمة صاحب العمل ) او كل اليه مهمة القيام بابقاء المدر او المباني او الآلات او الاجهزة بحالة جيدة لاخطر منها. او

- ب ــ من جراء اهمال ايشخص ( في خدمة صاحب العمل ) اوكل اليه مهمة المراقبة حينماكان يضطلع بها . او
- ج ــ من جراء تصرف اي شخص ( في خدمة صاحب العمل ) كان العامل حين اصابتهبالضرر الجسماني ملزماً بالامتثال لاوادره او تعليماته ونشأ انضرر الجسماني بسبب ذان. او
- د \_ من جراء اي فعل او اهمال من اي شخص ( في خدمة صاحب العمل) قام به تنفيذاً لحكم اية مادة من نظام وضعه صاحب العمل او اطاعة لتعليمات خاصه اصدرها شخص فوضه صاحب العمل صلاحية اصدارها.

ففي تلك الحالات تقبل الدعوى التي يرفعها العامل او اي من افراد عائلة المتوفي طالباً بالتعويض عن الضرر الحسماني لمجرد ان العامل كان حين اصابته يشتغل لدى صاحب العمل او في خدمته .

المادة ١٨١ ــ اصابة العامل بنتيجة اهماله الحسيم .

اذا نشأت اصابة العامل بتنيجة اهمال جسيم ارتكبه خلافاً للتعليماتالكتابيةالمانة في مكان العمل فلا يعتبر صاحب العمل مسؤولا .

المادة ١٨٢ ـــ التعاقد على التنازل :

يقع باطلا اي اتفاق سواء ابزم قبل بدء العمل بهذا القانون ام بعده يتناز ل بموجبه عامل عن اي حق في التعويض المقرر بموجب احكام هذا الفصل من القانون .

#### المادة ١٨٣ ـ سجل الأصابات:

يترتب على مدير المؤسسة ان يعد سجلا تدرج فيهاسماء العمال على حسب تواريخ الحاقهم بالعمل ومقدان الاجر اليومياو الاسيوغياوالشهري لكلمنهم ويدون فيه ما لقع من اصابات العمال وامراض المهنة بمجرد علم مدير المؤسسة بها .

لمكذا حند إلمكول

## الباب السادس

#### في النوغيق وقضاء العمل وفي الاضراب والاغلاق

### الفصل الاول في التوفيق وقضاء العمل

#### المادة ١٩٢٦ - لاغراض هذا الباب:

تعني عبارة ( نزاع عمالي ) : ايخلاف ينشأ بين صاحب عمل وبين اكثر من عامل اذا كان متعالا بالأمور التالية : --

( دفع الاجور — ساعات العمل الاضافية — العطل والاجازات بأنواعها — نقل العامل من مكان اللى آخر — الترفيعات القدم في الخدمة — مقر العمل … الفصل او الطرد — اصابات العمل وامراض المهنة — الاثراء غير المشروع في نطاق العقد ) وغير ذلك مما له علاقة بالاستخدام او عدمه او بشروط او احوال العمل فيما يتعارض مع الشروط المقررة في العقد او نظام العمل الداخلي او قانون العمل والانظمة والقرارات الصادرة بموجبه .

#### المادة١٩٣ ــ لاغراض هذه المادة يكون للكلمات والعبارات التاليةالمعاني المخصصة لها :

- ً ﴿ اضرابُ ﴾ توقف افراد او مجموعة من العمال عن العمل بسبب نزاع عمالي .
- ب ( الاغلاق المحظور ) اغلاق المحل الذي يستخدم فيه العمال او وقف العمل فيه اورفض صاحب العمل الاستمرار في استخدام اي، عدد من الاشخاص المستخدمين لديه بسبب نزاع عمالى .
- ج ( خدمة المصلحة العامة ) اية خدمة من خدمات المرافق العامة او المصالح العامة التالية : خدمات الصحة والكهرباء والماء والبريد والبرق والهاتف واللاسلكي .
   خدمة قسم في مؤسسة يوكل اليه امر صيانة سلامة المؤسسة او العمال المشتغلين فيها اثناء العمل: اية خدمة أخرى من خدمات المصالح العامة التي يحددها مجلس الوزراء باعلان في الجريدة
- ه ـــ ( القرار ) كل حكم موَّقت او مهائي بالتسوية تصدره محاكم العمل بشأن اي نزاع عمالي .
  - و 🗕 ﴿ التسوية ﴾ كل حل يتوصل اليها لتيجة لاجراءات التوفيق او قرار محكمة العمل .
    - ز ـــ ( النقابة المسجلة ) كل نقابة مسجلة وفقاً للشروط المقررة في هذا القانون ,

المادة ١٩٤٤ ـــ يسمي الوزير من موظفي الوزارة مندوبين للتوفيق يضطلمون بمهمة الوساطة في تسوية المنازعات العمائية .

## الفصل الثاني في امراض المهنة

- المادة ١٨٤ ــ مرض المهنة هو المرض ( الذي يثبت بتقرير طبي ) انه ناجم •باشرة عن ممارسة اي•هنة تؤثر بطبيعتها على صحة العامل ، وتحدد انواع هذه المهن والامراض الناشئة عن ممارستها بجدول ملحق بهذا القانون والوزير تعديله عند الاقتضاء .
- المادة ١٨٥ كل عامل يصاب بأحد الامراض المهنية المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون يكون له اولعياله ( بعد وفاته ) الحق في الحصول على تعويض يعادل تعويض المصابين باصابات العمل المبينة فيالفصل السابق وسائر حقوقهم سواء نشأ عن المرض عجز كلي او جزئي او ادى الى الوفاة .
- المادة١٨٦ ــ لايلزم صاحب العمل بالتعويض اذا ثبت ان العامل قد اهمل اوخالف التعليمات المعلنةالمتعلقة بوقاية وسلامة العمال اوخالف الاوامر الصريحة التي يصدرها رئيسه ويشرف على تنفيذها في حدود سلطته . او اهمل استعمال وقاية يعلم انها لازمه لسلامتة .
- المادة ١٨٧ ــ يظل صاحب العمل مسؤولا عن التعويض خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة العامل ــ الا اذا ظهرت اعراض المرض خلالها ــ سواء اكان بلا عمل ام كان يشتغل في صناعة لاينشاً عنها مثل هذا المرض .
- المادة ١٨٨٨ أ اذا كان العامل قد اشتغل خلال السنة السابقة لظهور اعراض المرض عليه لدى اثنين او اكثر من اصحاب العمل ، الزموا جميعاً بالتعويض المستحق لمن يستحقونه بعد وفاته كل بنسبة المدة التي قضاها العامل في خدمته الا اذا اثبت احدهم بالبيئة ان الاصابة لم تنشأ عن العمل لديه .
- ب ــ لمستحقي التعويض مطالبة من يختارون من اصحاب العمل الملككورين او شركة التأمـــين وللدافع الرجوع على الآخرين كل بقدر مسؤوليته :
- المادة ١٨٩٩ ــ على العامل المصاب بمرض من الأمراض المهنية ابلاغ صاحب العمل خلال اسبوع من حدوث الاصابة بكتاب مسجل مرفقاً بشهادة طبية لنوع المرض ولصاحب العمل اذا شاء التحقق من ذلك وطاب معاينة المصاب مجدداً .
- المادة ١٩٠ ــ ابتداء من وقوع التبليغ المشار اليه في المادة السابقة او من تاريخ علم صاحب العمل بأي طريق آخر بالمرض يكون للعامل الحق في العلاج الطبي وفقاً لاحكام المتعلقة باصابات العمل د
- المادة ١٩١١ الإسمع الادعاء بامراض المهنة ضد صاحب العمل الا اذا قدم خلال سنة من تاريخ انتهاء العمل.

المادة٢٠٢ ــ تعنى سائر الدعاوي المرفوعه اني محكمة العمل من الطوابع والرسود باستثناءالطوابع المترتبة على

المادة٣٠٣ ــ يحدد بنظام تأليف قلم المحكمة ومكافآت اعضائهـــا والشروط الاضافية المطاوب توفرهــــا في في الاعضاء وسائر التفاصيل المالية والادارية الاخرى

المادة ٢٠٤ ــ أ ــ يكون لمحكمة العمل صفة المحكمة النظامية على ان تراعى بتبسيط الاصول واختصار الاجراءات وسرعة البت بحيث لاتستغرق مدة النظر في اية قضية لديها اربعة اسابيع من تاريخ تقديمها.

ب ـ يكون من اختصاص رئيس محكمة العمل ادارة جلسات المحاكم والاضطلاع بشؤون المحكمة الداخلية .

#### الفصل الثاني

#### في الاضراب والاغلاق

المادة ٢٠٥ ــ لايجوز لاي صاحب عمل ( خلال اجراءات التوفيقورفع النزاع للمحكمة) ان يقوم بأي من

أ 🔃 تغيير شروط العقد التي كانت تسري على العدال قبل الشروع في اجراءات التوفيق .

ب ــ فصل اي عامل لاي سبب باستثناء الاسباب المنصوص عليها في البنود ( أ.ب.ز.ع ) من المادة ٤٦ السابقة قبل الحصول على اذن كتاني من مندوب التوفيق .

اللاة ٢٠٦٠ ــ أ ــ يُخطّر ( وتحت طائلة العقوبة ) الشروع في الاضراب او الاستمرار فيه او التحريض عايه بالقول او العمل او بالكتابة او بأي وسيلة مادية او معنوية وذلك اثناء فترة التوفيق او تدخل اية هيئة اخرى تعين بمقتضى هذا القانون لفض النزاع .

ب ـ على العمال قبل الشروع في الاضراب بخمسة عشر يوماً على الانل اخطار صاحب العمل والوزارة بأسباب اللجوء الاضراب .

المادة ٧٠٧ ـ يحظر على صاحب العمل اللجوء الى الاغلاق المحظور او الاستمرار فيه اوالعمل على تعصيده او التحريض عليه بالقول او الفعل او بالكتابة او بأي طريق مادي او معنوي ويعاقب المخالف باحدى العقوبات المقررة في القانون .

المادة ٨٠٠ – بالأضافة للعقوبات التي قد تترتب على صاحب العمل بمقتضى المادة (٢٠٧) السابقة فللعمال الدين يحضرون لمزاولة العمل ويتعذر عليهم ذلك بسبب الاغلاق المحظور الحق في تقاضي كامل اجرهم عن ايام الاغلاق .

المادة ٧٠٩ ــ كل تسوية اومصالحة او اتفاق تبرم امام مندوب التوفيق او محكمة العمل تكون نافلـة وغير قابلة للطعن كأنها احكام قطعية صادرة عن محكمة مختصة .

المادة ١٩٥ ـ على مندوب التوفيق اذا نشب نزاع عمالي ( او كان يتوقع حدوثه ) ان يباشر باجراء المفاوضة بين الطرفين بغية حسمه والتوصل الى تسوية او اتفاق يرضى طرفي النزاع يحتفظ بنسخةخطية عند ويودع اخرى للوزارة .

المادة ١٩٦٦ ــ اذا لم يتوصل مندوب التوفيق الى تسوية بعد التحقيق بالتعاون مع اللجان الاستشارية المشتركة في المؤسسة ( ان وجدت ) وجب عليه خلال اسبوعين من تاريخ بله اجراءات التحقيق رفع تقرير الى الوزارة بواقع الحال مع بيان مطالعته في هذا الشأن .

المادة١٩٧ ــ اذا لم تتم تسوية نزاع عمالي بنتيجة المفاوضات وفشات اجراءات التوفيق يحيل الوزير النزاع الى

المادة ١٩٨ ــ أ \_ تشكل في المملكة خمس محاكم عمل على النحو التالي: \_\_

١ 🗕 محكمة عمل في عمان تكون دائرة اختصاصها محافظتي عمان والبلقاء .

٢ – محكمة عُمل في القدس تكون دائرة اختصاصها محافظتي القدس والحليل .

٣ ــ محكمة عمل في نابلس تكون دائرة اختصاصها محافظة ناباس

٤ - محكمة عمل في اربد تكون دائرة اختصاصها محافظة اربد -

ه. – محكمة عمل في العقبة تكون دائرة اختصاصها محافظتي معان والكرك بـ

ب ـ تمارس. هذه المحاكم القضاء في الامور الجزائية والمدنيسية الناشئة عن محسالفة احكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه بم

المادة ١٩٩٩ ــ تشكل محكمة العمل بقرار من الوزير على النحو التالي : ـــ .

 ١ حـ قاضي من الدرجة الثالثة فأعلى يعينه المجلس القضائي (رئیساً)

٢ ـــ احدُ موظفي دائرة العمل في الوزارة يعينه الوزير لاتقل درجته عن الحامسه ( عضوا )

٣ - عضو تسميه نقابات اصحاب الاعمال او منظماتهم ٦

٤ – عضو تسميه نقابات العمال او اتحاداتها :

. المادة ٢٠٠ ـ يؤدي اعضاء محكمة العمل قبل ممارسة مهامهم القسم التالي امام رئيس محكمة التمييز .

( اقسم بالله العظيم ان امارس مهام وظيفي بأمانة وتجردواخلاص وان احترم القانون ) .

المادة ٢٠١ ــ أ ــ تصدر محكمة العمل قراراتها بأكثرية الاصوات وفي حالة تساوي الأصوات يكونالرئيس

ب ـ تكون قرار ات معكمة العمل قطعية و تنفذ كالأحكام الصادرة عن المحاكم النظامية . خلافاً لما ورد في الفقرة السابقة :

 ج – اذا اشتمل الحكم على نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة جاز لرئيس محكمة التمييز منح الفرقاء اذناً بتمييز الحكم وفق الاسس المةررة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية



المادة ٢١٩ـــ على الهيئة التأسيسية للنقابة ان تودع للوزارة ( خلال خمدة عشر يوما ) من تاريخ اقرار نظامها الداخلي :

أ \_ نـ مُختين من النظام الداخلي للنقابة موقعتين من الاعضاء المؤسسين .

ب ــ نــختين عن محضر الجلسة التي تقرر فيها انشاء النقابة وتصديق نظامها .

·ج ــ كشفا بأسماء أعضاء الهيئة التأسيسية وصفة كل منهم وسنه وحرفته ومحل اقامته .

د ــ كشفا بأسماء أعضاء النقابة مبين فيه اسم وسن ومحل اقامة كل منهم ،

المادة ٣٢٠ـ يتولى ايداع المستندات المذكورة مندوب مفوض من الهيئة التأسيسية لانقابة وتحرر الجهة المختصة في الوزارة محضرا بالايداع وتعطى نسخة عنه للمندوب .

لمادة ٣٢١-. يخظر على النقابة مباشرة اعمالها الا بعد تسجيلها وتسعيل كل تعديل يجري على نظامها الداخلي.

المادة ٣٣٧ على الوزير ابلاغ الهيئة التأسيسية للنقابة عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ محضر ايداع الطلب واذا لم تقم الهيئة المذكورة بتدارك المخالفات ( خلال مدة يعينها الوزير )يرد الطلب .

المادة ٣٢٣ تمارس النقابة اعمالها طبقا لنظامها الداخلي ( وفق احكام هذا القانون ) ويجب ان يشمل ما يلي :

أ ـــ اسم النقابة ومقرها ومن ِثلها قانونا .

ب ــ الاغراض التي أ...ت من أجلها .

ج – شروط انتماب الاعضاء او انسحابهم وقصلهم .

د ــ بدل اشتراكات الاعضاء وحالات الأعفاء منها او التخفيض وشروطها .

هـ تحديد عدد أعضاء اللجنة الادارية النقابة وكيفية انتخابهم ومدة عضويتهم واحتصاصهم
 وتوزيع أعمال اللجنة وشروط العضوية

و ــ كيفية تشكيل فروع لها في المملكة .

ز ــ موارد النقابة وكيفية استثمارها والتصرف بها .

ح ـــ القواعد المتعلقة بمدك حداباتها والتصديق على الميزانية الدنويه والحداب الحتامي وبيان بدء ونهاية الدنة المالية .

ط ـــــ اسم المصرف الذي تتعامل معه النقابة .

ي ــ اختصاص الهيئة العامة للنقابة والقواعد المتعلقة بدير اعمالها . "

ك ـ الاجراءات الواجب أتخاذها لتعديل نظامها الداخلي .

ل ــ تعيين الوجوه التي يجب ان تنفق فيها اموال النقابة وتعيين نسب الانفاق على اوجه نشاطها.

م — الامور المحظور على النقابة الاشتغال فيها او بمارستها بما في ذلك الامتناع عن اثارة النعرات الطائفية والاشتغال بالاعمال الدنياسية والدينية .

س ــ تعيين اوقات اجتماعات الهيئة العامة والدعوة لها وطريقة الاقتراع فيها .

ع ــ تعيين اوقات اجتماعات اللجنة الادارية وصلاحياتها .

ف ــ كيفية حل النقابة وتصفيتهاوتوزيع اموالها وممتلكاتها .

المادة ٢٢٤ـــ للوزير ان يصدر نظاما داخليا عاما نموذجيا تستعين به النقابات عند وضع أنظمتها الداخلية .

الباب السابع في نقابات العمال الفصل الاول في تأميس النقابات

المادة ٢١٠ ــ لاصحاب العمل والعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهن او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد أن يشكلوا فيما بينهم نقابةعامة .

المادة ٢١١ــ تتلخص أهداف وغايات النقابة فيما يلي:

أ ــ رعاية مصالح المهنة العامة المشتركة بين أصحاب العمل والعمال والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ب ــ الدفاع عن هذه المصالح أمام المراجع المختصة واقامة الدعاوي وملاحقتها .

ج – توثيق عرى التعاون وأواصر الاخاء بين أصحاب العمل والعمال والسعي لاقامة العلاقات الانسانية الحيرة بين طرفي الانتاج .

د ــ الاهتمام برفع المستوى المادي والفني والصحي والاجتماعي والثقافي لاعضاء النقابة .

المادة ٢١٢ــ للعامل حق الخيار او عدمه في الانتداب للنقابة .

المادة ٢١٣–تحدد المهن التي يحق لممارسيها تأسيس نقابات لهم ، كما تعين المهن المتشابهة او المتماثلة اوالمرتبطة ببعضها بانتاج واحد بقرار من الوزير بعد التشاور مع الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد أصحاب العمل او اتحاداتهم ( ان وجدت ) .

المادة ٢١٤–لا يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة في المملكة للمهنة الواحدة او الموم المتماثلة اوالمرتبطة . . . بعضها ببعض او المشتركة في انتاج واحد ويكون مركزها العاصمة ويجوز عند الاقتضاء تجديد مركز النقابة في بلدة اخرى بموافقة الوزير .

المادة ٢١٥–لا يجوز لإي شخص الانتساب الى أكثر من نقابة في آن واحد .

المادة ٢١٦–تكون للنقابة المؤس..ة طبقا لاحكام هذا الباب شخصية معنوية لها ان تقاضى وتقاضي بهذه الصفة وان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق أغراضها وانشاء صناديق ادخار وتكويــــن بجمعيات تعاولية ونواد رياضية وثقافية وابرام اتفاق للتأمين الاجتماعي وتوفير الخدمات الصمحية والاجتماعية وتنظيم ذلك في نظامها الداخلي .

المادة ٢١٧ ــ توسس النقاية بطلب ثلاثين عاملا على الاقل من ممارسي المهنة الواحدة او المهن المتشابهة . او المرتبطة ببعضها او المشتركة في انتاج واحد .

المادة ٢١٨ ـ يشترط في طالب الانتماب الى النقابة ما يلي :

أ ـــ أردني الجنسية .

ب أثم الدادسة عشر من العمر :

ج - تمارسة المهنة بأي شكل من أشكال الممارسة .

### الفصل الثاني الانتداب والفصل والاستقالة

المادة ٢٢٥\_يقدم طلب الانتداب الى اللجنة الادارية للنقابة مرفقا بهوية الطالب والاوراق الثبوتية الاخرى وفق اشتراطات الفصل الدابق .

المادة ٢٢٦ـــلا يجِق للجنة الادارية للنقابة رنض طلب انتماب اي عامل ...تكملا الشروط القانونية ويحق لمن يرفض طلبه ان يعترض ال الجمهة المختصة في الوزارة التي تصدر قرارا قطعيا بذلك .

المادة ٢٢٧ ـ يعتبر الطلب المقدم الى النقابة مقبولا حكما ، اذا انقضى شهر على تقديمه ولم تصدر قرارا بشأنه .
المادة ٢٢٨ ـ لا يجوز فصل أحد الاعضاء من النقابة الا بعد مثوله امام اللجنة الادارية وصدور قرار بأكثرية
ثلثي الاعضاء وبعد اخطار العامل في محل اقامته بما نسب اليه بكتاب مد .جل ، قبل موعد المحاكمة
بأسبوع على الاقل فاذا تغيب بدون على مقبول او لم يقدم دفاعا جاز اصدار القرار ثم يبلغ اليه
بكتاب مسجل خلال أسبوع من تاريخ صدوره وللعضو المفصول الطعن بالقرار خلال مدة (٣٠)
يوما من ايداع القرار لمكتب البريد .

المادة ٢٢٩–لا يجوز حل اللجنة الادارية للنقابة او فصل اي عضو منها الا بقرار من الهيئة العامة .

المادة ٢٣٠ ــ اذا تأخر عضو النقابة عن تدديد اشتراكاته المستحقة ، ثلاثة أشهر متتالية ينذر من اللجنة الادارية فاذا لم يقم بتديدها خلال شهر من تاريخ تبليغه الانذار بالبريد المدجل يفصل عن النقابة .

المادة ٢٣١- أ – كل عضو في النقابة فقد أحد شروط الانتداب يفصل بقرار من اللجنة الادارية . ب – يفصل كل من ارتكب اعمالا تخالف اهداف النقابة او نخل بأحكام نظامها الداخلي .

المادة ٢٣٢- يحق لكل عضبو ان يستقيل من النقابة بطلب يقدم الى رئيس اللجنة الادارية وتـ.تمط .دتموقه ويعفى من أية التزامات قبلها من تاريخ استقالته .

#### الفصل الثالث في ادارة النقابة

المادة ٢٣٣ -يدير النقابة لجنة ادارية ( يشار لها فيما بعد باللجنة ) موَّلَفِة من ٧\_٥١ عضو أ .

المادة ٢٣٤ ــ يشترط في عضو اللجنة ان يكون :

١ — قد اتم الثالثة والعشرين من عمره .

٢ ــ قد مارس المهنة او كان عضواً لمدة ٥ سنوات متنالية في نقابة عمالية ،

. . . . ٣ - غير محكوم بْنِيناية او -يمنحة شائنه .

٤ - مستوفياً للشروط المبينة في النظام الداخلي للنقابة .

المادة ٢٣٥\_تحدد في النظام الداخلي الشروط الاضافية الواجب توفرها في اعضاء اللجان الادارية للنقابات .

المادة ٢٣٦ ينتخب أعضاء اللجنة لمدة سنتين .

المادة ٢٣٧ ـ يحتمع المؤسسون خلال شهر من تاريخ استكمال اجراءات تأسيس وتسبجيل النقابة وفق احكام هذا القانون لانتخاب اعضاء اللجنة .

المادة ٣٣٨. ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم بالاقتراع السري رئيداً وامين للسر واميناً للصندوق وناثبين لكل منهما وتتم عملية الانتخاب في اول اجتماع يعقده اعضاء اللجنة ويعرف رئيس اللجنة (بالنقيب)

المادة ٢٣٩ــ تبلغ فتائج الانتخاب وتوزيع الوظائف وكل تعديل يجريعليها للوزير خلال اسبوع منتاريخ اجرائه .

المادة ٢٤٠ يناط باللعجنة ادارة اموال النقابة والقيام بكل ١٠ يخق غاياتها واهدافها وكل ١٠ لم يرد عليه نص انه من اختصاص الهيئة العامة .

المادة ٢٤١ ــ تكون اجتماعات اللجنة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء وتصدر القرارات بأكثرية الاصوات وعند التداوي يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلدة .

المادة ٧٤٧ ــ تمثل اللجنة النقابة امام الـالطات والمؤسسات والاشخاص ولها تفويض رئيسها او غيره من الاعضاء بتمثيلها بصورة عامة او في امور خاصة .

المادة ٣٤٣ ـــ اللجنة مسوَّولة عن مسك دفاتر النقابة وحفظ سجلاتها واوراقها بصورة خاصة على الشكل المحدد في النظام الداخلي وعليها ان تمدلت بصورة خاصة الدفاتر والسجلات التالية :

أ ـــ سبجل اعضاء النقابة ويدون فيه اسم كل عضو وعنوانه وجنسيته وتاريخ ميلاده وانتسابه وفصله وانسحابه من النقابة .

ب ـــ سمجل للقرارات يحتوي على محاضر -جلــات اللجنة والهيئة العامة .

جـ دفاتر حدابية مرقمة الصفحات تقيد فيها الواردات والنفقات .

المادة ٢٤٤ ــ رئيس اللجنة واعضائها مسؤولون أمام الهيئة العامة ويتحملون ( بالتضامن والتكافل ) مسؤولية الاضرار التي تلحق بالنقابة من جراء تصرفاتهم ، وللهيئة العامة ان تطرح الثقة بهم او بأحدهم وفق النظام الداخلي بطلب خُمس الاعضاء المسجلين.

كما يكون الاشخاص المفوضين بمباشرة اجراء تأسيس النقابة ...وُولين عن الاضرار التي تلحق بالمؤسسين بالاضافة الى الملاحقة الجزائية .

المادة ٢٤٥ يكون رئيس اللجنة واعضاوها هـ.وولين ادارياً عن مهامهم فاذا لم يحسنوا القيام بها فللوزير ان ينذرهم كتابياً فاذا استمر التقصير خلال شهر بعد الانذار للوزير ان يوصي الهيئة العامة بحل اللجنة وان يدعوها لاجراء انتخابات جديدة خلال شهر من تاريخ حلها . ولا يجوز لمن تبين للوزير انه كان سبباً في حل اللجنة ان يرشح نفسه للانتخابات الجديدة .

المادة ٣٤٦ للمفتشين الاطلاع على سجلات النقابة في مركزها واجراء التحقيقات جول المخالفات بتكليف من المدير او بطلب احد اعضاء اللجنة .

المادة ٧٤٧ ــ لا يجوز للجنة ان تعقد قرضاً ما اوأن تلبي دعوات للزيارات اوموُتمرات خار بعية اوان تقبل هبات منقولة او غير منقولة الا بموافقة الهيئة العامة .

### الفصل الرابع الهيئة العامة

المادة ٢٤٨\_أ \_ تتألف الهيئة العامة للنقابة (التي ليس لها مكاتب او فروع ) من الاعضاء المدجلين اما النقابة ( التي لها مكاتب او فروع ) فتتألف هيئتها العامة من اللجنة او اللجان للمكاتب او الفروع الذين تختارهم طبقاً للنظام الداخلي للنقابة .

ب ــ تعتبر الهيئة العامة الداطة العليا في النقابة وتسري قراراتها على جميع الابمضاء المنت بين .

المادة ٢٤٩ تجتمع الهيئة العامة بدعوة رئيس النقابة اجتماعاً عادياً مرة في الدنة خلال الشهرين الآخرين من السنة المالية للنقابة والرئيس بقرار من اللجنة ان يدعوها الى اجتماعات استثنائية وتدعى الهيئة العامة للاجتماع اذا طلب ذلك كتابة خمس الاعضاء على الاقل على اذيتم خلال اسبوع من تاريخ الطلب.

المادة ٢٥٠ تكون ابتماعات الهيئة العامة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء واذا لم يكتمل هذا النصاب يدعى الاعضاء الى اجتماع آخر يعقد بعد الاجتماع الاول بفترة لا تتجاوز ثلاثة اسابيع، ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

المادة ٢٥١-أ \_ يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس النقابة او نائبه (وفي-عالةغيابهما) تختار اللجنة رئيساً للجلسة .

ب ــ لا يجوز للهيئة العامة ان تبحث الا الامور المدرجة على جدول الاعمال المعد للجنة ويبلغ قبل
الدعوة للاجتماع ويجوز ان تضاف اليه القضايا التي يطلب عرضها على الهيئة العامة
خمس الاعضاء بكتاب يقدم الى اللجنة قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة بخمسة ايام على الاقل:

المادة ٢٥٢- على اللجنة ان تقدم الى الهيئة العامة تقريراً سنوياً عن اعمالها وعن الوضع المالي للنقابة وعليها ان تتخذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٣٥٣–تتخذ قرارات الهيئة العامة بأكثرية اصوات الحاضرين اما القرارات المتعلقة بتعديل النظام الداخلي او بحل النقابة فلا تكون قانونية الا بموافقة ثلثي الاعضاء على الاقل .

المادة ٢٥٤ـــ يسبق كل اجتماع للهيئة العامة اشعار خطي يرسل الى الوزير والمحافظ قبل الموعد المحدد بسبعة أيام على الاقل لايفاد مندوب عنهما لحضور الاجتماع :

### الفصل الحامس في الاتحاد العام والاتحادات المهنية

المادة ٢٥٥\_ يحق لنقابات أصحاب العمل والعمال في المملكة (مجتمعة او على وجه الاستقلال ) ان تولف الحادة واخداً ويشترط ان يشترك فيه اكثر من نصف النقابات القائمة .

المادة ٢٥٦ ـ يحق لنقابات مهنة واحدة او مهن متشابهة او متماثلة او مرتبطة ببعضها بانتاج واحد ان توُلف اتحادا مهنيا فيما بينهم ويشترط في ذلك ان يشترك فيه اكثر من نصف النقابات القائمة في المهنة او المهن المذكورة.

المادة ٢٥٧\_ يحق لاتحادات أصحاب العمل والعمال ان تشكل اتحادا عاما واحدا لكل من نقابات اصحاب العمل او العمال في المملكة شريطة ان يكون مقره في العاصمة .

المادة ٢٥٨ أ \_ يقدم طلب تأسيس الاتحاد العام الى الوزارة موقعا من روساء اللجان المعنية ومرفقا به خمس نسخ من مشروع النظام الداخلي للاتحاد تحمل اخداها تو اقيع المستدعين وللوزير منح الترخيص اورفضه .

ب ــ يكون قرار الرفض قابلا للطعن لدى مجلس الوزراء ويكون قراره نْهائيًا .

المادة ٢٥٩ ــ يذكر في قرار الترخيص اسم الاتحاد وغاياته ومركزه ونطاق عمله مع الاشارة الى التصديق على نظامه الداخلي والوزير قبل تصديقه ان يكلف الطالبين باجراء التعديلات ونقا لاحكام القانون. وبعد التصديق لا يجوز تعديل النظام الا بموافقة جديدة واذا لم يصدر قرار الترخيص خلال ثلاثة اشهر من تقديم الطلب يعتبر مقبولا.

المادة ٢٦٠ تتمتع اتجادات النقابات (المؤسسة وفقا لاحكام هذا الفصل) بالشخصية المعنوية كأما نقابة عمالية عامة .

المادة ٢٦١ - تحدد أصول تأسيس الاتحادات النقابية ولجامها وكيفية تمثيل النـــقابات فيها والانضمام اليها والانسحاب منها وغير ذلك من الامور الحاصة بتعليمات من الوزير

> الفصل السادس حل النقابات وتصفيتها

المادة ٢٦٧ - يجوز حل النقابة اختيارياً وتصفى اموالها بقرار بصدر عن هيئتها العامة طبقاً لنظامها الداخلي وموافقة ثلثي اعضائها المدجلين على الاقل ويجب اشعار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الحل.

المادة ٢٦٣ يحق للوزير أن يطلب ألى محكمة البداية الحكم بحل النقابة في أحدى الحالات التالية :

١ – اذا وقعت منها مخالفة لاحد الاحكام الواردة في هذا القانون رغم سبق الدارها كتابـــة
 بازالة سبب المخالفة ومضى شهر على هذا الاندار دون ازالة السبب.

٢ - أذا اصدرت النقابة قراراً أو أقدمت على عمل من شأنه ارتكاب احدى المخالفات أو
 الجرائم التالية :

ب – ترك العمل او الامتناع عنه بقصد الاضراب او الاعتصاب او التظاهر او التحريض والمراب الله التعريض والمراب المراب المراب

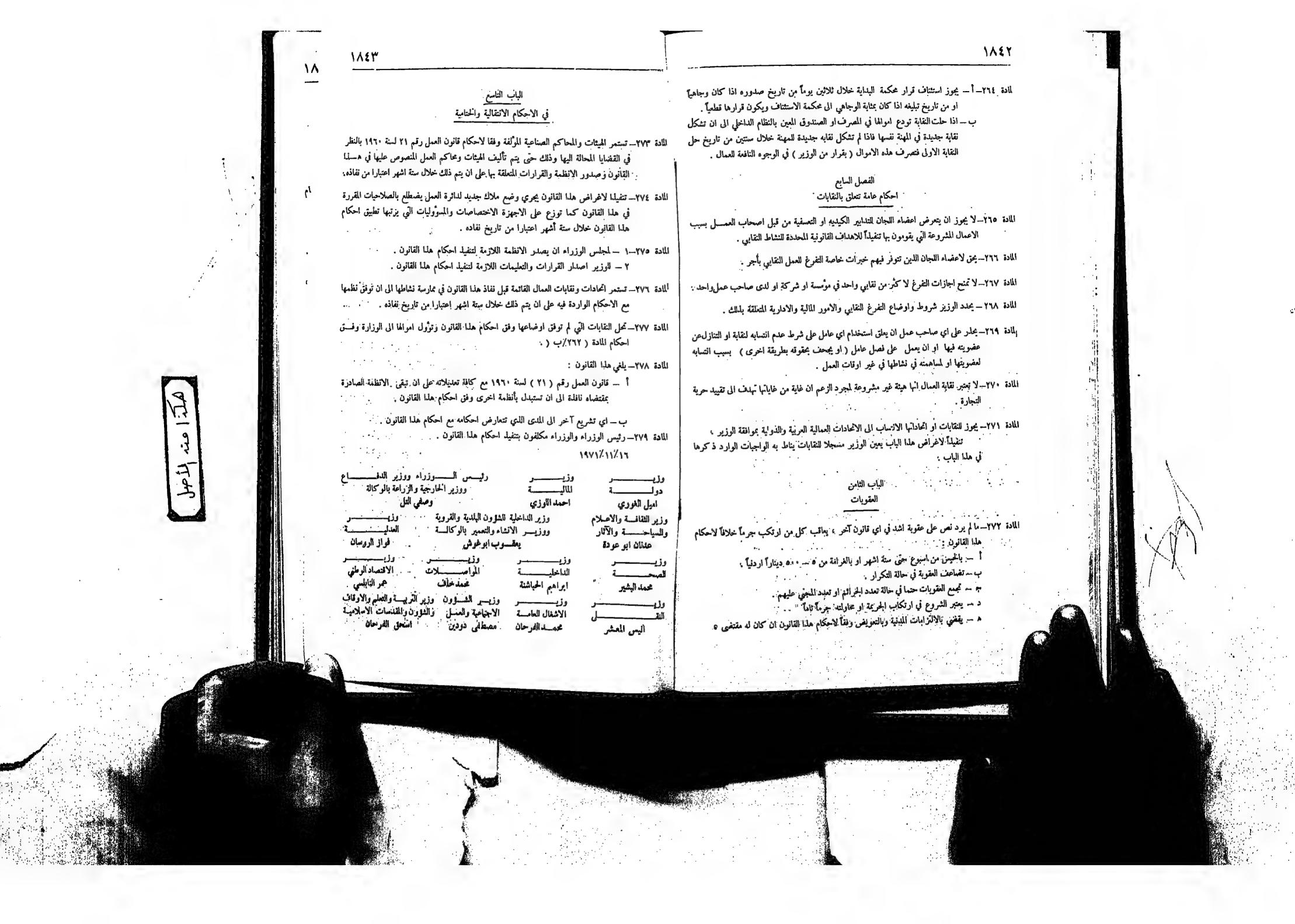
. يج ب استعمال او التجريض على استعمال القوة او العنف او الارجاب أو التهديد او التنابير . . آياء ﴾ أياغير المشروعة في الاعتداد السيروع في الاعتداد على احق الغير في يسم أ

من مستقد إستار المنظوم في مائات النائيولو . يبع مستقدم المنظر بازات متساراتي حالة نداه الجاموانيم أبر تعام المائلية في العام المائية على المائية على ما ا

الماروع أرار تراب للمناخ والرملانيات ومواولته الم

ب يت إيانيا ولذ عالقت بالهارة ترايغتمل النان عنفل في مكالم المناب عن كان له مقتدى م

a se page the second water and a second with the second to the second



الحدول الاول

## الحدول الثائي « قائمة بالامراض المهنية »

وصيف العمليية	وصــــف المـــــرض	النسبة المثوية لفقدان
الحة الصوف او الشعر او شعر الحنزير او الحلود الحا		المقدرة على الكسب
( الـلوخ ) او الجلود او الحيوانات .		۸۰
معالجة الزرنيخ او مستحضراته أو مركباته : معالجـــة اوتصنيع الامبــت او المواد التي تحتوي عليه .	-	<b>£•</b>
عالجة البنزين او اي من مشتقاته او القيام بأية عمليةتجري علال صنعه او تنطوي على استعماله .	•	ξ·
معالجة النترو البسستزين او امينسسسو البنزيسسن		γ.
او اي من مشتقاتها او القيام بأيــة عمليـــــة مـــــــــــــــــــــــــــــــ	البزين او مشتقائها( ترينترولين ا	". " <b>\</b>
ممليات صنعها او تنطوي على استعمالها .		. V.
ایة عملیة تنطوي علی استعمال کربون البایسلفایــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		4.
بة عملية من عمليات الزجاج تنطوي على التعرض لوهج زجاج المداب ،	•	٥٠
ية عملية تنطوي عادة على التعرض للاشعة المنبعثة مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	للتعرض لاشعة المعدن المصهور او المحمى	: .o.
منع الحديد او الفولاذ بما في ذلك اعادة تحمية الحديسة و الفولاذ وبرمه .		1
ية عملية تنطوي على استعمال حامض الكسروميسك و الليكرورميت او الالمنيوم ( النشادر ) او البوتاسيوم و الصوديوم او مستحضراتها		70 1
اية عملية تجري في الهواء المضغوط	•	
	١٠٠ ــ مرض التهاب الحلد ( ديرماتيتس )الناشي	10 mm
	عن الغبار او السوائل .	<b>Y</b>

# نح الحسيق اللفائل المساق المالكة المالانية الماسمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزيراء بتاريخ ٩٧١/١١/١٣ نصادق -- بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقب الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدو لةعلى اساس عرضه على مجلس الامة في اول

قائون موقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٧١

## قانون التخطيط

00.00

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون الموقت ( قانون التخطيط لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ــ.

. . . الملك ـ . . . المملكة الاردنية الهاشمية ،

المجلــــس المجلس القومي للتخطيط

الرئيــــس رئيس المجلس القومي للتخطيط

الأمسين العام الهين عام المجلس القومي للتخطيط

المُولَفُ باحكام هذا القانون ،

المناس الادارة المجلس ادارة المجلس القومي للتخطيط

مُ عَلَمْ الأَمْنُ عَلَى الأَمْنِ الأَمْنِ الأَمْنِ الأَمْنِ المُولِفِ بالحكام هذا

ةُ الاقتصــادي : القانون : -

المادة ٣ ـــ تنبثق فلسفة التخطيط في الاردن من الدستور الاردني وتتمثل في الاسس التالية : ـــ

أ ــ الايمان بالله .

ب -- الايمان بالقيم الاسلامية ،وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية ومنع تسلطرأس المال
 ومكافحة الاستغلال والاحتكار .

and the second of the

ج – الايمان بكرامة الفرد واتاحة الفرصة للمبادأة والنشاط الفردي ، مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع ، مجيث لا يطغى احدهما على الآخر ،

د ــ الايمان بوحدة الامة العربية في الوطن العربي الموحد المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً وسياسياً ،

ه -- الايمان بأن المملكة الاردنية الهاشمية جزء من الوطن العربي وان الشعب الاردني جزء من
 الامة العربية .

سليم يخدم حاجات المجتمع القائمة والمقبلة . واستثمار رأس المال على بهج اقتصادي . والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بأدلوب علمي . ح — الايمان بأن نجاح برامج التنمية بأنواعها يعتمد على : \_

أ — وجود الارادة القومية لتنمية المجتمع الاردني .

ب – تبني التنمية كهدف اساسي من اهداف الشعب الاردني .

ج – تخصيص الموارد المانية الكافية لمشاريع التنمية .

و - الايمان بضرورة تنمية المجتمع الاردني وتحديثه وتطويره من مرحلته الحضارية الزراعية

البيئة الطبيعية والـكمان والتكنولوجيا والنظام الاجتماعي ونظام القيم وغيرها .

ز — الايمان بأن عملية تنسية المجتمع الاردني وتحديثه وتطويره تتطلب وجود جهاز قومي موهل

المعاصرة الى المراطسة الحضاريسة الصناعية المقبلة في جميس متغيراته الحضاريسة في

وفعال . وتطبيق العدل الاجتماعي في جميع قطاعات المجتمع . واعتماد نظام تربسوي

هـ - تنديق جميع القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية وتحديثها .

و – تنسيق عمليات التمخطيط والتمويل في اطار متكامل .

ط ــ الايمان بأن اعداد الحطط وبرامج التنمية من مهام المجلس بالتشاور والتعاون مع الوزارات والمؤسر ات الحكومية وبمشاركة القطاعات الاخرى في المجتمع الاردني ، وان تنفيذ تلك الخطط والبرامج من مهام الوزارات والمؤسرات الاخرى ذات العلاقة .

ي — الايمان بأن صمود الاردن ومواجهة متطلبات تحرير الاجزاء المغتصبة منه ومن فلسطين تتطلب تنمية كيان قوي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبشريا وثقافيا ، مدنيا وعسكريا ، قائم على اسس علمية تخطيطاً وتنفيلا وتقييما ومتابعة .

المادة ٤ ــ ينشأ مجلس يسمى المجلس القومي التخطيط ، ويناط به تحقيق الاهداف التالية :

أ — اعداد خطط الدولة الطويلة المدى لتنمية المجتمع الاردني وتطويره اقتصاديا واجتماعيا
وبشريا وثقافيا في ضوء حاجات المجتمع الاردني القائمة والمتوقعة ، وتنمية الموارد المحلية
في الاردن ، ورفع مستوى معيشة الشعب الاردني ، والوصول الى مرحلةالاكتفاء الذاتي
في اقصر فترة زمنية ممكنة .

ب — اعداد برامج التنمية الشاملة من المتصادية واجتماعية وبشرية وثقافية وغيرهــــا ، على ان تتضمن هذه البرامج المشاريع التي يرى تنفيذها على مراحل زمنية معينة مع تحديد الاولويات فيما بينها وتقدير تكاليفها المنتظرة وتوضيح نتائجها المتوقعة ووسائل تمويلها .

ج ــ اعداد برامج التنفيد السنوية للمشاريع التي تقرر ضمن برامج التنمية الشاملة .

د ـــ الاشتراك مع دائرة تنظيم الميزانية العامة في وزارة المالية والتعاون معها في اعدادالميزانية لانمائية كجزء من الميزانية العامة السنوية للدولة .

- ه اعادة النظر في برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ الدنوية ، في ضوء الدراسات والتقييم الاقتصادي المتواصل الذي يقوم به المجلس بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية ، وفي ضوء الظروف المتطورة ومقتضيات التطبيق العملي ، كلما دعت الحاجة الى ذلك ، واعداد التعديلات المناسبة .
- و ــ دراسة حاجات المجتمع الاردني من القوى البشرية المدربة على مختلف المدتويــات وفي مختلف المهن والحدمات والتخصصات في اطار خطط الدولة للتنمية الشاملــة وفي ضوء برامج التنفيذ السنوية .
- ز اعداد برامج شاملة طويلة المدى وبرامج قصيرة المدى وبرامج سنوية لتأهيل القوى البشرية المدربة اللازمة وتدريبها في مراحل تتفق مع خطط الدولة للتنمية الشاملة وبرامج التنفيل السنوية ، واعادة النظر في هذه البرامج وتعديلها في ضوء الظروف المائدة كلما دعـــت الحاصية .
- ح ــ التعاون مع الجامعة الاردنية ووزارة التربية والتعليم في تحديد انواع المؤسمات التعليميـــة اللازمة على جميع المستويات وفي تحديــــد البخات الدراسية لاعداد القوى البشرية المدربة المطلوبة :
- ط الاشتراك مع دائرة الاحصاءات العامة والتعاون معها في تحديد انواع المعلومات الاحصائية من اقتصادية وبشرية وثقافية وغيرها مما تحتاج اليه الدولة في خطط التنمية وبرامجهــــــــا المختلفـــة .
- ي التعاون مع المؤسسات الحكومية في اعداد الدراسات اللازمة لتطويرها من حيث تنسيق القوانين والانظمة والتعليمات وتحديثها ، وتحدين التنظيم الاداري واساليب العمل فيها وزيادة فعاليتها وانتاجها .
- ل البحث عن مصادر التمويل والمساعدة الفنية من الدول الصديقة والمؤمدات الدولية والتفاوض . معها للحصول على المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية بأنواعها .
- م اعداد الدراسات لحميع المساعدات والقروض الداخلية والخارجية لمشاريع التنمية في المملكة من أية جهة كانت ، وتهيئة اتفاقياتها بالتعاون مع المؤمسات الحكومية ذات العلاقة ، على ان يتولى المجلس توقيع الاتفاقيات الداخلية والخارجية ، بعد اقرارها من قبل مجلس الادارة ومجلس الوزراء حسب الاصول المرعية .
- ن سـ تقديم برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية واي تعديل قد يطرأ عليها والتي قد اقرها على الإدارة الى مجلس الوزراء لاخذ الموافقة عليها قبل بدء السنة المالية لادخالهـــا في الميزانية العامة للسنة التالية

مى - انشاء نظام لتقييم برامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ المنوية ومشاريع التنمية على انواعها في المملكة ومتابعتها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والحاصة ذات العلاقة . وتقييسم مستوى الاداء في تنفيذ جميع المشاريع . وتقديم تقارير دورية بكل ذلك ال مجلس الادارة.

ع — تشجيع القطاع الحاص للا يهام في تنمية المجتمع الاردني . واقتراح السيادات والسبل التي تعمل على تنشيط هذا القطاع وتطويره .

المادة ٥ ــ أ ـــ ينشأ مجلس يدمى مجلس ادارة المجلس القومي للتخطيط على النحو التالي : ـــ

۱ – رئيس الوزراء

٢ – رئيس المجلس القومي التخطيط نائبا الرئيس
 ٣ – وزير الماليسة

عضـــوا ٤ – وزير الاقتصاد الوطني عضـــوا

عضوا عضوا عضوا عضوا

٧ - مدير عام الجمعية العلمية الملكية عضو.

٨ ــ امين عام المجلس القومي التخطيط عضدوا

٩ – رئيس اتحاد الغرف التجارية في الاردن عضوا

١٠ ــ رئيس غرفة صناعة عمان عض

١١ – عضوان ، من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهــم مجلس الوزراء وفقا للمادة (٧) من هذا القانون، وعلى .
 ان يكون احدهما من اعضاء مجلس النقابات .

ب ــ يكلف الرئيس احد مديري المجلس ليقوم بعمل سكرتير مجلس الادارة . وي..جل ال..كرتير قرارات -جميع الجلد.ات في سجل خاص يوقع عليه اعضاء مجلس الادارة .

- ج سـ يجوز دعوة اي موظف او اي محتص آخر للاشتراك في مناقشات مجلس الادارة لابـــدا. رأيه حسب الحاجة ، وعلى ان لا يكون لهولاء المدعوين حق التصويت فيما يتخذ من قرارات.
- د يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيه مرة كل ثلائة اشهر على الاقل ، وكلما اقتضت الضرورة ذلك .
- ه يكون اجتماع مجلس الادارة قانونيا اذا حضره ثمانية اعضاء على الاقل ، احدهم الرئيس
   او نائبه ، وتؤخد القرارات باغلبية سبعة اصوات .
  - و تنظم امور مجلس الادارة بنظام خاص .

## المادة ٦ ــ تناط بمجلس الادارة المهام التالية : ــ

 أ — الموافقة على خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيد السنوية ومشاريع التنمية بانواعها التي يعدها المجلس بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والحاصة قبل تقديمها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

ب ــ الموافقة على التعديلات التي يعدها المجلس بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة على خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ السنوية ومشاريع التنمية بانواعها قبل تقديمها الى مجلس الوزراء لاقرارها .

ج ـ تقييم خطط الدولة وبرامج التنمية الشاملة وبرامج التنفيذ الد.نوية ومشاريع التنمية بانواعها ومتابعتها ، وتقييم مستوى الاداء في تنفيذ جميع المشاريع ، في ضوء التقارير الدورية التي يقدمها المجلس وفي ضوء اي تقرير يطلبه مجلس الادارة من المجلس .

د الموافقة على القروض الداخلية والخارجية قبل اقرارها من مجلس الوززاء ومتابعتهاوتقييمها

المادة ٧ – يعين اعضاء مجلس الادارة من غير الاعضاء الحكوميين والمحددين بمراكزهم من ذوي الكفاءة والخبرة بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء وتنسيب الرئيس لمدة خمس سنوات ويشترط ان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة او من ذوي المصالح الخاصة التي يمكن ان تستغل مشاريع التنمية .

المادة ٨ – تتعاون الجامعة الاردنية والجمعيات العلمية وجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الاهليسة ذات العلاقــة مع مجلس الادارة تعاوناً تاماً لتحقيق فلسفــة التخطيط في الاردن واهداف المجلس ، وتتبى هذه الوزارات والمؤسسات والهيئات توصيات مجلس الادارة وتضعها موضع التنفيذ حسب خطط التنمية وبرامجها الشاملة والسنوية ومشاريعها عــلى انواعها حسب التوقيت المحدد.

المادة ٩ ــ أ ــ ينشأ مجلس يسمى مجلس الأمن الاقتصادي على النحو التالي : ـــ

۱ ــ رئيس الوزراء ـــ رئيس

۳ – وزیر الاقتصاد الوطی – عضواً

٤ – محافظ البنك المركزي ۔ عضواً

د - رئيس المجلس القومي للتخطيط - عضواً

٦ - امين عام المجلس - عض

٧ ـــ مدير دائرة الميزانية العامة فيوزارةالمالية ـــ عضوآ

ب- يقوم مدير دائرة الميزانية العامة بعمل سكرتير هذا المجلس ، ويسجل قرارا ت جميع الجلسات
 في سجل خاص ويوقع عليه اعضاء مجلس الأمن الاقتصادي .

ج بيجوز دعوة اي موظف او اي مختص آخر للاشتراك في مناقشات هذا المجلس لابداء رأيه
 حسب الحاجة ، على أن لا يكون لهولاء المدعوين حق التصويت فيما يتخد من قرارات .

د - يجتمع مجلس الامن الاقتصادي بدعوة من رئيسه مرة كل شهرين على الاقل، وكلما اقتضات الضرورة ذلك .

م - يكون اجتماع مجلس الأمن الاقتصادي قانونيا إذا حضره خمانة اعضاء على الأقل وتوخله القرارات بأغلبية خمسة اصوات .

و ــ تنظم امور مجلس الأمن الاقتصادي بنظام خاص .

المادة ١٠ ــ تناط بمجلس الامن الاقتصادي المهام التالية : ـ

أ ـــ اقتراح السياسات الاقتصادية والمالية والنقديه على انواعها وتقديم التوصيات المناسبةبشأنها الى مجلس الوزراء .

ب -- دراسة جميع القضايا التي لها تأثير على الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في المملكة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها ال مجلس الوزراء .

جـ - دراسة مشروع الميزانية العامة الدنوية للدولة قبل عرضها على مجلس الوزراء .

ب - مشاريع التنمية التي تقدمها للحكومة الأردنية الهيئات ذات الصفة الرسمية ، ويشمل ذلك - جميع المساعدات الحارجية المخصصة لتنمية المجتمع الاردني أيا كان مصدرها .

ج – مشاريع التنمية التي تمول من موارد المجلس ومن القروض الداخلية التي تعقدها الحكومة او يعقدها المجلس بضمان الحكومة والمشاريع التي تقوم بها شركات او مؤسسات تساهم فيها الحكومة .

المادة ١٧ ـ ينشأ في كل وزارة وموْسه، حكومية جهاز خاص بالتخطيط والتنسبق يرتبط بوكيل الوزارة او رئيس الموسه، الحكومية يتولى اعداد الدراسات اللازمة للخطوط العامة للتنميسة واستراتيجيتها وتخطيط المشاريع وتنسيقها وتوقيتها ، واعداد نظام تقييمها ومتابعتها . وتحدد المهام التفصيلية التي تناط بهذا الجهاز في كل وزارة او مؤسسة حكومية في صلب نظامها الحاص بتنظيمهاالاداري.

المادة ١٣ ــ تنشأ في كل وزارة ومؤسسة حكومية لجنة تخطيط تمارس عملها عن النحو التالي :

أ - تتألف اللمجنة من الوزير رئيسا (ومن نظيره في المؤسسة الحكومية رئيسا) ، ومن وكيل الوزارة نائبا للرئيس (ومن نظيره في المؤسسة الحكومية نائبا للرئيس) ، ومن عضوية جميع المديرين في الوزارة ورئيس الديوان فيها (ومن نظرائهم في المؤسسة الحكومية) وممثل عن المجلس المقومي للتخطيط : ويكسون رئيس جهاز التخطيط والتنسيق عضوا في اللجنة وسك تما المسلسا

ب لم تجتمع اللجنة دورياً في وقت محدد وكلما لزم الأمر في جلسات منتظمة تسجل قراراتها في سبجل خطرات الله المجلس سبجل خاص يوقع عليه اعضاء اللجنة وترسل نسخة من محضر كل جلسة الى المجلس القومي للتخطيط .

وه تبحث اللجنة في وجميع قضايا التنظيم الاداري وتنديق التشريعات ونحديثها وتخطيط برامج التندية الشاملة والدخوية والتفصيلية بأنواعها في الوزارة او المؤسسة الحكومية ومتابعة تنفيذ تلك البرامج وتقييمها باستمرار . وتحرص اللجنة على تنمية روح العمل الجماعي في الوزارة المؤسسة المحومية وتنمية شعور المشاركة في اتخاذ القرارات الاماسية بين وجميع المدوولين.

المادة ١٤ ــ يدعو المجلس الى موتمرات دورية يحضرها جميع وكلاء الوزارات ، ونظرائهم في المؤسسات الحكومية لمناقشة قضايا التنظيم الاداري وتنسيق التشريعات وتحديثها ومشروعات برامج التنمية الشاملة والسنوية .

نظامهما الخاص بنظيمها الأداري .

وتحدد المهام التفصيلية التي تناط باللجنــة في كل وزارة وموَّـ...ة حكومية في صلب

المادة ١٥ ــيشكل المجلس بنظام او أنظمة حاصة لجان تخطيط دائمة تتمثل فيها الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لدراسة برامج التنمية ومشاريعها في القطاعات الزراعية والصناعية والاجتماعية وغيرها لاعدادها وتنسيقها وتقييمها ومتابعتها .

المادة ١٦ – أ ــ البمجلس ان يكلف الاجهزة القائمة في الوزارات والمؤمدات الحكومية والحاصة والهيئات الاهلية في المملكة تقديم ما يلزم لاعداد البحوث والدراسات المطلوبة .

ب – المجلس ان ينشىء الاجهزة والمراكز والمعاهد اللازمة لاغراض التنظيم والتشريع والتخطيط والتنمية والمحدث

جـ للمجلس أن يستخدم من يشاء من الحبراء وأن يطلب من الاجهزة الحكومية والاهلية على الواعها تقديم مشورة ومعونة موظفيها وخبرائها وندبهم للعمل فيه وتزويده بأية تقارير وبحوث ودراسات وبيانات ومعلومات واحصاءات تتصل بأعماله .

بـ المجلس ان يتعاقد مع المؤسسات الحكومية والحاصة والاهلية والابينية والافراد
 في داخل المملكة وخارجها القيام باعداد ما يلزم من بحوث ودراسات تحتا بسها عمليات التخطيط والتنمية

المادة ١٧ – بعد اقرار الميزانية العامة للدولة والمشتملة على برنامج التنفيذ الدنوي لمشاريع التنمية تتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية المختصة تنفيذ المشاريع المقررة ضمن اختصاصها ، وعليها في هذه الحالة ، ان تنفيذ بالشروط التي يضعها المجلس القومي للتخطيط التنفيذ وان تقدم اليه تقارير دورية عن سير تنفيذ المشاريع الموكولة اليها ، وعلى المجلس القومي للتخطيط في جميع الحالات ان يتابع التنفيذ وان يقدم التقارير اللازمة الى مجلس الادارة ومجلس الوزراء . اما في حالة تنفيذ المشاريع المقررة بواسطة شركات تساهم فيها الحكومة وتشترك في ادارتها فيقدم المجلس شروطه وته صياته بشأن التصميم والتنفيذ والمتابعة الى مجلس الوزراء الاقرارها

المادة ١٨ ــ لا ينفذ اي مشروع تنمية في اية وزارة او موسدة حكومية الا بعد موافقة المجلس ومجلس الادارة عليه وبعد اقراره من مجلس الوزراء .

المادة ١٩ ـــــأ ــــ المجلس هو حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والحساصة وبين مصادر التمويل الحارجي من اللدول الاخرى والمؤسسات الحارجية والدولية وغيرها .

ب - لا تقبل اية وزارة او مؤسمة حكومية او خاصة اية مماعدة مالية او فنية بأية صورة كانت الا بعد موافقة المجلس .

ج – لا يد.مح لاي خبير اجنبي او دولي من اي مصدر كان بالعسمل مع اية وزارة او موسدة حكومية او خاصة الا بعد موافقة المجلس على برنامج المداعدة الفنية الذي يكون الحبير مجزءا منه، وعلى الحبير وعلى نظيره الاردني وعلى شروط استخدام الحبير في المملكة. ويجب الحصول على موافقة المجلس في حالة نمديد خدمات اي خبير او المهائها .

المادة ٢٠ ــــأ ــــــ على كل وزارة او موسسة حكومية او خاصة ان تقدم الى المجلس نسختين من كل تقرير او بيان او تشريع او وثيقة تعدها ذات علاقة ببرامج التنمية ومشاريعها .

ب ــ على كل خبير اجنبي يعمل في اية وزارة او مؤسمة حكومية او خاصة ان يقدم نسختينالى المجلس من اي تقرير او بيان او وثيقة بعدها تتعلق بأية ناحية من برامج التنمية ومشاريعها.

المادة ٢١ ـــ للمجلس شخصية معنوية ، وله ان يعقد اية عقود او اتفاقيات تتعلق بأعماله مع اي شخص او موسسة او شركة في داخل المملكة او خارجها ، كما ان له ان يستأجر او ان يمتلك الامـــوال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لاعماله .

المادة ٢٧ – تجبى الاموال والقروض العائدة للمجلس وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به . وتعتبر جميع الاموال المحصلة سابقا بموجب القانون المذكور الها حصلت بطريق صحيح كما لو تم تحصيلها بمقتضى هذه المادة .

المادة ٢٣ ــ للمجلس ان يعقد القروض الداخلية والحارجية باسمه بضمان الحكومة بعد موافقة مجلس الادارة وبالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٢٤ ــ للمجلس ان يدور ارصدة الاعتمادات المدرجة في ميزانيته لسنة ما الى ميزانية السنة التالية ،كما يجوز له ان يستمر في الانفاق من هذه الارصدة على المشاريع التي لم تتم في نهاية السنة المالية . . . .

لمادة ٢٥ ــ أ ــ ينشىء المجلس صندوقا خاصا تودع فيه الاموال التالية : ــ

١ ـــ اموال القروض التي يعقدها المجلس

٢ ـ اية اموال اخرى تخصصها الحكومة للمجاس

٣ ــ اية اموال خارجية تقدم للمملكة لغايات التنمية .

ب ــ تودع أموال الصندوق في حاماب خاص في البنك او البنوك التي يوافق عليها المجلس ، ويجري الانفاق من هذا الحداب وفق احكام هذا الفانون والانظمة المالبة المرعية .

# خى السين للفعل ملك الملكة للوالانية الحائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/١٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الله.تور -على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قو انبن الله ولة على الساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع بعقده: --

قانون موقت رقم (٦٩) لـ بنة ١٩٧١

# قانون استصلاح الأراضي الحرجية

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانوناستصلاحالاراضي الحرجية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يكون للكلمات الواردة في هذا المقانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك: ــ

الـــوزارة وزارة الزراعة الوزيـــر وزير الزراعة المديريـــة مديرية الحراج وحفظ التربة في الوزارة المديرية الحراج وحفظ التربة في الوزارة المدير الحراج وحفظ التربة عليه المقانون المديد المجنــــة بخنة تقدير الاراضي الموافة بمقتضى هذا القانون

المادة ٣ ــ لمجلس الوزراء بتنسب من الوزير وبعد الاستثناس برأي وزير المالية / الاراضي ان يقرر البيع او التأجير بقصد البيع اراضي الدولة المسجلة حراجاً توطئة لبيعهـــا اذا كانت : \_

أ – قطعاً مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونماً غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار ولا يمكن الافادة منها كوخدة حرجية مستقلة او ضمها الى مسنطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة.

ب ــ مغطاة بالأشجار البرية القابلة للتطعيم بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من ماحتها .

المادة ٤ – يجري بيع الاراضي الحرجية الموصوفة بالمادة السابقة بعد تقسيمها الى وحدات تعين مساحتهسا وابعادها وحدودها تبعاً لنوع تربتها وطبوغرافيتها والمناخ والعوامل الانتاجية الزراعية الاخرى كايجري تحديد اثمانها وكيفية استيفائها وطريقة البيع واصجاب الاولوية في الشراء وغير ذلك من للشروط بنظام.

المادة ٥ – لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وبعد الاستثناس برأي وزير الماليـــة / الاراضي لغايات تجميع الاراضي الحرجية بقصد استصلاحها والافادة منها إن يقرر ما يلي : ـــ

به المجلس الا براءات الحاصة بالسحب على امواله واستثمار الفائض منها .

المادة ٢٦ ــ أ ــ يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط برتبة وراتب وزير بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء وعلى اساس التفرغ البتام لمنصبه .

ب ــ يعين الموظفون والمستخدمون في المجلس حسب الموازنة التي تقرر لهذه الغاية .

المادة ٢٨ ــ أ ـــ يحل هذا المجلس محل مجلس الاعمار ويتحمل جميع مسوولياته والنزاماته .

بــ يلغي مثنا القانون قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ٩٥٧ تعديلاته .وقــانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية المؤقت رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ واي قانون او نظام آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون ، وتبقى جميع الانظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي صبقتها مارية المفعول الى ان تـتبدل بأنظمة جديلة تحل محلها وتصدر بمتتضى احكام هذا القانون ٥

المادة ٢٩ ـــرئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1941/11/18 المحشين بطسلال وزير دولسة ووزير الشسؤون رئيسس الوزراء ووزير السدفساع ووزيسر الحارجبة والزراعة بالوكالة الاجماعية والعمــلُ بالوكالــة آخمد اللوزي اميل الغوري وصفي النل وزير الثقافة والاعلام وزيسر الداخلية للشؤون البلديــة والقرويــــة والسياحــة والآثـــار ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة عدنان ابو ءو ده يعقوب ابوغوش فواز الروسان الاقتصاد الـوطــني محمد اليشير أبراهيم الحياشند محمد خات همز النابلسي وزير التربيسة والتعليم والاوقاف الاشفال العامة والشؤون والمقلسات الاسلامية اليس المعشر عمد الفرحان

 $\left( \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac$ 

المادة ١٠ ــ يلغى اي تشريع تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١١ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### 1441%11%14

## المحشين بطسلال

وزير دولة ووزير الشسؤون رثيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيرا لحارجية والزراعة بالوكالة الأجتماعية والعمل بالوكالة اميل الغوري احمد اللوزي وصفي التل وزير الثقافة والاعلام وزير الداخلية للشؤون البلديسة والقرويسة والسياحسة والآثسيار ووزيسر الانشاء والتعمير بالوكالة عدنان ابو عوده يعقوب أبو غوش فواز الروسان الاقتصاد السوطسي محمد البشير ابراهيم الحباشنه محمد خلف عمر اأ.ابلسي وذير التربيسة والتعليم والاوقاف الاشغــــال العامــة والشؤون والمقدسات الاسلامية محمد الفرحان اسحق الفرحان

Section 18 18 18

Art Organia Landing

in the figure king the co

أ – الاستيلاء على الاراضي التي بنصرف الغير المتداخلة بين الاراضي الحرجية .
 بادلة الاراضي الفاصلة بين الاراضي الحرجية باراضي حرجية اخرى .

المادة ٦ – للوزارة من الاستملاك والحيازة الفورية للاراضي المتداخلة بين الاراضي الحرجية او اية حقوق انتفاع اخرى مترتبة عليها اما بطريق الاستيلاء مقابل التعويض او الاستئجار للمدة المناسبةاو اية حقوق مقابل التعويض .

المادة ٧ – تنفيذا للاغراض الواردة في المادة السابقة يتبع الترتيب التالي في تقدير قيّم او بدل ايجار الاراضي وما عليها من منشآت اخرى وكذلك حقوق المياة ان وجدت .

أ - تشكل لجنة موالفة من قاضي يسميه وزير العدلية لا تقل درجته عن الثانية رئيساً وعضوية
 آخرين من ذوي الحبرة يعينهما مجلس الوزراء بتنسيب الوزير لتقدير قسيم الاراضي او بدل انجارها.

ب- المجنة الكشف على الاراضي المستولى عليها توطئة لتقدير قيمتها ولها ان تستأنس برأي اية
 هيئة او شخص الوصول الى مقدار التعويض الحقيقي وتصدر قراراتها بأكثرية الاصوات .

ج – على رئيس اللجنة ان يعلن قراراتها لمدة ١٥ يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي المستولى عليها وتسلم نسخة منها للوزير واخرى للمختار .

د – للمديروالمتصرفبالاراضي انبعترض على قراراللجنةخلال ١٥ يوماً منتاريخ انتهاءمدة الاعلان.

ه - يقدم الاعتراض الى لحنة استثنافية تتألف من قاضي لا تقل درجته عن الاولى رئيساً واثنين
 من اهل الخبرة على النحو الوارد في الفقرة (أ) السابقة .

و — للجنة الاستثناف ان تجري الكشف ولها ان تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وان تدقق في اية وثائق ومستندات للوصول الى التقدير الحقوقي وتصدر قراراتها بأكثرية الاراء بصورة قطعية

المادة ٨ – على المعترض ان يودع لدى محاسب المالية المختص مبلغ خمدة دنانير اردنية كتأمين عن كـــل اعتراض يقدمه الى اللجنة الاستئنافية يسترد اذا قبل الاعتراض ويقيد ايراداً للمديرية اذا ظهر انه غير محق فيه .

المادة ٩ ــ ترصد في الموازنة العامة مخصصات كافية من حصيلة اثران الاراضي الحـــرجية وبدلات ايجارها او اثمان منتجاتها للغايات الاثنيه : ـــ

أ -- زيادة الرقمة الحرَّجية المشجَّرة. "

ب – تنمية المثاتل الحرجية

و ساخماية المناطق الحرجية واستثمارها .

د ــ تنمية جهاز المديرية

ه - تدريد اتمان الاراضي الستولى عليها بموجب احكام هذا القانون .

و - الله الحراض الحرى من شائها تحسين الرُّوة الحرُّ عِنهُ ا

# نى رئىسى لللعلى منار كالملكة للعالاند المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصدار هووضعـــهموضع التنفيذالموقتواضافته الى قوانين الدولة على الساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده: ــ

قانون موقت رقم ( ۷۰ ) لدنة ۱۹۷۱

# قانون المراعي

44-14-44

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون الموقت ( قانون المراعي لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة المردة .

ألمادة ٢. ــ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

السموزارة وزراة الزراعسسة

الوزيسسس وزير الزراعسسة

المديـــــر مدير مديرية المراعي في الوزارة

المراعـــي. كما حددت باللونين الأحمر والاصفر من الحارطة

المواشم الضان والماعز والحيل والبةر والجمال والجاموس والبغال والحمير والحثازي

نباتات المراعي كما وردت في المادة الرابعة من هذا القانون

النباتات العلفية كما وردت في المادة الخامسة من هذا القانون

اراضيسي كما عرفت بقانون ادارة املاك الدولة رقسم ٨ لسنة ١٩٦٨ او اي تشريع

الخارطــــــة فهرس القِرى مقياس (١:٠٠٠ر٢٥٠ المحفوظة في مديرية المراعي) .

المادة ٣ – تعتبر مراعي جميع اراضي الدولة المسجلة مراعي واية اراضي للدولة كما ورد تعريفها في قانون ادارة املاك الدولة التي يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن ( ٢٥٠ ) ملمتر كما هو عدد باللونين الأحمر والاصفر على الحارطة .

المادة ٤ – يستثني من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :

أ - الاراضي المستغلة بالري المستديم

ب – الاراضي المستغلة للمنافع العامة .

#### المادة ٥ ــ يناط بالوزارة المهام التالية :

أ ــ تحسين وتطرير المراعي والمحافظة عليها

ج ــ مناطق البلديات والمجالس القروية ومناطق التنظيم

د المشاريع الزراعية والدكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون
 ه الاراضي المخصصة للوزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها

و — الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثناءها من احكام هذا الفانون .

- ب ــ تنظيم دورات الرعي وتحديد فتراته لكل منطقة جغرافية
- ج ــ تحديد أنواع الماشية وأعدادها المسموح بادخالها للرعي من كل منطقة .
- د العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والانجاث المحافة والمراء
- هـ استغلال المياه السطحية وانشاء وتشغيل وادارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت نشر المياه
   لاغراض زراعة النباتات العلفية
- و ــ حفر الابار وتجهيزها بمعدات الضخ وانشاء البرك لاغراض توفير مياه الشرب للمواشي .
- ز المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية في المراعي بما في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة وحمايتها من التحات والتشويه والتخريب والابادة وسوء الاستعمال .
- الادة ٦ جميع انواع النباتات التي تنمو في اراضي المراعي بما في ذلك الحشائش والاعشاب والشجيرات . والاشجار سواء اقتاتت بها الماشية ام لا ، تعتبر نباتات نمراعي .
- المادة ٧ النباتات التي تزرع بقصد استعمالها علفا للمواشي قبل او بعد تصنيعها بما في ذلك الشعير والفصة والدرة والبرسيم تعتبر نباتات علفية باستثناء القمح والحضروات والنباتات والمحاصيل التي يصدر الوزير بتنسيب من المدير قرارا بأنها نباتات (غير علفية).

#### المادة ٨ ــ بالرغم مما ورد في المادة السابقة :

الوزير أن يصدر امرا ينشر في الجريدة الرسمية يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .

لمادة ٩ – يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها مسن ١٠٠ – ٢٥٠ ملمترا المشار اليها باللون الاحمر على الخارطة لغرض استفلالها كمراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (تنسيب من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية/ الاراضي) الذي يحدد مساحتها وابعادها بما يتلاءم وطبيعة المنطقة الطوبوغرافية والمناحية وغير ذلك مسن الامور الفنية .

#### المادة • ١ ـــ اعتبارًا من نفاذ هذا القانون :

لا يجوز تفويض اراضي المراعي ( إلي حددت على الحارطة باللون الاصفر:) التي يقبل المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد عن عام واحدلاغراض الزراعة الو الرغي المعدد ال

لمكذا منه بلومهل

, ( لغايات الاستغلال الزراعي ) اذا توفر لها الري المستديم ة اضعاف كمية الامتار المكعبة من مياه الـ ي المتدفرة مان

. 1441/11/14

## المحشين بطسلال

راء ووزيـــر الدفـــاع بة والزراءـــة بالوكالة صفي التل	ة ووزير الحارج	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير دولــة ووزيـــر الشؤون الاجتماعيــة والعمل بالوكالــة اميل الغوري
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	زيـــر الداخليـــة للشؤون ا وزيـــر الانشاء والتعمــــــ يعقوب ابو غو	وزيــر الثقافة والاعـــــلام و والسياحــــة والآثـــــــار و عدنان ابو عوده
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــر المـوامـــــــــــــــــــــــــــــــــ	زیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المحــــة ال
التعلـــم والاوقـــاف قدســـات الاسلاميـــة ق الفرحان	والشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وليـــــــر الاشـــغال العامـــة محمد الفرحان	وزعد النقـــــــل افبس المعشر

The transfer of the section of the s

The second of th

المادة ١١ – يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي ( لغايات الاستغلال الزراعي ) اذا توفر لها الري المستديم شريطة ان لا تزيد مساحتها على خمسة اضعاف كمية الامتار المكعبة من مياه الري المتوفرة وان لا تزيد المساحة المقوضة للعائلة الواحدة على خمسماية دونم .

المادة ١٢ ــ اعتبارا من نفاذ هذا القانون .

لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن ماية ملمتر الا انه يجوز طلب بتفويضها اذا توفر لها الري الستديم.

المادة ١٣ – يحدد الوزير بقرار ينشر في الحريدة الرمحية المراعي المحظور الرعي فيها والاخرى المباحة وفق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .

المادة ١٤ ــأ ـــ الوزير تحديد بدل ايجار المراعي وفرض رسوم تعداد على بعض اصناف الماشية وجبايتها وفرض اية رسوم اخرى تتعلق بالرعي والماشية .

ب ــ ترصد في الموازنة العامة مخصصات كافية من حصيلة اثمان المراعي وبدلات ايجارها او اثمان منتجاتها وردوم تعداد المواشي لغايات تطوير المراعي بما في ذلك الاجراءات الوقائيـــة لحفظ التربة والمياه بالتعاون مع الجهات المختصة .

المادة ١٥.ــ يعاقب بالحبس حتى ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا او بكلتا العقوبتين بالاضافسنة للالزامات المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوالين الاخرى نص على عقوية اشد ،

أ ــ التعدي على المراعي بفتحها او زراعتها او حفر آبار فيها او باقامة ابنية اومنشآت عليها.

ب ــ فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .

ج – ازالة او قطع او خلع او حرق لباتات المراعي.

د ــ الاعتداء على المنشآت المقامة على اراضي المراعي والتابعة لها .

ه ـ خالف اي حكم من احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه ه

المادة ١٦ ـــ تنظر المحاكم المختصة في دعاوي المراعي اذا كان الفاعل معلوما . . .

اما اذا كان مجهولا يعتبر اقرب المجاورين مسرولين ويقضي على البالغين بــــغرامة وفقا لقانون صيانة المزروعات والغراس رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ او اي تشريع آخر يعدله او يحل محله .

المادة ١٧ ـــ اهالي القرى المجاورة وقاطي الحيام وبيوت الشعر فيها ملزمون باطفاء الحـــريق الذي ينتشر في المراعـــي .

المادة ١٨ ــ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ الحكام هذا القانون .

المادة ١٩ ــ يلغي هذا القانون أي تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ٥ ــ الممنوعــات .

أ - يمنع منعا باتا قلع الاشجار والشبجيرات او اجزائها والحجارة والتراب او اية مادة حرجية من الاراضي الحرجية الحكومية بدون رخصة صادرة عن المديرية .

ب - يمنع منعا باتا قطع او خلع او حرق او نقل ابة شجرة او شجيرة او غردة او نبتة رعوبة او اي جزء منها من الاراضي الحرجية والخصوصية بقصد الحصول على الحطب او الخشباو الفحم وغبر ذلك بدون الحصول على رخصة من المديرية .

ج \_ يمنع منعاً باتاً تربية ورعي المواشي في الاراضي الحرجية وكذلك في المدن والقرى والاحواض والمناطق التي يرى المدير لاسباب فنية حظر رعي الماعز فيها .

د ــ يمنع منعاً باتاً السكن والاقامة داخل الاراضي الحرجية وحتى مسافة كيلو متر من خط معدودها

منعاً باتاً اشعال النار بالقرب من الاراضي الحرجية وكذلك احراق الكلس او استعمال

و ــ يمنم التعدي على الاراضي الحرجية والاراضي المطبق عليها عمليات حفظ التربه والتحريج والتشجير سواء اكان ذلك بقصد فتحها او حرثها او زراعتها بالاشجار والمحاصيل او حقر الآبار والكهوف واقامة الابنية والانشاءات كما لا يجوز الاعتداء على علامات «دود الحراج وسياجها او اية انشاءات اخرى داخلها.

ز — يمنع منعاً باتاً الصيد في الاراضي الحرجية في جميع انواعه وصيد الطيور والحيوانات البرية المتواجدة في هذه الاراضي الا بموجب ترخيص من المديرية .

المادة ٢ ـــ الرخص والرسوم والمصادرات :

ا 🗕 على كل من حصيل على رخصة احتطاب او اصطناع او رعي او صيد او تذكرة نقــــل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة وان يتقيد بالشروط الواردة فيها

ب ــ اذا ظهر بعد القطع او الخلع زيادة عن العدد والكمية المرخص بها بنسبة تزيد على عشرةبالمائة او اي زيادة في تذاكر النقل ستصادر جميعها وتباع من قبل المديرية وتقيد انمانها واردات

ج ــ كل من اعتدى على الاشجار والشجيرات الحرمجية بالاحتطاب او القلع بدون ترخيص تصادر المضبوطات من قبل موظفي المديرية وافراد الامن العام والقوات المسلحة وتباع من قبل لجنة يعيثها المدير وتسلم اثمائها واردات للخزينة ع

المادة ٧ ــ دعاوي الحراج والغرامات : 🐪

ُ ــ لموظفي الحراج ان يدخلوا أي مكان ما عدا بيوت السكن للبحث عن مواد مرجية اشتبه في وجودها على ان يصطحبوا معهم احد افراد الإمن العام او مُحتّار البلدة الواقع فيها المكان المراد تفتيشه اما بيوت السكن فتوُخِذ موافقة المدعي العام للدخولها .

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من المستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧١/١١/١٣ نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤنَّت الآتي و نأمر باصدار دوو ضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده: ــ

قانون موَّقت رقم ( ۷۱ ) لسنة ۱۹۷۱ قانون الحراج وحفظ التربية

آلمادة ١ ـ يسمى هذاالقانونالموقت ( قَانُون الحراج وحفظ التربة لسنة ١٩٧١ ) ويعمل به من تاريخ نشره. في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي لظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

> المسوزارة وزارة الزراعسة الوزيسسس وزير الزراعسسة المديريــــة مديرية الحراج وحفظ التربة في الــــورارة المديــــر مدير الحراج وحفظ التربة الحراج الحكومية المناطق الحرجية المحددة في هذا القانون الحراج الخصوصية المناطق الحرجية المملوكة الموادالحربجية اي مادة متواجدة على الاراضي الحرجية

> > المادة ٣ ــ لاغراض هذا القانون تشمل عبارة حراج حكومية :

أ \_ كل ما ينبت من اشجار او شجيرات او اعشاب مشكلة انفطاء النبائي على الاراضى المسجلة حراجًا او الاراضي المسجلة باسم الخزينة او التي يقرر الوزير شمولها بأحكام هذا القانون. ب ــ كل ما ينبت على الاراضي المملوكة من اشجار وشجيرات حرجية سواء كانت قابلـــة للتطعيم ام لا اذا كالت مسجلة باسم الاشخاص الطبيعيين ام المعنويين .

المادة ٤ ـــ للوزير بتنسيب من ( المدير ) ان يحدد بتعليمات تنشر في الجريدة الرسمية كيفية الحصول عـــلى رخص الاصطناع والاحتطاب والرعي وتذاكر النقل والصيد والعمل بموجبها مع تحديد فسترة مفعولها وتماذجها وكذلك تعيين الرسوم المستوفاه عليها وتحديث اسعار المواد الحرجية ومشتقائها واثمان الشتول الحرجية ..

- ب ــ موظفوا الحراج وافراد الامن العام والقوات المملحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدو بهم اثناء قطعهم او نقلهم المواد الحرجية بصورة تخالف احكام هذا القانون مع تنظيم ضبط بالواقع كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل حدوثها .
- ج ـ على منظم الضبط ان يذكر في متنه الاضرار التي لحقت بالحراج وبدل مثل اجر الارض المعتدى عليها وعلى القاضي او الحاكم الاداري المقدم له الضبط ان يحكم بها .
- د ــ تقدرقيمة الاضرار وقيمة المواد الحرجية الناتجه عن هذه المخالفـــات على اساس الامعار والاضرار التي تذكر في ورقة الضبط.
- المادة ٨ ـ أ ـ تنظر دعاوي الحراج في المحاكم الجزائية الصلحية اذا كان الفاعل معلوماً او لدى الحاكم الحاكم الادارى .
- ب التعديات التي تقع ولا يعرف فاعلها يرى قضاياها الحاكم الاداري او الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعياً امها الاشخاص المو ولين عن ههده التخريبات فهم المجاورين اذا وجدوا والا فاهالي اقرب قرية مجاورة يضمنونقيمة الضرر.
- للادة ٩ ــ اي شخص أنهم بميخالفة هذا القانون ويخشى فراره يوقف الى ان يقدم كفيلا يضمـــن حضوره عند الطلب ٥
- الماذة أن السيقوم جباة المليزية بتحصيل الغرامات التي تفرضها المحاكم والحكام الاداريون وبدل الضرر المحكوم به وترصد امانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .
- المادة ١١ ــ أ ــ كل شخص تكرر اعتداؤه على مرافق الحراج يبعد عن مناطق م الحراج لمكان آخر من الحادي المنافق من مناطق من منة الشهر بقرار من الحاكم الاداري المنافق من منة الشهر بقرار من الحاكم الاداري المنافق من منة الشهر بقرار من الحاكم الاداري المنافق من مناطق من منافق من من منافق من منافق من منافق م
- المائعة ١٢١ أ يسمح لاصحاب الحزاج الحصوصية المحل ونقل ما يحتاجون من الرمسل والمربة والحجارة والحجارة والكلا من حراجهم الملوكة شريطة ان لا يودي ذللت الى اضعاف النربة او اتلاف الاستجار والشجيرات والغراس الحرجية النامية فيها .
- ي زايس ب الحالكي الحراج الحصوصية جمع ونقل ( دون استعمال الآلات القاطعة ) اغصان الاشجار المرابعة اليابعة الهالكة وبقايا البقليم لاستعمالها للوقوه الولا يجوز الاتجار جها ...
- لَهُ فَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَى مِنْ اللَّهِ اللَّهِ الْحَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ مُ الرُّاسُومُهُمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَصْلَالُ عَوْجَبُ قُرَانُ أَمَلُ الوَلِيْزُ الصَّالِيمِ اللَّهِ م

- اهالي القرى والمدن المجاورة للحراج وكذلك المارة ووسائط النقل المتوفرة في المنطقة وقت نشوب الحريق في المناطق الحرجية مكافون ومجبرون على اطفاء الحريق السيدي بحدث في الحراج .
- المادة ١٣ ــ يصدر الوزير التعليمات اللازمة بخصوص تصدير وياد تيراد بذور الحراج ومتوجات الاشجار المختلفة والغراس ومواد الحراج الاخرى .
- المادة ١٤ لا يجوز انشاء المشاتل الحرجية الحصوصية بدون ترخيص ويحدد الوزير بــــه شروط الرخيص المادة على الحرابية الحكومية والموسسات العامة والهيئات العلمية من الردوم .
  - المادة ١٥ ـــ الوزير توزيع الغراس الحرجية عجانا .
- - أ ــ الاراضي البور المهملة التي يزيد معدل انحدارها على ٢٥٪.
- ب الاراضي المملوكة المنحدرة والتي لا يقوم اصحابها بالحافظة على تربتها بالتجديروانشاء
   المصاطب والحطوط الكونتورية او التشجير والتحريج .
  - جـ الاراضي المنحدرة التي توثر على ينابيع ومصادر المياه .
  - د المواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريجها لتجميل البلاد .
- المادة ١٧ ــ لمالك المنزل في القرية او الحربة او المناطق الحرجية ان يقتني بموجب رخصة يحدد شروطهـــــا بقرار من المدير او من يقوم مقامه بخمسة رؤوس كالماعز الحلوب (الشامي والسعانين) واولادها ضمن حظائر مغلقة وتجدد الرخصة سنويا .
- المادة ١٨ كل من يخالف احكام اي بند من المادة الحامسة فقرة (أ. ب) من هذا القانون يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر ويغرم من خمسة دنائير الى خمسة وعشرين دينارا عن كل شجرة الم شجيرة او غرسة او اي جزء منها او اية مواد حرجية . وتصادر منه المواد والنباتات الحرجيسة المحلومة الحزينة .
- المادة 19 كل من يخالف احكام المادة الحامسة فقرة (ج) من هذا القانون يحكم على صاحب الماشية او الماعز او المسيول عنها فرقت مشاهلتها بغرامة قلرها خسسماية فلس للمرة الاولى واذا ضبطت مرة عائية تصادر وتباع بالمزاد العلي وتوضع اتمانها امانة يحق لصاحبها استردادها بعد دفع اية نفقات دفعت من جراء المصادرة ولا يحق له الاعتراض على كيفية البيع والقيمة المباعة بها .
- المادة ٢٠ كل من يخالف احكام المادة الحامسة فقرة ( د ) من هذا القانون على الحاكم الاداري ترحيله واذا تمنع يسجن من اسبوعين الى شهر وتكليف موظف وزارة الزراعة وافراد الامن العام باجراء المرحيـــل .

نى داخسى لفاعل ملك والملك الموادنية الحاسمية

بمقتضى المقرة (١) السادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٧١.

المؤقت واضافته الى قواتين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجْمَاع يعقده : ـــ

قانون مؤقترقم ( ۷۲ ) لسنة ۱۹۷۱

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٠

المادة ١ \_ يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقانون الموازنةالعامة للسنة المسالية ١٩٧٠ ) ويقرأ مع قالون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحدويعمل به من تاريخ العمل بالقـــانون المذكور .

المادة ٢ ــ يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصلى وفي الجدول رقم (١) وجداول فصول النفقات الملحقة بالقانون المُلـُّكور مبلغ (٣٠٠٠ ر ٥٤٩ ر ٥ ) دينار وفقا لما هو مبين في الجدولرقم (١) وجداول فصول النفقات المُلحقة بهذا القانون ,

المادة ٣ \_ يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من الفانون الاصلي في الجدول رقم (٢) وجداول فصول الواردات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ ( ٢٠٠ ر ٢١٦ ر ٤ ) دينار وفقًا لما هو مبين في الجدول رقم ( ٢ ) وجداول فصول الواردات الملحقة بهذا القالون .

المادة ٤ ــ تضاف قيمة العجز الهالغة ( ١٠٠ ز ٣٣٣ ر ١ ) دينار في هذا القانون الى قيمة العجز الوارد في المادة(٤) من القانون الاصلي .

> المادة ٥ ـــ رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون. 1941 % 11 / 14

وزير الماليــة / الموازلة العـــامة رئيس الموزراء وصفي التل احمد اللوزي

المادة ٢١ ــ كل من يخالف احكام المادة الحامسة فقرة ( هـ ) من هذا القانون يغرم بعشرة دنانير .

المادة ٢٢ ــ كل من يخالف احكام المادة الخامسة فقرة (و) من هذا القانون على الحاكم الاداري منعهمــن الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتغريمه خمسة دنافير لكل دونم او اي جزء منه اما الاشجار والشجيرات فيعاقب عليها من قبل المحاكم النظامية طبقا للمادة ( ١٨ ) من هـــلما

المادة ٢٣ ــ كل من يخالف احكام المادة الخامية فقرة ( ز ) تصادر ادوات الصيد ويحكم عليه بالسجن من اسبوع الى شهر وبغرامة لا تقل عن عشرة دنانير للمرة الواحدة واذا تكررت المخالفة يسجن من ثلاثة اشهر الى سنة اشهر او يغرم ب ( ٢٥ ) دينارا الى خمسين دينارا .

المادة ٢٤ ــ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيد احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ ــ يلغى قانون الحراج لسنة ١٩٢٧ واي تشريع آخر الى المدى اللـي يتعارض احكامه مع احكام هذا القانون على أن تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى القانون الى أن تستبدل بغيرها .

المادة ٢٦ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

1941/11/14

وزيسر دولة روزيسر الشؤون

الاجماعية والعمـــل بالوكالـــة

اميل الغوري

وزير الثقافية والاعلام

المحتريط لمال

وصفي التل

قواز·الروسان

الاقتصاد الوطسى

عمر النابلسي

رثيس السوزراء ووزيسر الدفساع ووزير الحارجية والزراعة بالوكالـــة

احمد اللوزي

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

ووزير الانشاء والتعمسير بالوكائسة يعقوب ابو غوش

محمد البشير

عدنان ابوعوده ابراهيم الحباشنة عيمد خلف وزيـــر التربية والتعلــــم والأوقـــاف والشـــؤون والمقـــدسات الاسلاميـــة . اسحق الفرحان

"我们还有这个人,我们就是这个人,我们就是一个人,我们就是一个人,我们就是这样的。""我们就是这样,我们

## جدول رقم (١) النفقات المقدرة

( ملحق مو از نة السنة المالية ١٩٧٠ )

	اجمال النفقات	النفقات الأعاثية	_		الفصل
الفصل	الأنمائية	السنوات السبع	العاديسة		Participation of the state of
دينار	دينار	دينار ا	دينار	، دینار	رقمه عنوانه
1.10.		* * * *		1.10.	ـــــ الديو ان الملكى الهاشمي
001		1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1	, viii		_ مجلس الامة
1.7210	170	• • •	27011	٥٩٩٨٥	ـــ وزارة الخارجية
4311		1 2 00		4.15	_ الشرعية
170.		<b>)</b>	1 m	170.	ــ ديوان الموظفين
. 17744	11111	,	3000	YV	ب وزارة الداخلية
17440.		444	100	17770	١ ـــ: دائرة الجسوازات العامة
		} .	ł		والاحوال المدنية
129757.	14.724.		. 17:727	797.51	١- وزارة المالية
1.000	• • • •	111	, •••	11010	ا ـ الجمارك
mm.		111		44	ا ـ دائرة ضريبة الدخل
9701	\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	111	1	٨٢٥٠	ا ــ دائرة الاراضي والمساحة ﴿
	77		74		ٔ – وزارة الاقتصاد الوطني
174.		,		. 174.	ـ دَائرة التموين والاستيراد
1.1				·	والتصدير
40.0	4.11	191	۳	011	ـــ دائرة النسويق الزراحي
• 3 / 7 / 9		1	111	43774	ـــ وزارة النربية والتعليم
٦٧٥	***	1	111	170	<ul> <li>وزارة الانشاء والتعمير</li> </ul>
\$1111	2.111	1	\$1111		- مؤسسة رحاية الشباب
140 AV	<b></b>		1	٨٨٥٢٠	– وزارة الثقافة والاعلام
44		•••		44	ــ التلفزيون
( \$ + \$ 4 )	1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1			1.5.	<ul> <li>دائرة إلآثار</li> </ul>
V7140			V7170	}	<ul> <li>وزارة الداجلية الشـــؤون</li> <li>البلدية والمفروية</li> </ul>
4	· w	W			- سلطة المصادر الطبيعية
72.770	72.770		78.770	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ـــ وزارة الاشغال العامة
1.7.	40	4011		7744	— وزارة الزرا <i>جة</i>
14	Y	V	***	4000	دائرة الحسراج والمراعي
		1	(		. وحفظ البّربة

المرال الفقات	الحال الفقات	النفقات الأعانية	النفقات الأنمائية	النفق_ات	
الفصل	الأنمائية	السنوات السبع	المادية	المتكررة	الفصل
_	دينار	دينار	۔ دینار	دينار	رقمه عنوانه
7.10	7110	7110			٦٦_ دائرة البيطرة والصحـــة
					الحيويسة
١٦٨٠١٥	91	• • •	91	77.10	۸۱ وزارة المواصلات
48788.	779		444	1488.	٨٢ ــ وزارة النقل
1779.	• • •	4	,,,	1779,	٨٣_ الطيران المدني
1418***	18111		1812		٩١_ النفقات الطارثة
00194.1	2719770	27010	£7Y7Y1•	177	المجمسوع:
	(,,,,,,	• , ,		.,,	ا الله
]					
],					i
<b>)</b>	į .				
	!			1	,
ŀ					
					}
ľ	1				}
	i			}	1
	ĺ	Ì	į		'
	1	[	9		(
<b>1</b>	<b>,</b>	<b>[</b>	]	[	}
	1	}	<u> </u>	ļ	<b>)</b>
}	1		}		2
	}	Ì	1	}	)
		ļ		1	}
		}	ł		}
		}	1	1	}
	Ì	ł	ł	}	
l			1	1	
1				1	
		Ī	{	[	
		1	1	<b>_</b>	
]		j			
1	1	}	1		
1	1	}	}		

لمكذا عنه بلاصل

الواردات atil on that 

النفقات المتكررة

دابل الموازنة

. . . . .

ايضائد\_ات

النفقات المتكررة

المفقات المقدرة

144.

دينار

ነለሮፕ

10499

44.5

19187 2.80

73. .

40..

1...

V . . .

140.1

140.0

44A0

لمكذا منه لأص

### النفقات المتكررة

دليل الموازنة ۲۱۰۰

الفصل: ١٪٤ – وزارة الحارجية

رقهسا

– الموظفون المصنفون

الموظفون بعقود

- النفقات الاخرى

ـ الاوازم والمهمات

النفقات الرأسمالية اجهزة والآت واثاث

¶ .تفرقة

علاوة غلاء المعيشة

١- الرواتب والاجور والعلاوات

علاوات فنية وعلاوات اخرى

البرق والبريد والماء والكهرباء

المالة

عنوانها

الجموع

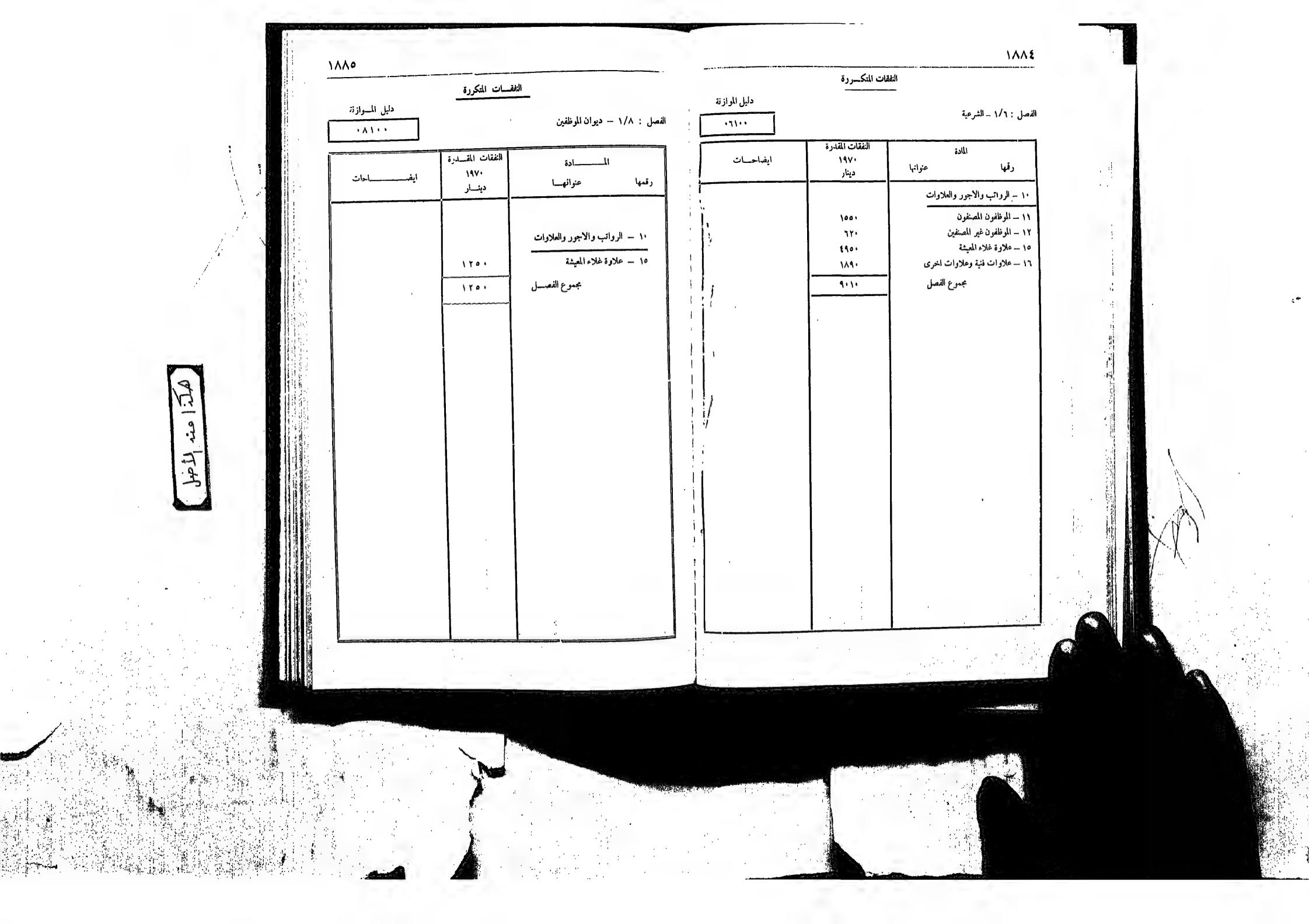
المجبروع

المجموع

مجموع الفصل

الفصل ١/٢ مجلس الامة

ایضاحـات د معمد معمد در در معمد معمد معمد معمد مع	النفقات المقادرة ۱۹۷۰ دينار	المادة رقمها عنوانها
	201	<ul> <li>١٠- الرواتب والاجور والعلاوات</li> <li>١٠- علاوة غازه المعيشة</li> </ul>
	001	مجموع الفدل
<i>l</i> .		•
		•
, ·· 		
		:
		\$
	;	:
		)
		· :
		ÿ



ايضاحات

الفصل: ١/٩ ــ وزارة الداخلية

## النفقلت المتكررة

النفقات المقدرة

144.

دينار

400

1...

1700

4440

V440

9040

دليل الموازنة 1.11.

الفصل: ١/١٠ ــ دائرة الجوازاتالعامة والاحوال المدنية

عنـــوانها

المجموع

المجموع

مجموع البرنامج

المادة

٢١ ــ اجور النقل وعلاوات السفر والميدان

٢٣ ـــ البرق والبريد والماء والكهرباء

البرنامـــج : أ ــ الجوازات العامة

رقهبا

۲۰ ــ النفقات الاخرى

٣٠ ــ النفقات الرأسمالية

٣١ – اجهزة وآلات واثاث

النفقات المتكورة

دليل الموازنة

.41..

ايضاحــات	النفقات المقدرة - ۱۹۷۰ . دينار	المـــادة عنوانها	رقمها
	,	والاجور والعازوات	١٠ - الرواتب
•	44	الاء المعيشة إ	١٥ علاواة غ
	44	مجموع الفصل	
	The state of the s		
		1	

Atil on fight

دليل الموازنية

11/13

	,	
100		
•		
		- 1
		1
		5
		- 81
		Jh.
		1
		· ·
		- 1
		- 1
		- 1
		P.,
		- 6
		1.0
		- 1
		130
		- 17
		100
		1.0
		4
		• 9
		186
		1
		1
		0.1
		1
		>

النفقات المتكررة			النفقات المتكررة	
	القصل : ١/٤١ – وزارة التربية التعليم البرنامج : أ ــ الادارة	دليل الموازنة		الفصل : ١٧٢٩ ــ دائرة التسويق الزراعي
النفقات المق ۱۹۷۰	المادة	, ,	النفقات المقدرة	المادة

اية	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ دينار	المـــادة رقمـــا عنوانها ١٠ ــ الرواتب والاجور والعلاوات	ايضاحات	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ دينار	المـــادة رقمها عنوانها
	\$ <b>\$ \$ \$ \$</b> \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$	۱۱ الموظفون المصنفون ۱۵ ــ علاوة غلاء المعيشة عهموع البرنامج		o··	<ul> <li>١٠ – الرواتب والاجور والعلاوات</li> <li>١٥ – علاوة غلاء المعيشة</li> <li>بجموع الفصل</li> </ul>
	·	·			
	- - :	-			

هكذا عنه إلمول

الفصل: ١/٥١ ــ وزارة الثقافة والاعلام

19.1

دليل الموازنة

19..

..i

المتكررة	النفقات

دليل الموازنة القصل : ١/٥١ ـــ وزارة الثقافة والاعلام البرنامج : أ ـــ الادارة

ايضاحات	النفقات المقدرة ۱۹۷۰	المسادة	
	دينار	رقها عنوانها	
		• ٤ ـــ الهيات والفوائ <sup>و</sup> والرديات	
R. T. V.	170	٤٣ _ المساهم_ات	
	170	مجموع البر نامج	

	45
	air
	الزمل
Į	

0117.		الفصل: ١/٥١ – وزاره انتفاقه والاعلام البرنامج: ب ــ السينما والتصوير
ايضاحات	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ دينار	المـــادة رقها عنوانها
	<b>50</b> •	١١ ــ الرواتب والاجور والعلاوات
		<ul> <li>ه۱ _ علاوة غلاء المعيشة</li> <li>ما ناد</li> </ul>
		مجموع البرنامج
		·
	·	
	:	; }

<i>3</i> /	
	9
	١
	منه لأه
1	of o
ł	

		4:11	نمات المتكورة	دليل الموازنة	•	النفقات المتكررة	
	الفصل : ١/٥١ – وزارة البريامج : ح ــ دائرة المط	ة الثقافة والاعلام لطبوعات والنشر		۱۱۳۰	لنصل: ٥١/ ــوزارة الثقافة والا البرنامج: دــوكالة الانباء الاردنية	ŀ;	دليل الموازلة
!		_ادة عنوانها	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ دينار	ايضاحــات	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحــات
	١٠ ـــ الرواتبوالا	لاجور والعلاوات			١٠ ــ الرواتب والاجور والعلاوات	دينار	<u></u>
	۱۱ ـــ الموظفون الم ۱۲ ـــ الموظفون غير ۱۳ ـــ الموظفون بع	غير المصنفين بعقود	142.		۱۱ ـــ الموظفون المصنفون ۱۲ ــ الموظفون غير المصنفين ۱۵ ــ علاوة غلاء المعيشة	۰۰۰ ۷۰۰۰	
1	۱۵ ـــ علاوة غلاء	اء المعيشة بجموع البرنامج	£7Y•		مجموع البرامج	84	
	4 to 4 to						
			·				
	· !   · · · ·   · · ·   · · ·	:	·				
			:				
			:				
			AN TOTAL CONTRACTOR AND THE PROPERTY OF			La grange annual e que	
					The state of the s		19. 19. 14. 14. 14. 14. 14. 14. 14. 14. 14. 14

	دليل ألموازنة	النفقات المتكررة النصل: ١/٥/ ـــ وزارة الثقافة والاعلام	دليل الموازنة :	النفقات المتكررة
	01170	البرنامج : و ــ الاذاعة / الادارة والبرامج	دين موارده :	فمصل : ١ه/١ – وزارة الثقافة والاعلام لبرنامج : هـ ـــ دائرة الثقافة والفنون
	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ ايضاحات دينار	رقها عنوانها :	النفقات المقدرة الماحات الماح	برسيخ . معدور و المسلم
	Yan	١٥ ـــ الروائب والاجور والعلاوات ١٥ ـــ علاوة غلاء المعيشة المجموع	/0	١٠ ـــ الرواتب والاجوروالعلاوات ١٥ ـــ علاوة غلاء المعيشة
		۲۰ ــ النفقات الاخرى	1011	المجموع
	1/1	۲۱ ــ الجور النقل وعلاؤات السفر والميدان ۲۶ ــ المتفرقة	۲۲۵۰ تسدید ساغة	۰ ۲ ــ النفقات الاخرى ۲۲ ــ الايجارات
	VΛ••	المجموع	440.	المجبروع
	10401	مجموع المبر قامج	440.	مجموع البرنامج
	in the second se			
13				
•\$				
7				
3				•
	1			
				·
	and the second s			:
		A STATE OF THE PERSON OF THE P		
	عاده المساحة المالية ا	The second of th		THE PROPERTY OF METERS OF THE PROPERTY OF THE

النفقات المتكورة

دليل المرازئة

19.4

والاعلا	١/٥١ ـــ وزارة الثقافة	القصل :	
	ح ــ الدائرة التجارية	الرئامج:	
		•	

۰۱۱۸۰		بل ؛ ١/٥١ كـ وراره المنتخارية المج: ح – الكائرة التجارية
ايضــاحات	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ ديئــار	الميسادة رقمها عنسوانها .
لتسديد سياغة	1	۲۰ ــ النفقات الاخرى ۲۶ ــ المتفرقة
	1	مجموع البرنامج
		•
		·
1		

	0	
	1.7	
	4.5	
	.1	
	立み	
1	-5	

. دایسل الموازنة	 النفقات المج	الفصل : ١/٥٢ ــ التلفزيون البرنامج : جـــ البرامج والاخبار	دليـــل الموازنة	النفقات المتك	الفصل: ١/٥٢ ــ مؤسسة التلفزيون البرنامج: ب ــ الهندسة
ايضاحــات	النفقـــات المقدرة. ۱۹۷۰ دیناز	المادة رقمها عنوانها	ايضاحيات	النفقات المقدرة	المادة
	Y0 * * *	٢٠ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		۱۹۷۰ دینار ا	رقمها عنوانها ۱۰ الرواتب والاجور والعلاوات ۱۳ الموظفون بعقدود ۱۳ بموطفون بعقدود مجموع البرنامج
en e					

X114.

## النفقات المتكررة

دليل الموازة

لفصل: ۱/۸۱ – وزارة المواصلات ادنامع: جـــ البريد

		برهبج. برسابريد
ابضاحــات	النفقات المقدرة ۱۹۷۰ دينــار	المادة رقهما عنوالهما
	1770.	۱۱- الرواتب والاجــور والعلاوات ۱۵- علاوة غلاء المعيشة المجموع
ً اجور نقل البريد الخارجي	<b>₩•</b> ∀₹•	<ul> <li>١٤- الهبات والفوائد والرديات</li> <li>١٤- الالتزامات السابقة</li> <li>المجموع</li> </ul>
	\$444.	مجموع البر ذامج
	•	- :
	; ; ;	
	:	
		·

## النفقات المتكررة

الفصل: ١/٨١ ـ وزارة الموصلات البرناءج: بـ الفن الموازئ البرناءج: بـ الفن الموازئ البرناءج: بـ الفن

	النفقات المقدرة	
ايضاحات	190.	المادة
	ديئنار	رقهها عنوائها
		١٠- الرواتب والاجسور والعلاوات
	147	
	:	١٥_ علاوة غلاء المعيشة
	141	المجموع
·		
		<ul> <li>١٤ الهبات والفوائد والرديات</li> </ul>
قسط اخسير لمشروع الميكروويف	۱۸۸۲۵	٤٧ الالترامات السابقة
القصور الملكية العامرة ومحروقات.		
		المجموع
	۱۸۸۲۵	
	41410	يمجموع البرناهج
		4
	\$	;
	:	1
1	Ÿ.	
	1	

لمكذا عنه إلومول

Wil air flood

## النفقات الأعائية العادية

النعقات المقدرة

147-

دينار

177.

...............................

0.7.7.

0 . Y . V .

44410.

44440.

17.

Y2 . ...

444.0

14.28.4.

دليل الموازنة

Y17\*\*

ايضاحات

تسليد سافه

تسديد سافة

تسديد سلفة

تسديد سلفة

تسديد سلفة

1:12

٣٠ ـ النفقات الرأسمالية

۲۳\_ الاستثمارات

۳٤\_ القروض

٣٢\_ استملاك وابنية وانشاءات

المادة

عنوانها

\_ استملاك (٦) وحدات سكنية في مدينة العقبة

- مساهمة في بناء مستشفى الحسين المركزي

١ – قرض الى لجنة تنظيم مدينة العقبةِ

٤٠ - الهبات والفوائد والرديات

٤١ الهبات والاعانات والمكافآت

١ ـ اعانة الى دائرة ميناء العقبة

ا ــ اعانة الى الحط الحديدي الحجازي الاردئي

مجموع الفصل

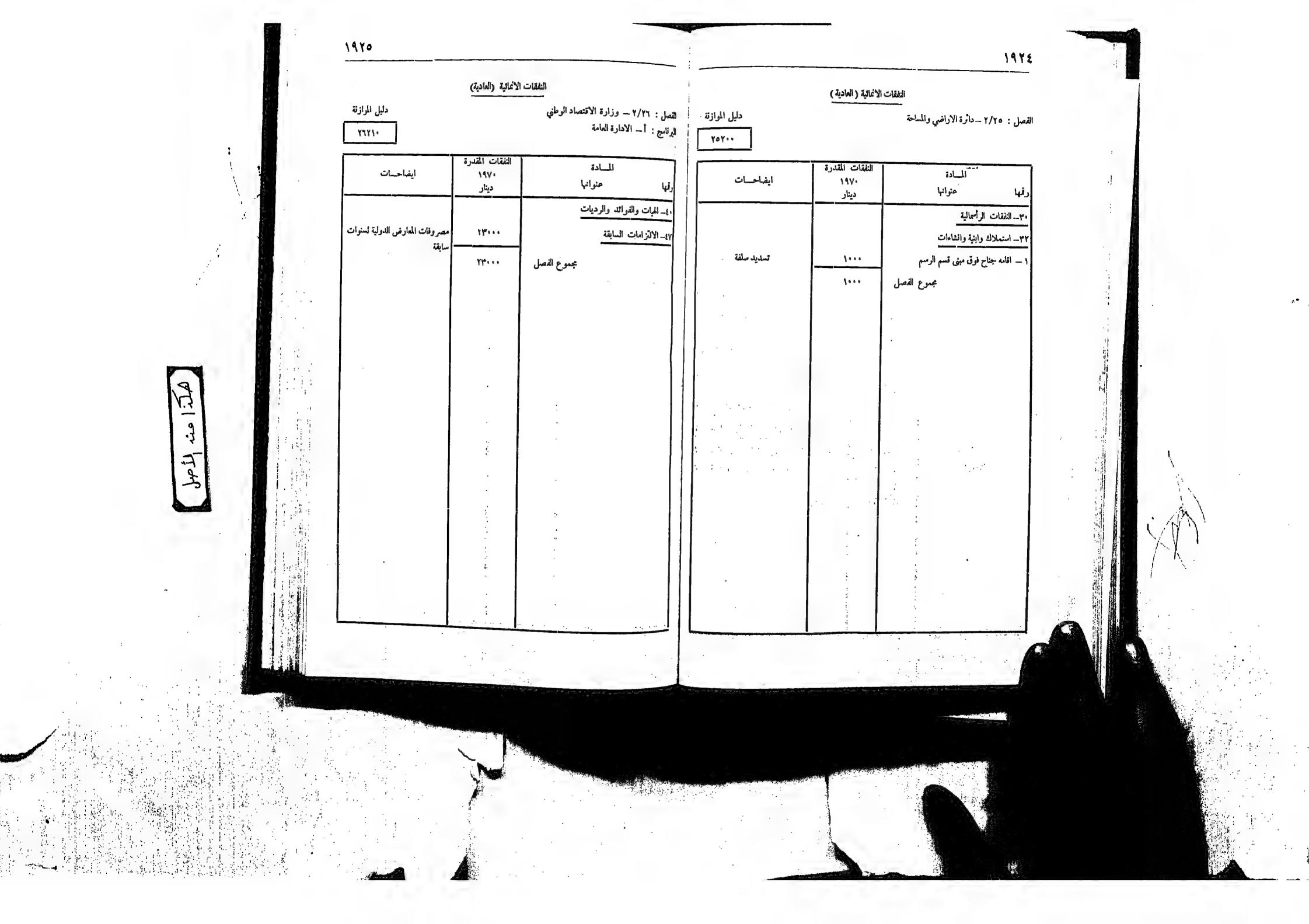
الفصل: ٢/٢١ – وزارة المالية

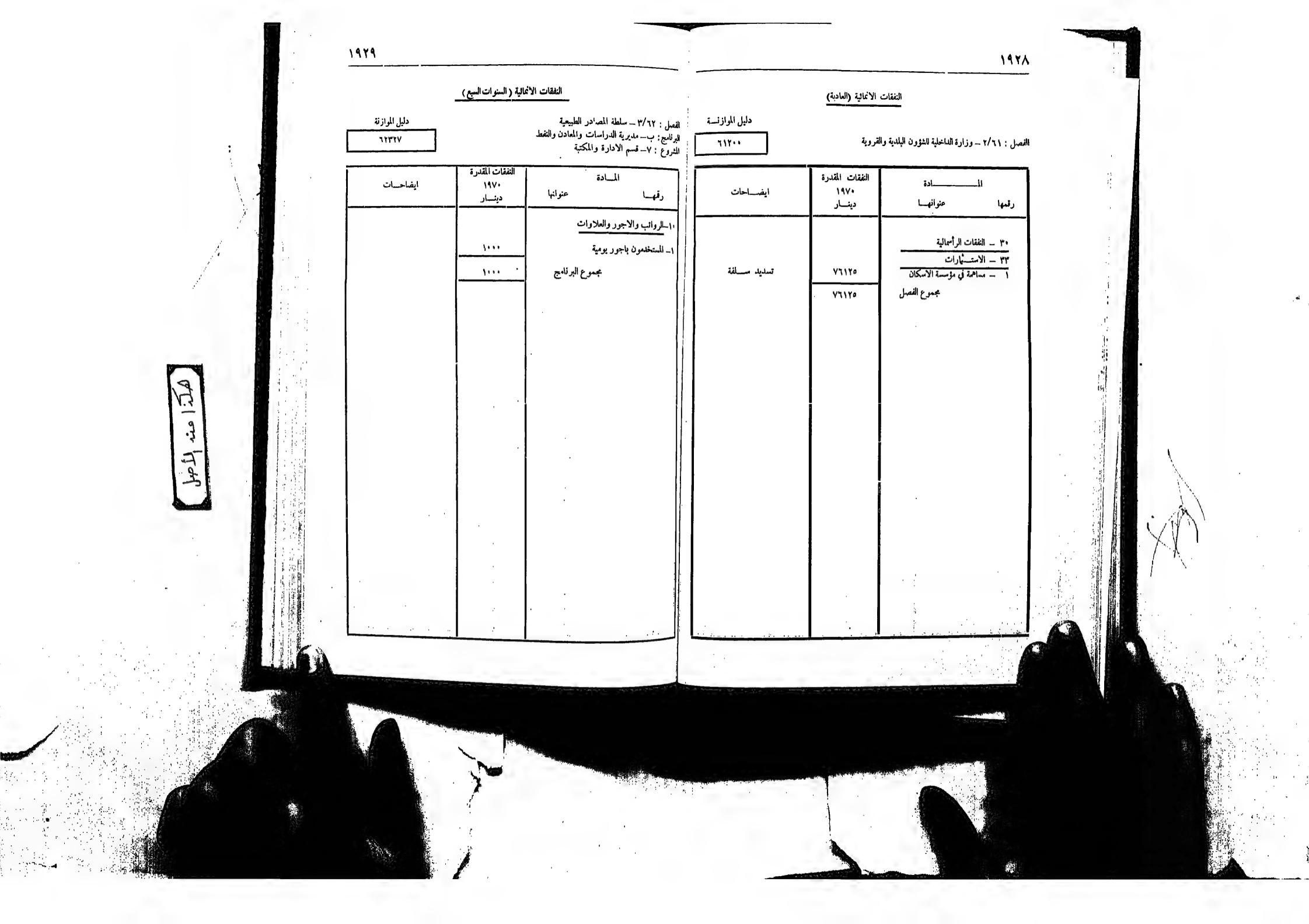
### النفقات الاعائية (العادية)

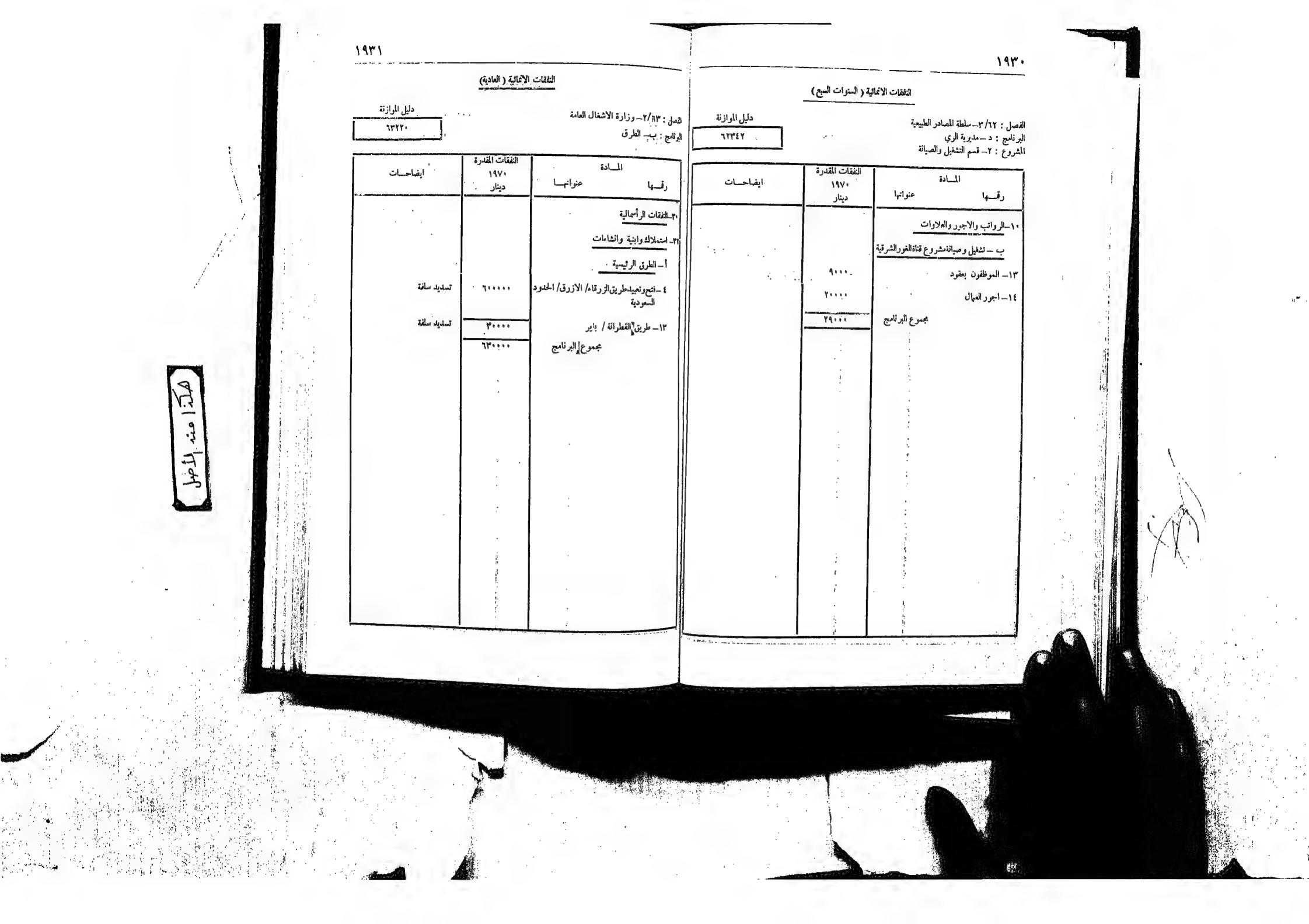
الفصل : ٢/٩ ــ وزارة الداخلية

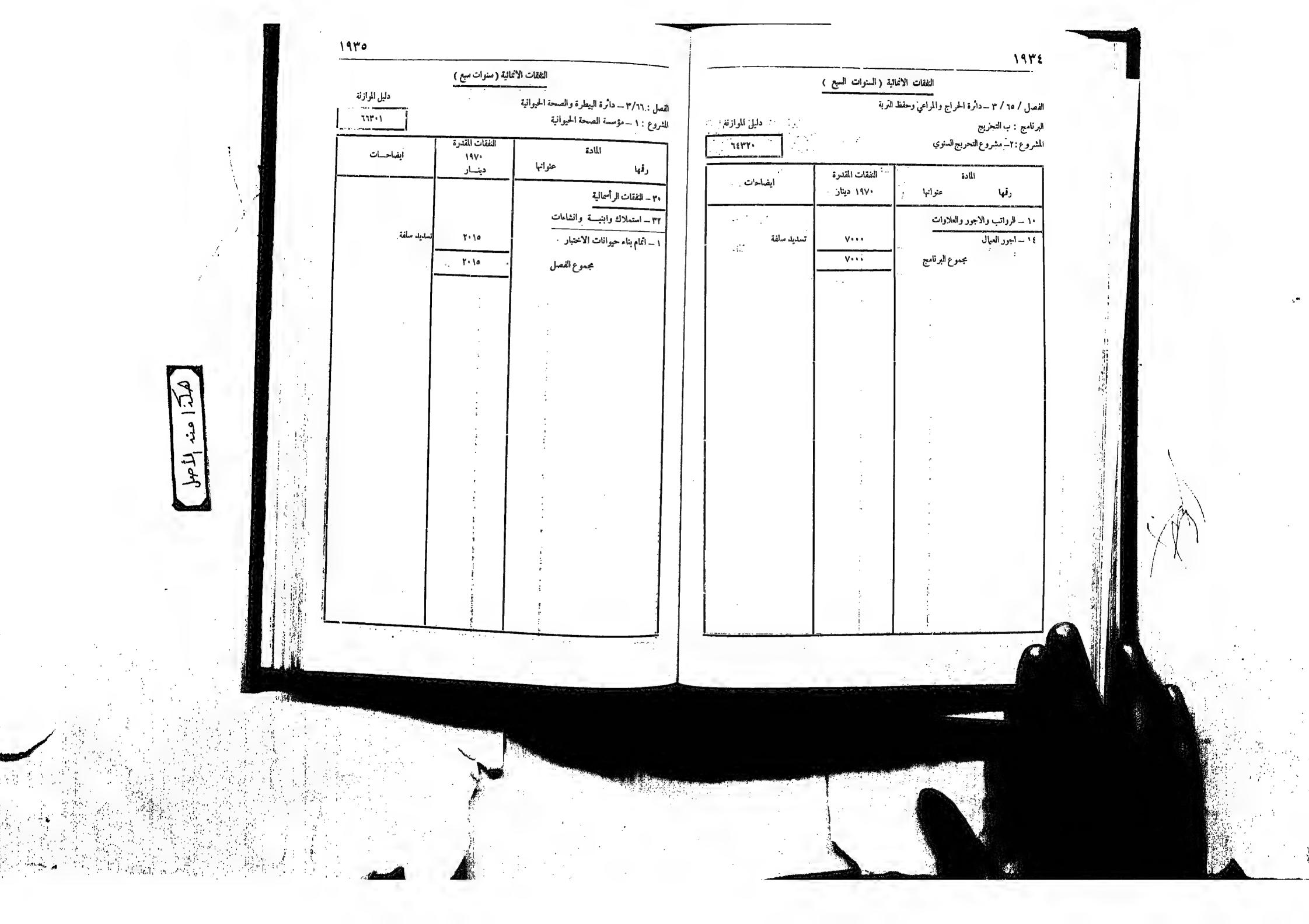
,4***	
-------	--

ايضاحـــات	َ النَّفَقَاتَ الْمُقَدَّرَةُ ۱۹۷۰ دينار	المـــادة رقمـــا عنوانها
		ب النفقات الراسمالية ١- النفقات الراسمالية
	•	ا ــــ استملاك وابنية وانشاءات
and the second	1	ــــ أكمال مجمع الدوائر الحكومية في دير علا
	10.00	مجموع الغصل
	:	,
	·	:
	4 · ·	
• •		; -
		i
	:	:
	:	
		;
		:
		:
	; ;	
	,	









#### النفقات الأعائية (العادية)

دليل الموازنة

414..

الفصل: ٢/٩١ ــ النفقات الطارئة

النفقات المقدرة المادة ايضاحات 144. عنوانها ا \_\_ نفقات انمائية طارئة 1418... افقات طارئة اخرى مجموع الفصل 1418 ...

## عى الحساق للفائل المسترافعاتميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ ، نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ـعلى القانون المؤقت الآتي واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقله : ــ

قانون مؤقت رقم (٧٣) لسنة ١٩٧١

## قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

00-jul-0-0

للادة ١ – يسمى هذا القانون (القانون المؤقت المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون ضريبة الدخل رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا مسن سنة التقدير التي تبتدئ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧٢ الا اذا نص فيه على خلاف ذلك .

المادة ٢ ــ يلغى التعريف الوارد في المادة الثانية من القانون الأصلي لكل من عبارتي ( مأمور التقدير)و (سنة التقدير) ويستعاض عنهما بما يلي : –

أ ــ وتعني عبارة (مأمور التقدير)أي موظف من موظفي دائرة ضريبة الدخل أو من موظفي المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية أو من موظفي السلطة المحلية أو أي مستخدم ( بكسر الدال) كما هو معرف الرسمية أو شبه الرسمية أو من موظفي السلطة المحلية أو أي مستخدم ( بكسر الدال) كما هو معرف او يعرف في نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور ، الصادر أو الذي يصدر بمقتضى هذا القانون يفوض خطيا من قبل المدير لاجراء أي تقدير بمقتضى هذا القانون .

ب ـــ وتعني عبارة « سنة التقدير » مدة الاثني عشر شهرا الني تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة ٣ – يعدل نص الفقرة ( ٢ ) من المادة الثالثة من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : «كما يجوز له أن يطلب الى مأمور تقدير او الى لجنة من المقدرين دراسة واجراء التقدير بــالنسبة لبعض القضايا التي يرى أن لها اهمية خاصة تستلزم ذلك » .

المادة ٤ ــ تضاف الفقرة التالية الى المادة الثالثة من القانون الأصلي وتعطى الرقم (٤): (٤): ( يجوز للمدير وضع نماذج الكشوف والادعاءات واللوائح والبيانات والاشعارات وأية

تماذج أخرى يراها ضرورية لتنفيد أحكام هذا القانون). الماذج أخرى يراها ضرورية لتنفيد أحكام هذا القانون). الماذة ٥ ــ يلغى البند (و) من الفقرة (١) من المادة الحامسة من الفانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: (و) ــ (بدلات ايجــار أية أموال غير منقولة بما في ذلك العرصات والاراضي والابنية على اختلاف الوراع الناشئة عنها بما في ذلك ما يعرف بالحلو أو المفتاحية ويشترط في انواعها والعوائد والاقساط وسائر الارباح الناشئة عنها بما في ذلك ما يعرف بالحلو أو المفتاحية ويشترط في

لمكذا منه إلومول

لمكذا عنه لأمهل

ذلك أن يعتبر مبلغ الحلو او المفتاحية دخلا خاضعا للضريبة المستفيد وجزءاً من النفقات الانتاجية الشخص الذي قام بدفعه ، ويجري تنزيله خلال مدة لاتقل عن خمس سنوات ولاتزيد على عشر سنوات . كما يجوز لمأمور التقدير ان يسمح بتقسيم أي قسط من بالملات الايجار على مدة عقد الايجار أو على ايقعدة

المادة ٦ – تضاف الفقرة التالية الى المادة الحامسة من القانون الأصلي وتعطى الرقم (٧) :
( تفرض الضريبة على الدخل الذي يجنيه الأردني – فردا كان او شخصا معنويا – أو يتألى له من خارج المملكة من المصادر المنصوص عليها في المادة الحامسة من هذا القانون وفقاً للأسس والاحكام التالية :

أ ـ اذا كان مصدر الدخل استثاراً ماليا أو تجاريا أو عقاريا أو صناعيا يخضع نصف الدخل الناتج عنه الضريبة في المملكة حسب الفئات المعمول بهافيها على أن يجري تقاص نصف ضريبة الدخل المدفوعة في الدولة التي جرى فيها الاستثار من الضريبة المستحقة في المملكة بشرط أن لا يزيد التقاص المسموح به في هذه الحالة على مبلغ الضريبة الذي يستحق على الدخل الناتج في خارج المملكة فيما لو كان الدحن إه تأتى فيها .

ويشتر لَمْ في جميع الأحوال أنه اذا كان للمكلف مصدر دخل آخر في الأردن فان الضريبه تفرض على مجموع الدخل وفقا لأحكام القانون .

ب. اذا نتج الدخل في الحارج من الرواتب والأجسور يعفى من مجموع الدخل (٥٠٠) ديننر اعفاءً كاملا وتفرض الضريبة على الجزء الباقي من الراتب أو الأجر بنسبة ٥٪.

المادة ٧ ــ ١ ــ يلغى البند (ز) من الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الأصلي .

٢ - تضاف الفقرة التالية الى المادة (٨) من القانون الأصلي وتعطى الرقم (٣).

(٣): تعفى الأرباح المتحققة في الحارج الشركات الأردنية المساهمة اذا كافت المساهمة الأجنبية في راسمالها واحتياطيها تزيد عن استثمارات تلك الشركات في الحارج. أما اذا كانت الاستثمارات في الحارج تزيد على قيمة المساهمة الأجنبية فيحتسب الدخل على اساس نسبة ها الزيادة الى مجموع الاستثمارات.

المادة ٨ ــ يعدل البند (م) من الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الأصلي باضافة عبارة ( والدواجن ) بعدعبارة أو ( تربية الماشية ) .

المادة ٩ ــ يلغى البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الأصلي بكامله ويستعاض عنه بالنص التالي :
(أ) ــ المبالغ الواجبة الدفع على ذلك الشخص كفائدة مال اقترضه اذا اقتنع مأمورالتقدير بأن تلك الفائدة مستحقة عن رأسهال اقترض واستثمر في افتاج الدخل على أن لاتنزل الفوائدو العمولات المستحقة عن خصم الكبيالات وان لاينزل من الفوائد المدفوعة على الحساب الجاري المدين لفير الشركات المساهمة العامة والحاصة أكثر من ٥٠٪ منها في أية حالة من الحالات. وإذا كان المال المستثمر قد اقترض من خارج المملكة فان على ذلك الشخص ان يبرز شهادة من ضربهة الدخل في تلك البلاد تبين مقدار المال المقترض ومقدار الفائدة المتحققة عليه واية تفاصيل أخرى يرى مأه ور النقدير ضرورة الحصول عليها.

للادة ١٠ – يعدل البند (ه) من الفقرة (١) من المادة التاسعة بخذف عبارات « والديونالمشكوك فيها ، او « المشكوك منها » او « مشكوكا فيها » .

الادة ١١ – يعدل نص البند (ط) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية: – ( ويستثنى من ذلك الجزء ان ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات الذي جرى تقـــاصه من ضريبة الدخل بمقتضى احكام المادة ( ٢/٣٣ ) من هذا القانون) .

المادة ١٢\_ تضاف الفقرة التالية الى المادة (٩) من القانون الأصلي وتعطى الرقم (٢) :

٢ – ( بالرغم مما ورد في هذه المادة لا يجوز تنزيل أي مبلغ من النفقات المطالب بتنزيلها اذا كانت
 هذه المبالغ خاضعة الضربية بمقتضى احكام هذا القانون ولم تدفع عنها الضريبة ) .

المادة ١٣ ــ تلغى المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي : ـــ

المادة ١-١٣ ـــ لا يسمح بالتنزيلات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون كما لا تقبل الحسارة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة منه ويرد أي ادعاء بها ولا يجري اي تقاص بها الا اذا ابرزت حسابسات ختامية صحيحة تبين الارباح الحاضعة للتقدير مستخلصة من دفاتر وسجلات دقيقة منظمة ومدققة وفقا للاصول المحاسبية المعتمسلة اعتبارا من بداية السنسة او المدة التي تشملها ومعززة بالفواتير والمستندات الضرورية ،

٧ ــ في الحالات التي لا تتوفر فيها مثل تلك الدفائر والسجلات والقيــود والحسابات اولا تبرز
 لدى مأمور التقدير يكون قرار مأمور التقــدير فيها يتعلق بالمصاريف والنفقات التي قــام
 بتنزيلها او تقاصها للتوصل الى الدخل الحاضع للضريبة قطعيا غير إقابل الطعن امام أيــة صلطة ادارية او قضائية .

٣ ـ تقدم الحسابات الختامية مع الكشف السنوي المنصوص عليه في المادة (٣٥) من هذا الفالون او خلال المدة التي يوافق عليها مأمور التقدير ولا تقبل أساسا للتقدير او كبينة امام مأمور التقدير او المام اية عكمة في اية حالة من الحالات الا اذا قدمت على ذلك الوجه ، وخلال المنتقدير او امام اية عكمة في اية حالة من الحالات الا اذا قدمت على ذلك الوجه ، وخلال المنتقدير و يشترط في جميع الأحول انتكون الدفاتر والسجلات والقبود التي استخلصت المنتق المقررة ويشترط في جميع الأحول انتكون الدفاتر والسجلات والقبود التي استخلصت منها الحسابات الحتامية قد نظمت بكاملها وخضعت الندقيق من بدأية السنة او المهدة المنتقدين المنتقدين من بدأية السنة المنتقد المنتقد التحديد التي المنتقد المنت

المادة 12 ــ يلغى البند (ج) من الفقرة (٢) من المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص النالي : ــ (ج) ــ (بيدمحلاي فرد اردني مقيم في المملكة يثبت لمأمور التقدير بصورة تقنعه انهانفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغا من المال لقاء نفقات دراسته الجامعية او دراسة ابنه او ابنته الجامعية بتنزيل ما انفقـــه لسنة التقدير مبلغا من المال لقاء نفقات دراسته الجامعية او دراسة ابنه او ابنته الجامعية دينار) . على هذا الوجه شريطة ان لا يزيد مجموع المبلغ الذي ينزل عن كل طالبة او طالب على مالتي دينار) .

المادة ١٥ ــ تلغى الفقرة (٣) من المادة (١٤) من القانون الاصلي بكاملها ويستعاض عنها بالنص التالي : -(٣)ــ( يسمح الشخص غير المقيم بالاعفاءاتالعائلية الحاصة بزوجته وأولاده اذا كانوامقيمين في المملكة ويتولى اعالتهم والانفاق عليهم ) . لمكذا عند إلومول

المادة ١٦ ــ تلغى الفقرة (٢) من المادة (١٦) من القانون الاصلي بكاملها ويستعاض عنها بالنص التالي : ـــ

(٢) \_ أما الشركات التي تتعاطى أشغال التأمين على الحياة بصورة مطلقة أو بالاضافة الى اشغال التأمين العامة تستوفى الضريبة منها عن أشغال التامين على الحياة بنسبة ٥٪ من قيمة الأفساط المستحقة الشركة في المملكة خلال السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير واذا كانت تتعاطى أشغال التأمين العامة بالاضافة الى أعمال التأمين على الحياة فتجري محاسبتها عن نشاطها من أشغال التأمين العامة وفقاً لأحكام اللهقرة (١) من هذه المادة .

المادة ١٧ ــ تلغى الفقرة (١) من المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــــ

(١) - (تستوفى الضريبة عن الدخل الحاضع الضريبة لأية شركة من الشركات المساهمة بمعدل (٢٥٠) فلساً عن كل دينار من دخل الشركة الحاضع الضريبة ، وتعتبر الضريبة المستوف على هذا الوجه ضريبة نهائية لا يجوز رده ا أو تقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القسانون و يعمل جهذا النص اعتبارا من سنة التقدير ١٩٧٧) .

المادة ١٨ ـ يعدل نص الفقرة (٢) من المادة (٣٥) من القانون الأصلي بحيث تحذف عبارة ( في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من الموم الأول من اليوم اليوم اليوم اليوم الأول من اليوم الأول من اليوم الأول من اليوم الأول من اليوم اليوم

المادة ١٩ ــ يعدل نص المادة (٣٦) من القانون الأصلي بحيث تحدف منها عبــارة ( في موعد لا يتــأخر عن اليوم الأول من شهر أيار من سنة التقدير ) ويستعاض عنها بعبارة ( في موعد لا يتأخر عن اليوم الأول من شهر آذار من سنة التقدير ) .

المادة ٢٠ ــ تضاف الفقرة التالية الى المادة ( ٢٥ ) من القانون الأصلي وتعطى الرقم (٣ ) :

(٣) — على جميع الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة أن يقدموا لمأمور التقدير بياناً خطياً بعناوينهم الصحيحة أو بأي تغيير يطرأ عليها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة التقدير والا اعتبر التبليغ على العناوين المتوفرة لدى مأمور التقدير تبليغاً قانونياً من جميع الوجوه .

المادة ٢١ – يعدل نص البند (ب) من الفقرة (١) من المادة (٥٤) من القانون الأصلي بحيث تضاف الى المواد الوارد ذكرها فيها المادة (٣٣) :

المادة ٢٢ ــ يعدل لص البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٤٥) بحيث تحدف عبارة (٥٠ دينار أ) ويوضع مكانها (١٠٠ دينار).

ا الدة ٢٣ ــ تضاف الفقرة التالية الى المادة (٥٦) وتعطى الرقم (٦) :

(٦) - ( يجوز المدير في الحالات التي لا تزيد فيها الضريبة المقدرة نهائيا على أي شخص بجلاف الشركات
المساهمة والعادية في أية سنة تقدير على عشرة دنائير أن يعتبر ذلك المبلغ ضريبة أساسية ومقطوعة عن كل
سنة من سنوات النقدير (الخمس) التالية يترتب دفعها خلال ثلاثين يوماً من بداية سنة التقدير .

تبين له ان الضريبة الصحيحة على ذلك الشخص تزيد على عشرة دنانير و صدار الأمر باجراء التقدير عليه في كل سنة من سني التقدير وفقاً لأحكام القانون .
ويتحمل المكلف مسؤولية تبليغ المدير أو مأمور التقدير عن أبة زيادة في دخله أو عن أبي مصدر دخل جديد و ذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية والتضمينية المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجوز لأتي شخص قدرت عليه الضريبة على هذا الوجه أن يطلب من المدير اعادة النظر فيها خلاك

ثلاثين يوماً من تاريخ بداية سنة التقدير لتخفيضها أو الغائهــا كليًّا ويكون قراره في إهذا الشأن نهائياً .كما

يجوز للمدير في أي وقت الايعاز باعادة النظر فيها والغاء قراره باعتبارهـــا ضريبة أساسية ومقطوعة اذا

الدة ٢٤ ــ تلغى المادة ( ٥٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :--

المادة ٥٧ – ١ – تشكل محكمة خاصة تسمى (محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل) تكون فبمن ملاك وزارة العدلية، ويخضع قضاتها للاحكام والاوضاع التي تسري على الفضاة النظاميين وتختص بالنظر في قرارات و اوامر التقدير التي يجوز استئنافها بمقتضى احكام هذا القانون و (نظام اصول استئناف و تمييز قضايا ضريبة الدخل) الصادر بموجبها وحسب مقتضى الحال يعتبر الشخص الذي صدر عنه قرار او امر التقدير (مستأنفا عليه) وتعقد جلساتها في عمان او القدس حسها تراه مناسها.

تنعقد المحكمة برئاسة قاض لاتقل درجته عن الثالثة وعضوية قاض واحد لاتقل درجته عن الرابعة
 وفي حالة اختلافهما في الرأي عند اعطاء القرار النهائي يدعو الرئيس قاضيا ثالثاليشتر كفي الرأي ثم

٣ - في جميع الاحوال التي لايطلب فيها المستأنف اعفاءه كليا من الضريبة المقدرة عليه يترتب عليه ان يبين في لائحة استثنافه المبلغ الذي يسلم به من للك الضريبة وان يقدم للمحكمة مع لائحة الاستثناف ببين في لائحة المستثناف وردها :
 ايصالا بدنع المبلغ المذكور وذلك تحت طائلة بطلان دعوى الاستئناف وردها :

أ. تستأنف الضريبة عن كل سنة تقدير بلائحة مستقلة ويدفع عنها الرسم المقرر وتسمع قضايا ضريبة اللخل المستأنفه مرافعة وبصورة غير علنية الا اذا امرت المحكمة بخلاف ذلك على ان تعطى صفة الاستعجال وتحقيقا لذلك يتر تب على المحكمة البدء بالنظر في اية قضية قدمت لها خلال مدة لاتزيد على خسة عشر بوما من تاريخ تقديمها وعدم تأجيل المحاكمة فيها الاكثر من عشرة ايام في المرة الواحدة وان لايمهل المستأنف اكثر من مرة واحدة السبب نفسه واعتباره عاجزا عن تقديم البيئة اذا لم يقدمها في الجلسة التي المهل لتقديمها فيه ولا يسمح له بعد ذلك بتقديمها . وعلى المحكمة ان تحكم على الشاهد الذي يتخلف عن الحضور لاداء الشهادة بعد تبليغه بغرامة لاتقل عن عشرة دنائير ولاتزيد على عشرين دينارا في كل مرة يتخلف فيها عن تبليغه بغرامة لاتقل عن عشرة دنائير ولاتزيد على عشرين دينارا في كل مرة يتخلف فيها عن الحضور ولها ان تقرر حبسه بدلا منها اذا لم يقم بدفعها خلال المهلة التي تحددها ويكون قرارها في ذلك قطعيا .

ب ــ للمحكمة ان تقر التقدير او تخفضه او تزيده او تلغيه او ان تعيد القضية الى المستأنف عليه لاعادة التقدير وفقا للتعايات التي تستصوبها :

جـــ ان تبعة اقامة الدليل على ان التقدير المشتكى منه هو تقدير باهظ تقع على المستأنف. ويشرط
 في ذلك انه لايجوز اثبات اية وقائع لم يدع بها امـــام الشخص الذي صدر عنه قرار او امر
 التقدير المستأنف . كما لانقبل البينة الشخصية لاثبات مقد!ر الدخل ونسب الارباح.

د \_ اذا قررت المحكمة رد الاستئناف او جزء منه فان عليها ان تحكم في نفس الوقت باضافة ١٠٪ من المبلغ الذي لم يسلم بــه المستأنف عن كل سنة او جزء من السنة بقيت فيها القضية لدى المحكمة ، وان تحسب هذه المدة من تاريخ تقديم الاستئناف وعلى المحكمة ايضا ان تحكم باتعاب المحاماة للمستأنف هليه بنفس الصورة التي تحكم بها للمستأنف ويعتبر تاريخ تفهيم الحكم بداية للمدة القانونية لدفع الضريبة المحكموم بها .

هـ يمنح المستأنفون في القضايا الموجودة لدى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل هند نفاذ هذا القانون مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذه لدفع المبالغ المسلم بها وابراز ايصال الدفع المالح على انه اذا لم يتم الدفع خلال هذه المهلة أصبحت الدعوى واجبة الرد وعلى المحكمة أن تذ ذلك ولا يجوز الطعن في قرار المحكمة في هذه الحالة كما لا يجوز الطعن في الضريبة المتع بسنة التقدير نفسها بأية صورة من الصور واذا دفع المبلغ المسلم به اعتبر الاستئناف انه قدم من تاريخ انتهاء المهلة لغايات تطبيق الأحكام الواردة في البند (د) من هذه الفقرة .

و \_ اذا استؤنف أي أمر أو تقدير صدر بمقتضى المادة (٥٤)من هذا القانون وكان المكلف نف قد قدم استئنافا ضد قرار مأمور التقدير الصادر بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (٥٦)منهوكان الاستئنافان يتعلقان بسنة تقدير واحدة يترتب على المحكمة : \_

أ ـ تكليف المستأنف بأن يدفع الفرق بين الرسم المترتب على هذا الاستثناف والرسم المترتب أو الذي دفع عن الاستثناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير.

ب ــ النظر في الاستثناف المقدم بموجب هذه الفقرة واصدار القـــرار المقتضى بشأنه بعد اسقاط الاستثناف المقدم ضد قرار مأمور التقدير.

يكون قرار عكمة الاستثناف قطعياً، ولا مجوز تمييزه الا في الحالتين التاليتين: \_\_

أ ــ اذا كانت الضريبة المقدرة من قبل مأمور التقدير أو الوزير أو الموظف المناب من قبله الف دينار او اكثر قبل اجراء اي تقاص بمقتضى أحكام هذا القانون.

ب ــ اذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة ، واذنت محكمة استثناف قضايا ضريبة اللدخل بذلك ، واذا رفضت اعطاء الاذن يحق لطالبه أن يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز .

أ – اذا قررت محكمة التمييز رد التمييز المقدم من المكلف، أو حكمت عليه باكثر من المبلغ المسلم به من الضريبة المقدرة، أو كان من نتيجة قرارها أن يدفع اكثر من ذلك المبلغ بأية صورة من الصور فان عليها ان تحكم على المكلف في نفس الوقت باضافة (١٠٪) من المبلغ غير المسلم به من الضريبة المقدرة عن كل سنة أو عن أي جزء منها من تاريخ تقديم الاستثناف اصلا ، وتضمينه المصاريف والنفقات وأتعاب المحاماة، المور التقدير أو الموظف المناب عن وزير المالمة بالاضافة المناب عن وزير المنابع بالمنابع بالمنا

ب ــ مع •راعاة أحكام البند (ه) من الفقرة (٤) من هذه المادة تسري أحكام البند (أ) من هذه الفقرة على لموائح التمييز التي تقدم بعد نفاذ هذا الفانون.

للادة ٢٥- تلغي المادة (٩٥) بكاملها ويستعاض عنها بما يلي : –

المادة ٥٩ – ١ – يجب على كل مكاف أن يدفع الفريبة الستحقة عليه خلال المادة المحددة في هذا القانون تحت طائلة العقوبات الواردة فيه .

٧ - الوزير بتنسيب من المدير ان يصدر قراراً يعلن بالطرق المناسبة يمنح بموجبه تخفيضاً يتراوح بين ه ٪ و ١٠ ٪ من مقدار الضريبة المستحقة الدفع عن سني التقدير المنتهيسة بسنة التقدير ١٩٧١ اذا دفعت الضريبة المستحقة خلال المدة وضمن الشروط التي تحدد في القرار. ويشترط أن يكون من مقتضى ذلك القرار تخفيض الغرامة المتحققة على الضريبة التي دفعت تنفيذا له الى ربع مقدارها على أن لا تقل عن دينار واحد في اية حالة من الحالات .

٣ — المدير أن يسمح بتقسيط مبلغ الضريبة المستحقة على اي مكلف خلاف الشركات المساهمة شريطة ان لا تزيد المدة التي تقسط لها الضريبة على سنة و احدة وان يستوفى مبلغ ٧٪ من كامل المبلغ المقسط يضاف الى مبلغ الضريبة ويحصل معها.

٤ - الوزير بتنسيب من المدير ان يسمح بتقسيط الضريبة المتحقة عـــلى اي مكلف خلاف الشريبة المتحقة عـــلى اي مكلف خلاف الشركات المساهمة لمدة تزيد على سنة شريطة ان يستوفى مبلغ ٧٪ من كامل المبلغ المقسط عن كل سنة ويضاف هذا المبلغ الى مقدار الضريبة ويحصل منها .

## المادة ٢٦ \_ تلغى المادة (٦٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٠-١- مع مراعاة مانص عليه في الفقرة (٣) من هذه المادة يتر تب على اي شخص خلاف الشركات المساهمة ان يدفع على حساب الضربة المستحقة عليه عن سنة التقدير الحالية مبلغاً يعادل ٥٠٪ من مقدار الضريبة التي فرضت عليه عن آخر سنة تقدير سابقة اكتسبت فيها الضريبة الصفة المقطعية او من مقدار الضريبة المستحقة عقتضى المادة (٥٣) من هذا القانون اذا لم تكن هناك ضريبة قطعية ، ويستحق هذا المبلغ في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من سسنة التقدير ويتر تب دفعه خلال ثلاثة اشهر من ذلك الناريخ والا فرضت عليه الغراءة القانونية .

رير سي دخيله الحاضع الضريبة على اي شخص يشتمل دخيله الحاضع الضريبة على اي شخص يشتمل دخيله الحاضع الضريبة على ال حمل الفقرة (١) على نسبة مجموعها ١٠٪ او اكثر من الدخل المنصوص عليه في البنود ب، د، ه من الفقرة (١) من المادة الحامسة من هذا القانون .

٣ يترتب على الشركات المساهمة أن تدفع كامل الضريبة المستحقة على ارباحها الصافية التي أعلنتها في حساباتها الحتامية خلال ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الجمعية العامة الشركة عليها، ويقصد بالارباح الصافية المعدة التوزيع مضافاً اليها احتياطي ويقصد بالارباح الصافية لغايات هذه المادة الأرباح الصافية المعدة التوزيع مضافاً اليها احتياطي عدم ضريبتي اللخل والحدمات الاجتماعية والاحتياطي الاجباري والاختياري واي احتياطي عدم استهلاك الآلات والماكنات والأبنهة والأثاث على أنه أذا تأخرت موافقة الجميعة العامة على استهلاك الآلات والماكنات والأبنهة والأثاث على انه أذا تأخرت موافقة الجميعة العامة في ذاك الحسابات الحتامية عن اليوم الأول من شهر نيسان من سنة التقدير عليها أن تدفع في ذاك

لمكذا منه إلومل

التاريخ مبلغاً يعادل الضريبة المفروضة عن آخر سنة تقدير سابقة اكتسبت فيها الضريبة الصفة الجمعية العامة على الحسابات الحتامية ان المبلغ المدفوع اقل مما ورد في تلك الحسابات كماهو مبين اعلاه استحق الفرق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مصادقة الجمعية العامة.

٤ – ان كل مبلغ يدفعه اي شخص ممقتضي هذه المادة مجري تقاصه من الضريبة المفروضة على ذلك الشخص عن سنة التقدير التي جرى دفع المبلغ على حساب الضريبة المستحقة عنها اوعن الضريبة المستحقة على ذلك الشخص في سنة تقدير سابقة او تالية لتلك السنة حسما بختــــاره مأمور التقدير ادى اجراء التقدير او قبل ذلك او بعده.

المادة ٧٧ ــ تلغى المادة (٦١) ويستعاض عنها بما يلي : --

المادة ٦١ – اذا لم يدفع أي شخص الضريبة او اي مبلغ يجب دفعه على حسامها في الأوقات المحددة للدفع تتحقق على ذلك الشخص غرامة مقدارها ١٠٪من الضريبة المستحقة اذاكان التأخر عن الدفع لايزيد على سنة اشهر و ٢٠٪ من الضرببة اذا تجاوز التخلف سنة اشهر ولم يزد على اثني عشر شهراً وتترتب الغرامة وتحصل دون قزار او اشعار ، واذا زاد التأخر عن اثني عشر شهراً يحبس المتخلف بقرار من المدير لمدة لاتريد على سنة أشهر .

المادة ٧٨ ـ تضاف الفقرة التالية الى المادة (٦٤) من القائون الأصلي وتعطى، رقم (٣) :

٣ – لاوزير او من يفوضه ان يطلب من الجهات المختصة انجاذ الاجراءات التالية او اي منهــــا بحق اي شخص معين أو بصورة عامة على حسب طبيعة الاجراء لتأمين دفع المسالغ المستحقة علىالمكلفين والمطلوبــة منهم لحساب الضريبة أو الغرامة. وعلى ثلك الجهات تنفيذ الاجراءوعدمالغائدالا بعد ان يقدم ذلك الشخص شهادة ببراءة دمنه تجاه دائرة ضريبة الدخل ج

أ \_ عدم منح اية زخصة استيراد لأي نوع من انواع البضائع أو السلع أو المواد مها كان نوعها وحدم احالة أي عطاء او تعهد أو منج ادف يتحويل العملة .

ب\_ عدم تجديد جواز السفر .

ج \_ غدم انهاء أية معاملة من معاملات الانتقال لذي ذوائر ومكاتب تسجيل الأراضي -

\_ عدم الموافقة على ادخال أي تعديل مهما كان نوعه على اية شركة لدى وزارة الاقتصاد او

ر ـ عدم نقل ملكية أية مركبة عمومية أو خصوصية لــدى دوائر ومكاتب تسجيل وترخيص السيارات او لدى الكاتب العدل

و ـ عدم تجديد تصاريح الاقامة والعمل للأجانب,

- عدم السماح للفنانين والفنانات الاجانب بمعادرة البلاد ....

ح - عدم السماح بمغادرة المملكة .

ط ــ عدم صرف اي استحقاق مالي من الحزينة العامة او السلطات المحلية بمــ في ذلك بدلات الاجارة والمبالغ المستحقة للمتعمدين والمبالغ المستحقة المتعمدين والمبالغ المستحقة

وتكون الجهة التي صدر اليها الأمر ملزمة بتنفيذه دون انترتب عايها أية مسؤولية قانونيةأو تعاقدية تجاه المغير . ويجوز استيفاء الضريهة والغرامة من تلك الاستحقاقات والاجارات والمبالغ.

المادة ٢٩ - تلغى المادة ( ٦٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : – المادة ٦٧ - ١ - كل من أتى قصدا فعلا من الأفعال التالية :

أ \_ قدم كشفا غير صحيح وذلك بان أغفل فيه او أنقص او حذف ،نه اي دخل أو أي جزء من الدخل الله يترتب عليه تقديم كشف به بمقتضى النانون .

ب. ادرج أي بيان كاذب او نفاة صورية او غير صحيحة في كشف او بيان قدم بمقتضى هذا القانون او ايفاء بالغايات القصودة فيه في تقدير اي دخل خاضع للضريبـــة او للتوصل اليه او لتقرير أي اعفاء او تقاص يسمح به القانون .

ج ــ اعطى اي جواب كاذب شفري او كتابي على اي سؤال او طلب وجه البهالحصول على معلومات وبيانات يتطلبهاهذا القانون وذلك بغية التملص او المساعدة علىالتملص من دفع الضريبة او جزء منها او تخفيض مقاءارها باية صورة من الصور ، يعاقب لدى ادانته عن كل جرم من هذه الجرائم بغرامة لا تقل عن مائة دينار

بالاضافة الى تضمينه ضعفي النقص في الضريبة الناتج عن ارتكاب الجرم . على انه اذا كان مقدار الدخل الذي اخفي في اي من الحسالات المشار اليها يبلغ الف دينار او اكثر فان على المحكمة ان تحكم بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار بالاضافة الى تضمينه ضعفي النقص في الضريبة الناجمة

٢ - كل من أتى قصدا فعلا من الأفعال الآتية :-

 آ ــ اعد او حفظ او سمح باعداد ایة دفاتر او حسابات أو قیودصوریة او مزورة او زور او سمح بتزوير اية دفاتر او حسابات او قيود او اخفاها او اتافها كليا او جزئيــــا او احتفظ بنوعين من الدفساتر بقصد اختراء او تهريب اي دخل خساضع للضربية بمقتضى هذا القانون او اي جزء من ذلك الدخل او التملص من دفع الضريبة كليا او حزثيا او للحصول بدون حق على اي اعفاء او تبريل او ثقاص لا يسمح به هذا القانون. ب لجأ الى اية حيلة او خدعة مهما كان نوعها او أجاز استعمالها لانهرب من دفع الضريبة او لتخفيض مقدارها باية صورةً من الصور بما في ذلك الحصول بدونحق على اعفاء

او تنزيل او تقاص لا يسمح به القانون. - اعطى معلومات او بيانات غيرصح بحة فيها يتعاق باية واقعة او امر او مسألة تؤثر في مسؤو ليته او في مسؤولية أي شخص آخر أو أية شركة عادية في دفع ضريبة الدخل اوالتأثير في مقدارها . يعاقب لذي ادانته بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنـــوات

والإضافة الى تضمينه ضعفي النقص في الضربية الناجمة عن الحرم . ٣ ـــ يعاقب بالصورة لفسها كل من حرض او ساعد على ارتكاب اي فعل من الافعال الواردة في الفقرة السابقة او تدخل او اشترك في ارتكابه باية صورة من الصــــور ، ويشمل ذلك المحاسب الذي يعمل لدى المكلف ومدقق الحسابات واي شخص آخر اشترك او ساعد

# نى دائسين للفائل المسائلة للفارد سيراها تميه

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/١١/١

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــعلى القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت ِرقم ( ۷۶ ) لسنه ۱۹۷۱

# قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

١ – يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنسة ١٩٧١ ) ويقرأ مع قانسون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما بلي بالقانون الاصلي وما طرأعليه من تعديـــــلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ ــ يلغي نص المادة ( ٦ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بمايلي :

أ \_ تسلم تحققات الاموال الاميرية الى الجباه كل فيما يخص دائرته التحصيلية ، وعلى الجـــابي المختص ان ينظم جدولا على نسختين باسماء المكلفين في دائرته التحصيلية موقعا منه ومبينا فيه مقدار المبلغ المطلوب من كل واحد منهم وتعلق احدى النسختين في موقع ظاهر من الحي او القرية ، ويعيد النسخة الثانيـــة الى المحاسب المختص . يتضمن الجدول دعوة المكلفين لتأدية المبلغ المطلوب منهم خلال ١٥ يومـــا من تاريخ تعليق الجدول •

ب ــ المكلفون الذين لايؤدون الاموال الاميرية المطلوبة على الصورة المذكورة في الفقرة ( أ ) السابقـــة تنشر اسماؤهم والمبالغ المطلوبة منهم في الجريدة الرسمية ﴿

ج ــ المكلفون الذين تنشر [اسماؤهم في الجريدة الرسمية ويشخلفون عن دفع المبالغ المطاوبة بعد مرور ١٥ يومـــا من تاريخ النشر تحجز وتباع اموالهم الجائز حجزها قانونا بقرار من الحاكم الاداري لاستيفاءالامـــوال

٤ ـــ يتناول العقاب محاولة ارتكاب الافعال الواردة في هذه المادة .

المادة ٣٠- يلغي نص الفقرة (١) من المادة (٦٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

المادة ٦٨ ـ ١\_ اذا تخلف اي شخص :

أ\_ عن تقديم الكشف المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (٣٥) من هذا القـــانون. ب\_ عن الحضور اجابة لاشعار صدر اليه من قبل مــــأمور التقدير لأي غرض من اغراض هذا القانون تتحقق عليه غرامة مقدارها عشرة دنانير ، تضاف الى الضريبة المفروضة عليه وتحصل منه وفقا لأحكام هذا القانون على انه يجوز لذلك الشخص استرداد الغرامة التي دفعها اذا اثبت لدى المحكمة المحتصة انه لم يتبلغ الاشعار الصادر اليه لتقديم الكشف

المادة ٣١٪ تلغى المادة (٧١) من القانون الاصلى ويستعاض عنها بما يلي : – .

دينارا في السنة لأي موظف مــن موظفي دائرة ضريبة الدخل ادى نشاطه في التميــام ُ بواجباً نه الى زيادة ظاهرة في واردات الخزينة من الضريبة .

ب\_ وصرف مكافأة مماثلـــة لاي شخص آخر أدت المعلومات التي يقدمها الى زيادة حقيقية في

المادة ٣٢\_ تعدل المادة (٧٤) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٣) منها بكاملها ، راعادة ترقيم الفقرات اللاحقة لها على ذلك الاساس .

المجيت بن ملسلال

رئيس السوزراء ووزيـــر الدفـــاع ووزيرا لحارجية والزراعـــة بالوكالـــة وزيسر دواة ووزير الشسؤون وصفي التل

وزير اللداخلية للشؤون البلدية والقروية وزير الثقافسة والاعلام ووزيسر الانشاء والتعمير بالوكالسة والساحسمة والآنسار فحواز الروسان بيعتوب أبو غوش

الاقتصـــــاد الوطني الدائ ولينكب قرواء المراموا المتنالات ابراهم الحياشنة

وزير النربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان اليس المعشر محمد الفرحان

المادة ٧١ ــ أ ـــ الوزير بتنسيب من المدير ان يقرر صرف مكافأة ماليـــة لا تزيد على ماثنين وخمسين

ويشترط في ذلك ان تبقى هوية المحبر بمثابة المعلومات الني بجب الحفاظ عليها سرية ومكتومة بمقتضى المادة ألر ابعة من هذا الفانون : .

المادة ٣٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

عداان ابوعوده

رثاسة الوزراء

وزيـــــر الاقتصاد الوطني نى رائسين لفلفك ملك المعلكة للفواد سرائماكم

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور وبناءعلى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠ نصادق ــ بمقتضى المـــادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۷۵) لسنة ۱۹۷۱

قانون معدل لقانون العمل

الذة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٧١) ويقــراً مع قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تاريخ نشره في الجويدة الرسميه . المادة ٢ ــ تعدل المادة ١١٥ من المادة من القانون الاصلي المعدلة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٢١/٧٠ باضافة الفقرتين

وسسس سر سب بسد سرور در مدر المعاوى المقامة قبل نفاذ هذا القالون ولم تقترن بحكم قطعي . د - تسري احكام الفقرة السابقة على الدعاوى المقامة قبل نفاذ هذا القالون ولم تقترن بحكم قطعي .

برا ۱۹۷۱/۱۱، ۱۹۷۱/۱۱ و الدفاع وزير وزير وزيرالدفاع ووزيرالدفاع ووزيرالراعة بالوكالة ووزيرالراعة بالوكالة ووزيرالزراعة بالوكالة وصفي التل وصفي التل الروسان اميل الغوري وزير دولة لشؤون

فإز الروسان اميل الغوري وزير الداخاية للشؤون البلدية والقروية وزير الانشاء والتعميد بالوكائية والسياحة والآثيار ووزير الانشاء والتعميد بالوكائية والسياحة والآثيار ووزير الانشاء والتعميد بالوكائية

وزيـــر وزير التربية والتعليم والاوقاف وزير التربية والتعليم والاوقاف وزيـــر الشـــؤون والمقدسات الاسلامية النقـــل الاشغـــال العامة الاجهاءيــة والعمـــل والشؤون والمقدسات الاسلامية النقــل العمـــل العمـــل العمـــال العامة الفرحان المعشر محمد الفرحان

١٩٧١/١١/٦

(أ) \_ يجوز للسلطات المائية ان توقف صرف استحقاق اى مكلف مدين باموال اميرية . الى ان يؤدى المطلوب

منه من الاموال الاميرية والدمم المستحقة خلال مدة لانزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ نشر المطالبة

في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعتبر ذلك الاستحقاق ايراداً للخزينة وفاء عن الأموالالاميربة

٣ ــ تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــ

وزيــــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر رئيــس الــوزراء ووزيــر الدفــاع لعدليــــة دولـــــة الماليـــــة ووزير الحارجية والزراعة بالوكالــة فواز الروسان اميل الغوري احمداللوزي وصفي التل

وزير الثقالمـــة والاعــــلام وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وزير دولة لشـــؤون والسياحـــة والآثــــــار ووزير الانشـــاء والتعمير بالوكـــالة رئاسة الــــــوزراء عدلان ابو عوده يعقوب ابو غوش

وذيــــــر وليــــــر وزيــر الشــــؤون وزير التربية والتعليم والاوقـــاف النقـــــــل الاشغال العامة الاجتماعية والعمــل والشؤون والمقدســـات الاسلاميــة البس المعشر محمد الفرحان البس المعشر محمد الفرحان

لمكذا منه بلأمهل